اشراف عام :

د. خالد شعبان

اشراف إداري :

فاروق شبلاق

اشراف مالي :

مطيع بسيسو

اشراف فني :

احمد الطيبي

تنسيق :

سهير نصر

طباعة :

سائدة أبو شقفة

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو مؤسسة فريدريش إيبرت

منتدى غزة الثالث
للدراسات السياسية والاستراتيجية

الأمن والحدود للدولة اللفسطينية المنشودة - رؤى فلسطينية

غزة – 2010

المحتويات

تقديم

- كلمة مركز التخطيط الفلسطيني — د.خالد شعبان — 5
- كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت — د . أسامة عنتر — 7

الجلسة الاولى — ادارة الجلسة د. خالد صافي

- الادعاءات الإسرائيلية حول السيادة والحدود الآمنة في القانون الدولي — أ. مجد الوجيه مهنا — 9
- الترتيبات الأمنية لإسرائيل في إطار الحل الدائم — د. عدنان أبو عامر — 27
- مستقبل المستوطنات — أ. خليل التفكجي — 38

الجلسة الثانية — ادارة الجلسة د. ناصر أبو العطا

- المفاهيم والاهتمامات الأمنية عند الإسرائيليين والفلسطينيين — اللواء الركن/ عمر عاشور — 47
- قضية اللاجئين بين حق العودة ونفي الآخر — أ. أحمد أبو شاويش — 55
- الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مستقبل التسوية وقيام الدولة — أ. د. ابراهيم أبراش — 89
- المداخلات والردود — 102

الجلسة الثالثة **ادارة الجلسة أ. جمال البابا**

- مناقشة د. رباح مهنا **112**
- مناقشة م. علي أبو شهلا **114**
- مناقشة أ. صالح ناصر **115**
- مناقشة أ. تيسير محيسن **117**
- مناقشة أ. يحيى رباح **120**
- مناقشة د. محمد المدهون **121**
- مناقشة د. عبدالله ابو العطا **124**
- مناقشة أ. عبد العزيز قديح **126**

Abstract

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

د. خالد شعبان*

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة السلام على رسول الله وبعد :

الأخوات والإخوة

السلام عليكم

نرحب بكم باسم مركز التخطيط الفلسطيني ونشكر لكم حضوركم منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الثالث ،هذا المنتدى الذي يصر مركز التخطيط على الاستمرار في عقده سنويا يتم من خلال جهود المخلصين من أبناء الشعب الفلسطيني في مواقعهم المختلفة .

هذا المنتدى يعمل على قدح الأفكار واستنباط الرؤى من أهل الاختصاص الأمر الذي يؤكد على طبيعة هذا الشعب المعطاء في النواحي الفكرية .

هذه هي المرة الثانية التي يتناول فيها منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية موضوع الدولة الفلسطينية حيث كان موضوع المنتدى الأول " الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفلسطينية القادمة "وهذه المرة و بعد عدة مداولات ومن خلال استقراء الواقع السياسي وملاحظة التفاعلات السياسية على المستوى الفلسطيني / الاسرائيلي وعلى المستوى الإقليمي والدولي فقد قررنا أن يكون موضوع المنتدى لهذا العام " الأمن والحدود للدولة الفلسطينية المنشودة "ونحن في اختيارنا لهذا الموضوع فإننا نهدف إلى محاولة الوصول إلى رؤية فلسطينية واضحة من خلال استعراض الرؤى والأفكار البحثية التي

* مساعد المدير العام للأبحاث والدراسات.

ستعرض اليوم من خلال الخبراء والباحثين كل حسب رؤيته العلمية والبحثية ، حيث ستشكل مستخلصات هذا المنتدى رافدا لمتخذي القرار الفلسطيني .

الأخوات والإخوة الأعزاء رغم معرفتنا المسبقة للإشكاليات المتعلقة بمفهومي الحدود والأمن بشكل عام لأي دولة إذ أنهما من الشروط الواجبة لإقامة أية دولة فلا يمكن تصور دولة بدون حدود أو امن يقوم بالمحافظة على حياة الأفراد سكان الدولة من خلال تطبيق القانون والنظام الداخلي وكذلك المحافظة امنيا على حدود الدولة من أية اعتداءات خارجية .

إلا أن خصوصية موضوع الحدود والأمن للدولة الفلسطينية يتخذ أبعادا ويثير إشكاليات خاصة ومختلفة فهما جوهر السيادة للدولة الفلسطينية المنشودة هذه الدولة التي ظل الشعب الفلسطيني في انتظارها منذ عقود لكن الوقائع تشير إلى أن الطريق ما زال شائكا ، فالعراقيل كثيرة ومتعددة . لكن في الحقيقة فان الإمكانيات والخيارات ما زالت موجودة ومتعددة ونظرا للحرية التي يتيحها هذا المنتدى لطرح الأفكار الوطنية الفلسطينية تجاه المواضيع الإستراتيجية التي تخص مشروعنا الوطني ، يمكن أن يكون بعض الاختلافات وهو أمر مشروع ومرحب به ولكن نرجو أن يكون النقاش حول ما سيأتي في الأوراق المقدمة للمؤتمر موضوعيا ومسئولا بعيدا عن الاستفزازات وان ينطلق من أسس موضوعية تنطلق من المصلحة الوطنية

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية التي لا زالت ترعى منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية كما أتوجه بالشكر الخاص الى ممثل المؤسسة ومديرها في قطاع غزة الأخ الدكتور اسامه عنتر واشكر له حرصه على الاستمرار في عقد المنتدى ودعمه المستمر لمركز التخطيط الفلسطيني داعيا إياه إلى استمرار التعاون العلمي بيننا .

أشكركم جميعا وأتمنى مؤتمرا من خلال الأوراق والمداخلات والنقاش أن يكون جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسي

شكرا لكم

كلمة مؤسسة فريديش إيبرت الألمانية :

د.أسامة عنتر*

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخت الفاضلة / أ. مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

الاخوة المشاركين، الاخوة والاخوات الضيوف الكرام

السلام عليكم

في البداية اريد ان اسجل للسيدة / أ. مجد والطاقم في مركز التخطيط الفلسطيني كل التقدير والتحية لما بذلوه من جهد كبير لانجاح هذا المؤتمر على مدى عدة شهور مضت.

لهذا السبب يُسعد مؤسسة فريدريش ايبرت التعاون القائم بين المؤسسة ومركز التخطيط الفلسطيني وللعام الرابع على التوالي في انجاح منتدى غزة السنوي للدراسات السياسية والاستراتيجية في فلسطين.

الاخوة والاخوات الحضور،

الجميع يدرك اهمية وخطورة المواضيع المطروحة اليوم، خاصة ونحن نمر بمفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل، لو كتب لها النجاح، سوف تؤثر علينا جميعا، او على الاقل على السنوات القادمة بلا شك.

* مدير برامج مؤسسة فريديش إيبرت في قطاع غزة.

لهذا يطرح السؤال، اذ كان عند الفلسطينين رؤى محددة للقضايا المطروحة في الموضوع التفاوضي الفلسطيني الاسرائيلي.

يطرح هذا السؤال خاصة ونحن مازلنا نعيش ازمة الانقسام من ناحية، ومن ناحية اخرى بسبب انتقال الملف التفاوضي بين الاسرائيليين والامريكان، وليس بين الاسرائيلين والفلسطينين. فلا احد يستطيع ان ينكر بأن القضية الفلسطينية اصبحت ومنذ فترة ليست بالقصيرة محل نقاش ومفاوضات بين الجانبين الاسرائيلي والامريكي.

من هنا يكمن الخوف في ايجاد معادلة او نوع من التفاهم في الفترة القادمة بين الجانبين الاسرائيلي والامريكي، و بالتأكيد سيكون هذا التفاهم على حساب الحق الفلسطيني. ومن هنا نسأل انفسنا: هل يستطيع الفلسطيني في هذه الحالة، خاصة وانه يعايش موقف ضعيف للغاية بسبب نقص الدعم العربي وبسبب الانقسام المنهك للطرفين، هل يستطيع ان يواجهه مثل هذا التفاهم الاسرائيلي الامريكي؟

الاخوة والاخوات: البحث الفكري مهم للغاية، فالباحثين لهم القدرة على التعرف على ايجابيات وسلبيات الخطوات السياسية والاستراتيجة للاطراف المختلفة. لهذا نسعد اليوم في ان نقدم لكم بعض الابحاث المتعلقة في موضوعي الحدود والامن في الملف التفاوضي، والذي على الرغم من توقفه حاليا، الا انه سوف يستكمل في المستقبل القريب.

شكرا لحضوركم ونتمنى ان تكون الاوراق البحثية المقدمة لحضراتكم لها اثراء وقوة التفاعل الايجابي فيما بينكم.

الادعاءات الإسرائيلية حول السيادة والحدود الآمنة في القانون الدولي

أ.مجد الوجيه مهنا*

مقدمة

لسنوات طويلة، دارت مناقشات ومفاوضات مضنية بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، حول حدود الدولة الفلسطينية التي يجب ان تنبثق إثر انتهاء مفاوضات الحل النهائي. وقد ظلت هذه الحدود بشكلها النهائي خاضعة لمجموعة من التفسيرات والوقائع المادية. فحين تشبثت الأطراف الفلسطينية والعربية بالحدود التي كانت قبل العدوان الإسرائيلي واحتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة في 5 حزيران 1967، حسبما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 242، تمسكت إسرائيل بتفسيره حسب النص الانجليزي الذي حمل كلمة

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

"أراضي" وليس "الأراضي" المذكورة في نص القرار باللغة العربية. وأصبحت "الـ" التعريف تلك نطاقاً جغرافياً يدور حوله الخلاف. وإذا كان هذا النطاق الجغرافي غير محدد ايضاً بل خاضعاً للرؤية والشروط الإسرائيلية، فقد زاد اتساعه عبر مستوطنات ممتدة ومطامع إسرائيلية وصلت حتى المطالبة بغور الأردن حدوداً أمنية للدولة الإسرائيلية. لقد ذابت الحدود الاولى التي انطلق الحوار والخلاف حولها، ليبدأ خلاف حول حدود جديدة تكاد تبتلع غالبية الضفة الغربية تحت ما يسمى بسياسة فرض الامر الواقع التي انتهجتها إسرائيل حتى في خضم عملية المفاوضات والادعاء الإسرائيلي بالالتزام بنهج السلام.

مأزق عميق يمر فيه الشعب الفلسطيني، وليس السلطة او القوى الوطنية الفلسطينية وحدها. فالآفاق مسدودة، والتعنت الإسرائيلي يزداد تعسفاً، والإرادة العربية والدولية، بل الامريكية أيضا غير فاعلة. والدولة الفلسطينية التي تمثل الحد الادنى المقبول فلسطينياً تبتعد شيئاً فشيئاً عن إمكانية تحقيقها، والمفاوضات وسيلة الوصول الى تلك الدولة تتلقى ضربات الشروط الاسرائيلية المدعومة بالقوة والتطرف وسياسة قضم الأراضي تحت الامر الواقع.

يثير ما سبق مفارقة غريبة في ذهن المراقب الموضوعي، فالمنطق يقول بأن الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والحقوق هو الذي يحمل أوراق القوة والقدرة على إملاء شروطه على القيادة الإسرائيلية والمجتمع الدولي، أو أن يكون –على الأقل– الطرف الند المتكافئ مع الطرف الاسرائيلي للوصول الى الحلول الوسط المرضية للطرفين والقائمة على قاعدة المساواة والتكافؤ في المعاهدات أو الإتفاقيات الدولية.

ما يحدث حاليا من إضعاف متواصل وفرض الشروط على الطرف الفلسطيني بهدف دفعه للتنازل حتى عن الحدود الدنيا لحقه في اقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967 وضمن حدود آمنة يمارس فيها سيادته، يؤشر بقوة أن هناك خطأ استراتيجياً.

وبرأيي فإن هذا الخطأ لا يتناول مفهوم التفاوض بحد ذاته، إنما يبدأ من الأساس الذي يبدأ منه. ولا أعني هناك إلغاء الأساس القانوني باعتبار القرار 242 هو الكفيل بتحقيق الدولة الفلسطينية بحدود آمنة هي حدود العام 1967، لكن أعني مبدأ التفاوض ونقطة انطلاقه، فهنا تكمن الضمانة والأرضية السليمة للوصول إلى الحقوق الفلسطينية.

وفي الطرح التالي سأتناول هذه المبادئ بشكل مغاير عما جرت عليه العادة. لن أبدأ بمفهوم السيادة والحدود الآمنة للدولة الفلسطينية في القانون الدولي، بل سأبدأ بمفهوم السيادة والحدود السياسية والحدود الآمنة للدولة الإسرائيلية كما تدعي إسرائيل، وكما يقرر القانون الدولي للخروج باستنتاجات تعتبر أساساً قانونياً للسيادة والحدود الآمنة للدولة الفلسطينية. ثم البدائل الممكنة لتحقيق ذلك.

التوسع والحدود المتغيرة في الفكر الصهيوني:

يعترف بل يتباهى الاستراتيجيون الإسرائيليون بجهودهم وجهود من سبقوهم المبذولة في فترة تقاسم وتحديد الدول العربية، خاصة في بلاد الشام، لوضعها تحت الانتداب البريطاني أو الاحتلال الفرنسي، أو ما يعرف باتفاقية سياكس بيكو، وما تبعها في تغيرات في الحدود الفاصلة بين الدولة المنتدبة استجابة لمصالح الدول المنتدبة والحركة الصهيونية.

وهم يوردون، بأن الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا قد راعتا خلال تقسيمهما سوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومصر، مصالح دولة إسرائيل القادمة، فاللجنة البريطانية–الفرنسية– نيوكومب–بوله، التي أنيطت مهمة تحديد الحدود الشمالية والشرقية بشكل دقيق وعملي، قد أدخلت تعديلات عديدة على الحدود، "وقد أتت غالبية المطالب بإجراء تعديلات على الحدود من جانب البريطانيين، امتثالاً لعدم الرضى الذي كانت تبديه الحركة الصهيونية بهذا الصدد، وأيضاً من جانب الكادر السياسي في وزارة الخارجية البريطانية، ومن جانب الموالين للحركة الصهيونية"[1]، ويستطرد "وكان الكادر السياسي البريطاني يبدي قلقاً

خاصاً تجاه سيطرة الفرنسيين سيطرة كاملة على مياه نهري الأردن واليرموك، بشكل يجعل من الصعب استغلالهما لري "ارض إسرائيل"[2].

وكتب بلفور في 11 أغسطس 1919 بغاية الصراحة والوضوح حول ما كان يعتقد انه افكار كلمنصو رئيس وزراء فرنسا بشأن الموقف البريطاني "سألت رئيس الوزراء البريطاني، ما هي التغييرات التي كانت بريطانيا ترغبها في اتفاقية سايكس بيكو، فأجاب الموصل "قلت: ستكون لكم، هل من شيء آخر، فأجاب: فلسطين، ومرة أخرى قلت: ستكون لكم. ويستنتج بلفور، ويبدو أن الموصل ما كانت ذات نفع ما لم تعط تدمر أيضا. ولم تكن فلسطين تكفي وطناً لليهود ما لم تدفع حدودها شمالاً داخل سوريا[3].

واستطراداً، فقد كان الاهتمام بموارد المياه ومصادرها في شمال فلسطين هو العامل المهم أيضا في المفهوم البريطاني والصهيوني، "ودون انتظار لقرارات السلام كانت انجلترا قد بدأت بالسماح لخبراء المياه والري الذين أرسلوا من قبل المنظمة الصهيونية بدخول فلسطين"[4].

لقد اتخذ المثال السابق نموذجاً لرسم حدود كامل فلسطين شمالاً وشرقاً وغرباً وجنوباً، ملبياً مطالب وتطلعات المنظمة الصهيونية، لكن على الرغم من ذلك فقد جاءت تلك الحدود مخيبة لآمالها فبالعودة وفحص وبحث الآراء في هذا الخصوص فإن الاجتماع داخل الحركة الصهيونية، بأن المستقبل كفيل بالتغيير وأن "الحدود السياسية هي عبارة عن غشاء رقيق يغلف كائناً حياً، وأن نمو هذا الكائن الحي سيؤدي حتماً إلى تمزق هذا الغلاف الدقيق، أي الحدود السياسية ونمو هذا الكائن الحي سيكون بزيادة مساحته وتوسعه الإقليمي.. وبالتالي فإن حدوده السياسية قابلة للزحزحة من مكانها"[5]. ويمكن من ذلك فهم نظريات الحدود المختلفة للأحزاب الصهيونية، ونهج توسيع نطاق السيادة تحت ذرائع الحدود الآمنة، ومقتضيات الدفاع، والخطر الخارجي، والوطن البديل،..

الحدود الدينية والتاريخية:

وهنا تجدر بنا العودة قليلاً إلى مفهوم الحدود السياسية في الفكر الصهيوني الديني كما يدعي المتدينون، فقد عرف البروفيسور برافر تلك الحدود "الحدود التاريخية والدينية لأرض إسرائيل" ويعرفها كالآتي: "تتميز حدود "أرض إسرائيل" بصبغة ومزايا خاصة تميزها عن حدود باقي الدول في العالم. فإضافة إلى حدودهما التاريخية- التي أجري عليها العديد من التعديلات على مر العصور الطويلة الغنية بالاحداث- فإن لها أيضا حدوداً دينية تشير إلى المناطق التي تحل عليها قدسيتها بوضوح تام. ولا نعني مصطلح (الحدود الدينية) نفس المصطلح السائد في بعض الدول وخاصة المسيحية منها، والتي تعني فرض سيطرة وهيمنة دينية معينة على هذه الحدود أو تلك، بل نعني بها الحدود التي تطوق (الأرض المقدسة) والتي ينبغي أن يتم سن مجموعة من ا لقوانين والمسلكيات الخاصة بها وحدها، والمسماة (الواجبات الدينية المتعلقة بالأرض المقدسة)...إن الحدود الدينية (لأرض إسرائيل) هي حدود متعددة في نوعها، ولا يوجد لأي دولة في العالم حدود مثلها.

ويدعي المتدينون بأن بداية إقرار الحدود التاريخية والدينية (لأرض إسرائيل) إلى التعاليم الواردة في التوراة، بدءاً بتحديد المنطقة التي وعد الله بها (إسرائيل)، ومروراً بالمناطق التي استوطنها الإسرائيليون في العصور القديمة، وانتهاءاً بالتغييرات التي وقعت على حدود المنطقة التي كان الإسرائيليون يعيشون عليها، أو كانت خاضعة لسيطرتهم وسلطاتهم"[6].

أما المناطق التي تشملها ارض إسرائيل تلك، فيصفها البروفيسور برافر حسب حدود مهاجري مصر ومهاجري بابل، وردت في الكتب الأدبية والدينية اليهودية (المكراه والمشناه والتلمود). فهي تارة في حدها الادنى تقارب حدود فلسطين التاريخية وهي تارة في حدها الاعلى، حسب نظرية الحاخام (يهودا) تمتد في نطاق خطين متوازيين ينطلق الشمالي، التي تنص على انه ينبغي رسم خطين متوازيين باتجاه الشرق والغرب تنطلق من الساحل الإسرائيلي وحتى المحيط

الأطلنطي. ويبدأ الخط الأول من طرف البحر الابيض الشمالي الشرقي (من خليج الاسكندرونة)، في حين يبدأ الثاني من مصب (وادي العريش). وتعتبر الجزر والمياه الواقعة بين هذين الخطين جزءاً من ارض إسرائيل، وينطبق عليها ما ينطبق على الأراضي المقدسة. والنتيجة ضم العديد من الدول أو أجزاءاً منها واعتبارها ارض إسرائيل، حيث يضم هذان الخطان ،قبرص وكريت، وجزراً يونانية، وجزءاً من ايطاليا، ومن اسبانيا. واجزاء كبيرة من دول شمال أفريقيا[7]!!!.

المفهوم القانوني للحدود الآمنة:

في مفهوم القانون الدولي، تتكون الدولة باجتماع أربعة عناصر هي: الشعب والاقليم والنظام القانوني وأهلية الوجوب والأداء في نطاق العلاقات الدولية، أو ما يعبر عنه بالاستقلال[8].

ويشترط القانون الدولي للاعتراف بالدولة أن يكون اقليمها محدداً[9]، وسبب اشتراط تحديد الإقليم واضح، لأن نطاق الإقليم يحدد مدى سيادة الدولة، فعند الحدود تنتهي سيادة الدولة، وتبدأ سيادة دولة أخرى[10]. وفي الحالات التي تم فيها الاعتراف بالدولة قبل تحديد حدودها، فقد كان الاعتراف يشترط قبول الدولة للحدود التي يحددها طرف دولي، كمؤتمر السلام في حالة الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى كتشيكوسلوفاكيا، واعتراف الولايات المتحدة بها عام 1919/6/2 قبل تحديد حدودها[11]. بشرط تحديد حدوها في أقرب وقت.

ويعتمد المفهوم السياسي لحدود الدولة على مفهوم السيادة. فالحدود هي خط يحيط بالدولة ويفصل اقليمها عن اقليم الدول المجاورة. وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادتها خارجه. وتأتي الحدود عادة عبر اتفاقية بشرية، فالحدود ظاهرة سياسية وقانونية، فهي تبين مدى سيادة الدولة ونطاق اختصاصها. وللوصول إلى الحدود النهائية، عملياً على الأرض، لابد من المرور بأربعة مراحل هي[12]:

1- القرار السياسي بتخصيص منطقة من الأقليم لدولة معنية.

2- تحديد الحدود في معاهدة.

3- تحديد الحدود على الأرض.

4- إدارة الحدود.

ويتضح مما سبق أن البندين الأول والثاني الخاصين بتحديد الحدود هما الأساس في القانون الدولي العام، ويأتي البندان الثالث والرابع كتنفيذ اجرائي على الأرض، لكنهما لا يتعلقان بالاعتراف القانوني بحدود الدولة.

اعتبارات تحديد الحدود:

يتم اعادة تحديد الحدود بين دولتين انطلاقاً من مجموعة عوامل منها الاعتبارات الإستراتيجية والحضارية والاقتصادية، ومعايير القوة والانتصار والقهر والاتفاقات غير المتكافئة[13]. وقد تطورت هذه العوامل في تحديد الحدود السياسية بين الدول، واصبحت المعايير اللغوية أو الإثنوغرافية، أو الإستراتيجية عوامل فاعلة اثر الحرب الأولى، ولم تلبث أن تطورت اثر الحرب العالمية الثانية للتركيز على الأساس الاقتصادي لرسم الحدود[14].

وقد تدخلت القوى المنتصرة في تحديد حدود وإضافة أو اقتطاع أراضي لبعض الدول، حيث اصر الحلفاء على اعطاء بولندة مخرجاً لتجارتها وذلك باقتطاعها جزءاً من ألمانيا وميناء دانزرج، وبالمثل أعطيت تشيكوسلوفاكيا مناطق حرة في الموانئ الألمانية، وعدلت حدود رابطة بين الدول[15]، وذلك عبر معاهدات عدة لإقرار الحدود الجديدة. لتصبح هذه الحدود حدوداً مقرة في القانون الدولي، وهي يجب أن تكون حدوداً آمنة لأنها جاءت من خلال اتفاقيات دولية، لأنها أصبحت تحدد النطاق الجغرافي السيادي لكل من تلك الدول وأي خرق لهذه الحدود أو محاولات توسيعها على حساب الدولة الاخرى يعتبر من قبيل العدوان والاخلال بالامن العالمي[16].

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية وكانت فلسطين الضحية لحسابات القوى المنتصرة، فصدر قرار التقسيم رقم 181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 إلى دولتين عربية ويهودية مرتبطتين باتحاد اقتصادي[17].

الدحض القانوني للادعاءات الإسرائيلية بالسيادة:

ليلة 15 مايو 1948، أعلن ديفيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل، معلنا في بيانه أنها قامت على أساس الحقوق التاريخية والدينية والقومية، وعلى أساس وعد بلفور وصد الانتداب وقرار التقسيم[18].

لقد اعتمد بن جوريون على مجموعة من الحقوق لليهود للسيادة في فلسطين، وهي ادعاءات باطلة دحضها الكثير من القانونيين، وسنحاول هنا سرد سريع لكل حق مدعى ورد في الاعلان السابق من وجهة نظر القانون الدولي.

يشترط الحق التاريخي "للسيادة على الأرض أن يتوفر عنصر "التقادم" الذي يعرفه ن.جونسون بأنه "وسيلة يعطي القانون الدولي بواسطتها، اعترافاً دولياً لحق دولة ما في مباشرة السيادة على ارض أو بحر إقليمي، ما دامت هذه الدولة تباشر سلطاتها باستمرار وهدوء لمدة كافية من الزمن"[19]. وهو الشرط الذي لا ينطبق على الدولة المنشأة، بل إن وعد بلفور الصادر في 1917/11/2، اكد عدم توفر هذا العنصر، كما اكده صك الانتداب البريطاني. وبذلك اختفى الشرطان الأساسيان، وهما وجود سلطة يهودية مستمرة على الأرض، ووجود دولة تحكمها هذه السلطة.

أما الحق الديني، فإن القانون الدولي لا يعترف بنظرية "ملكية العرب للأرض"، وهي نظرية تنفي أي حقوق للسيادة على الأرض انطلاقاً من هذا الادعاء[20].

أما الحقوق القومية، فبالعودة إلى نظرية "الأمة" و"الشعب"، فقط فندت هذه المزاعم على ايدي علماء التاريخ والسياسة والقانون الدولي. فاليهود لا يملكون جذوراً قومية أو أثنية أو عرقية مشتركة. ولا يمكن اطلاق صفة "الأمة اليهودية"

أو "الشعب اليهودي" من زاوية القومية المشتركة عليهم. ولا يشكل الدين اليهودي صبغة قومية على الرغم من الإدعاءات ولا يمكن لليهودي الخزري أن يشترك مع اليهودي الأثيوبي بنفس القومية، وبحقوق مشتركة في ارض فلسطين[21].

وقد اعتبرت اللجنة الصهيونية المكلفة بصياغة اعلان قيام إسرائيل، أن وعد بلفور "و" صك الانتداب البريطاني"، يعتبران أيضاً سنداً قانونياً للسيادة على أرض فلسطين. وهذا ادعاء لا مكان له من الصحة أيضاً. فوعد بلفور لا ينطبق عليه شروط التعاقد الدولي[22]، أما صك الانتداب والوعد الوارد فيه، فهو بدوره مخالف القانون الدولي. ويعتبر سنداً غير مشروع لممارسة حقوق السيادة الإسرائيلية على فلسطين، سواء في جانبه الشكلي أو جانبه الموضوعي[23].

وامام بطلان الادعاءات الإسرائيلية بأي حقوق للسيادة على الأرض الفلسطينية، من وجهة نظر القانون الدولي، فإن الأساس الوحيد الذي يمكن لهم الاستناد عليه هو قرار التقسيم.

وبغض النظر عن ظروف اصداره، وبالرغم من اجحافه بحقوق الفلسطينيين، لدرجة تسمية البعض له بالجريمة الدولية[24]. وهو قرار سياسي ترجم إلى قرار قانوني دولي لتحقيق اهداف ومصالحة دولية استعمارية في ذلك الحين، ولإنشاء دولة حليفة في المنطقة العربية.

ولا يعتمد القرار 181 المسمى بقرار التقسيم على حقوق تاريخية أو دينية أو سياسية لإقامة الدولة الإسرائيلية، ولذلك فهو قرار منشئ، بينما هو قرار كاشف بشكل جزئي بالنسبة للفلسطينيين، أي يكشف عن سيادتهم على جزء من أرضهم التاريخية. فالشعب الفلسطيني بوصفه صاحب السيادة على الإقليم الفلسطيني بالتوارث عن تركيا، وبسبب تواجده لقرون طويلة مؤهلة حسب حق "التقادم" بأن يكون وحده صاحب الحق التاريخي في فلسطين.

حدود إسرائيل حسب القانون الدولي:

يشير عادة الإسرائيليون، إلى حدود دولتهم مازالت غير واضحة لم تحدد بعد. ويستندون بأنه لا يوجد وصف قانوني أو دستوري لهذه الحدود في أي وثائق رسمية، ويتذرع البعض بأن عدم وجود دستور لإسرائيل يعود إلى عدم وجود حدود واضحة يقننها الدستور.

وقد تجاوبت الكثير من الدول مع هذه الذريعة في رفضهم الاعتراف بإسرائيل، وعلى رأسهم الدول العربية إضافة إلى أسباب أخرى جوهرية تمنعهم من الاعتراف بإسرائيل. وقد انساق كثيرون وراء هذا الادعاء، ليصبح مع الوقت بديهية بل بمثابة أمر واقع في ذهن وسياسة الغالبية، بل سبباً أساسياً في نشوء أزمة المفاوضات ووصولها إلى الآفاق المسدودة. فغياب حدود واضحة للدولة الفلسطينية إثر انطلاق عملية الاستيطان المسعورة في الضفة الغربية وابتلاع مزيد من الأراضي ضمن سيادة الأمر الواقع. واغلاق باب الأمل في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الأراضي التي احتلت عام 1967، اعوام طويلة بل عقود مرت والجميع يعيش تحت وهم عدم وجود حدود لإسرائيل والحقيقة، أن قرار التقسيم الصادر في 29 نوفمبر 1947 قد حددت حدود إسرائيل. ومعنى ذلك أن الإقليم الذي خصصه قرار التقسيم لإقامة الدولة الإسرائيلية هو اقليم محدد الحدود. وان اعتراف الدول بإسرائيل على أساس قرار التقسيم كان بما يتضمنه من تحديد لحدود هذه الدولة، وإلا فإن الاعتراف لا يكون اعترافاً شرعياً، باعتبار الحدود أساساً للإعتراف بالدول حسب القانون الدولي. كما اسلفنا.

وقد روعي في قبول إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة التزامها بتنفيذ قرار التقسيم بما يشمله من تحديد لحدود الدولتين العربية واليهودية. كما ورد بشكل رسمي في وثائق الأمم المتحدة[25].

إذا إسرائيل تملك حدوداً أقرها المجتمع الدولي وعبر القرارات الدولية، أي لإسرائيل حدوداً حسب شروط القانون الدولي. وهي الحدود الرسمية التي ينبغي التعامل معها وليس الحدود التي تدعيها إسرائيل والمسماة بحدود الهدنة والتي

نتجت عن حرب العام 1948، حيث لا تعتبر حدود الهدنة حدوداً قانونية في القانون الدولي[26].

أما الحدود التي وصلت إليها إسرائيل اثر حربها العدوانية في 5 حزيران 1967، فقد وقع نفي شرعيتها عبر القرار 242 لمجلس الأمن.

الحدود في قرار التقسيم 181 والقرار 242:

واجه القرار 242 حين صدر إثر العدوان الإسرائيلي عام 1967، انتقاداً حاداً ورفضاً عربياً وفلسطينياً للاعتراف به. ومن وجهة النظر السياسية، تم اعتباره قراراً مجحفاً بحق الفلسطينيين والدول العربية التي احتلت أجزاء من اراضيها في ذلك العدوان. ومع تقدم الوقت وتغير موازين القوى، تم الاعتراف بشكل تدريجي من بعض تلك الدول. لكن الأهم أنه اعتبر أساساً في حل عادل ودائم عند تطبيقه في اتفاقية اوسلو عام 1993. وقد ووجه ذلك بانتقادات أيضا من كثر من السياسيين باعتباره لا يفي بالحقوق الفلسطينية. وقد بادرت أصوات كثيرة للمطالبة بتنفيذ قرار التقسيم بدلاً منه.

وهنا لابد من التنويه بالمبدأ الذي ذكرته في بداية الورقة وهو ضرورة الاعتماد على ا لقانون الدولي بمجميع قراراته التي تشكل فيما بينها سلسلة مترابطة، وكل لا يتجزأ. وعدم الاعتماد على قرار واحد يخضع لأكثر من تأويل أو تفسير.

إذ بالعودة إلى كلا القراراين 181 و242، نجدهما القرارين الوحيدين اللذان اوردا تحديد الحدود بين إسرائيل والدول العربية. وتميز قرار التقسيم بأنه حدد الحدود بين الدول العربية واسرائيل، وأوضح ذلك في خريطة مرفقة. أما القرار 242 فقد اكتفى بوصف الحدود وصفاً عاماً بأنها "الحدود الآمنة المعترف بها". ولم يقطع القرار بأية حدود لكنه وصفها بالأمان والاعتراف. وهذان الوصفان يقابلهما وصفين آخرين هما التهديد بالعدوان وعدم الاعتراف. بمعنى أن مجلس الأمن باشتراطه أن يتوافر في الحدود عنصر الأمان، إنما واجه مشكلة عكسية كانت عليها هذه الحدود، وهي عدم الامان، وعدم الاعتراف[27].

وبما أن إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان عام 1967 وهددت الدول العربية المجاورة وأمنها الحدودي واراضيها، فمن البداهة بأن مجلس الأمن لم يقصد إسرائيل والدول العربية، إنما قصد إسرائيل نفسها[28].

وهذا الرأي تعززه فقرات القرار نفسه. كما يجد له سنداً في القانون الدولي أيضاً. فقرار مجلس الأمن يدين اكتساب السيادة على الإقليم بطريق الحرب كمبدأ رئيسي من مبادئه. وبالتالي لا يمكن له أن يسلم لإسرائيل بجني ثمار عدوانها على الدول العربية، وإقرار سيطرتها على الأقاليم التي احتلتها في حرب حزيران 1967، بحيث يكون لإسرائيل الحق في تحديد حدودها بطريقة تكسبها السيادة على بعض الأقاليم العربية[29].

وإذا راجعنا قرار مجلس الأمن نجد انه نص على أن المجلس "....يلح في بيان عدم قابلية اكتساب الإقليم عن طريق الحرب..وان جميع الأعضاء بقبولها لميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق..ويؤكد..تطبيق المبدأين التاليين كليهما.

1- انسحاب القوات الإسرائيلية من اقاليم احتلت في النزاع الاخير.. واحترام السيادة والتسليم بها.. وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة. الضرورة في ضمان عدم المساس بالاراضي أو الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وواضح أن هذه الفقرات بتحديد الحدود الآمنة. إذا لا يمكن أن يتم تحديد الحدود الآمنة وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية التي تدعي بأن اكتساب الأراضي عن طريق الحرب هو ادعاء قانوني ويجد مكان له في القانون الدولي، وإلا فإن ذلك يعتبر اهداراً للقيمة القانونية لفقرات قرار مجلس الأمن[30].

ومن البديهي أن تحديد حدود إسرائيل ينطوي في الوقت ذاته على تحديد حدود الدول العربية المجاورة لها مادامت لا تفصل بينها وبين الدول العربية أية اقاليم أخرى. وإذا كان قرار التقسيم هو الوثيقة الدولية الوحيدة التي حددت تحديداً قاطعاً خط الحدود بين إسرائيل والدول العربية والدولة العربية للفلسطينيين. فإن

الحدود المقصودة في القرار 242 هي الحدود المقصودة في القرار 181. إذ لا يمكن أن تصدر الأمم المتحدة قرار التقسيم الذي قبلت عضوية إسرائيل على أساس الالتزام به وتنفيذه، هذا الالتزام الرسمي الذي اعلنه وزير خارجيتها (موشيه شرتوك) في برقيته إلى الولايات المتحدة الأمريكية طالباً الاعتراف بحكومته في "دولة إسرائيل المعلنة داخل حدود وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها بتاريخ 29 نوفمبر 1949"، وكما جاء في وثيقة اعلان دولة إسرائيل كما اسلفت..ثم نتصور في ذلك الوقت أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، ليس موجهاً إلى ذات الدولة بحدودها التي لقيت اعترافاً عاماً من المجتمع الدولي بعد أن حددتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم[31].

ومما يؤكد ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2949) الصادر في 8 ديسمبر 1972 حيث اشتمل على نص قرار الجمعية العامة، تطلب من مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات الفورية بالتشاور مع السكرتير العام للأمم المتحدة وممثله الخاص "لاتخاذ الخطوات اللازمة بهدف التنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 مع الاخذ في الاعتبار كافة القرارات والوثائق المتعلقة بالموضوع والصادرة عن الأمم المتحدة"[32]، وغير هذا القرار كثير منذ انطلق، الصراع العربي الإسرائيلية.

يعني ما سبق أن جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بموضوع أزمة الشرق الاوسط هي عبارة عن رزمة متكاملة لا ينبغي إغفال احدها أو الاعتماد على واحد منها، فهي تكمل بعضها، ويفسر البعض ما ورد في البعض الآخر.

ويرى اختصاصيو القانون الدولي، أن مجموعة القرارات الدولية تلك فهي تنص على ما يلي[33]:

1- إن على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود 5 حزيران 1967.

2- إن على إسرائيل أن ترفع سيطرتها على الأقاليم التي تزيد عما خصص لها في قرار التقسيم.

3- إن الأمم المتحدة تعترف بقيام دولة عربية تضم العرب الفلسطينيين في المناطق المحددة للدولة العربية في قرار التقسيم.

بالتالي فإن الفلسطينيين لم يرتكبوا خطأ استراتيجياً بالاستناد على القرار 242 المفسر، بل الداعم للقرار 181، إنما أهملوا بقية القرارات والقواعد الدولية التي تستطيع أن تجبر إسرائيل على العودة بقوة القانون الدولي داخل قرار التقسيم وبالتالي يصبح تحديد حدود الدولة الفلسطينية أمراً واقعاً وغير خاضع للمفاوضات، حيث تعتبر مجموعة القرارات الدولية ذات الصلة، قرارات ملزمة لا يجوز التراجع عنها أو التفاوض عليها.

العودة إلى حق تقرير المصير:

يظهر ما سبق أن العودة إلى القرارات الدولية تشكل بديلاً لابد منه أمام التعنت الإسرائيلي والتفاوض الدولي عن الحقوق الفلسطينية المشروعة ووصفها في أتون مفاوضات لن تصل بالفلسطينيين سوى إلى متاهات لا نهائية.

ولا شك بأن هذا الخيار يعني معركة طويلة وقاسية ربما تمتد لفترة طويلة، كما أنها تستدعي جمع جميع وسائل القوة والتأييد الدولي والإقليمي والعربي لهذا النهج.

وربما سيواجه الفلسطينيون اوضاعاً صعبة وضغوطاً هائلة، لكن هذا الخيار سيظل الاكثر ضمانة وثباتاً. وقد لوحظت في الفترة الأخيرة صدور بعض الاعتراضات بل التهديدات من بعض الدول الغربية لإفشال أي مخطط فلسطيني يرمي إلى العودة والاعتماد على القانون الدولي.

أن نقطة الأساس التي يجب أن ينطلق منها الفلسطينيون هو مبدأ "الحق في تقرير المصير"، فالامم المتحدة مقيدة في سلطاتها بمبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، ويعني ذلك انه يتوجب على الأمم المتحدة قبل اصدار قرار التقسيم اجراء استفتاء للشعب الفلسطيني حول تقرير مصيره، لكنها لم تفعل وقررت مصيره بنفسها عبر قرار التقسيم، خارقة بذلك ميثاق الأمم المتحدة. فقد ورد هذا

النص على هذا المبدأ في المواد (1، 2، 55) من ميثاق الأمم المتحدة. كما ورد في النص عليه في الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها رقم 21 بتاريخ 6 ديسمبر 1966.

وقد اختلفت تعريفات "الحق في تقرير المصير"، لكنها تجمع على أن هذا المبدأ بالنص عليه قد دخل في دائرة القانون الدولي[34]. ويرى د.شريف بسيوني أن حق تقرير المصير يصبح حقاً قانونياً ملزماً عندما تحرم مجموعة من الناس من ممارسة حريتها وحقوقها ومعتقداتها على أرضها، أو إذا كانت هذه المجموعة من الناس قد أبعدت عن اراضها بوسائل قسرية من قبل مجموعة أخرى[35].

لقد اسلفنا من قبل بأن قرار التقسيم كان قراراً كاشفاً عن جزء من حقوق الشعب الفلسطيني في السيادة على جزء من ارضه التي حددها قرار التقسيم، لكن الحق في تقرير المصير يظل حقاً قائما يتلخص كالآتي:

1- الحق في العودة إلى فلسطين لجميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين، والذين حرموا من حقهم في العودة سواء منهم من طردوا عام 1948 أو عام 1967[36].

2- الحق في انهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967[37].

3- الحق في انهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية خارج قرار التقسيم عام 1948.

4- الحق في إقامة دولة فلسطينية تمارس حقها في السيادة الكاملة على جميع الأراضي الدولة العربية الفلسطينية التي اقرها قرار التقسيم.

إن اقتران القوانين الدولية ذات الصلة بهذا المبدأ الهام يعتبر الأساس المشروع في القانون الدولي. ومهما اختلفت وسائل تطبيقها أو المطالبة بتطبيقها، عبر التوجه إلى مجلس الأمن أو من خلال التجمع من اجل السلام في الأمم

المتحدة. أو التجمع من اجل حدود آمنة، باجماع الدول العربية ومطالبة إسرائيل بالتراجع إلى حدود التقسيم بشكل كامل، ومن ثم إبرام اتفاقيات سلام..كل ذلك يعتبر اعمالاً مشروعة في القانون الدولي، لإنها تهدف إلى تطبيق القانون الدولي نفسه. فلابد من الاعتماد على القانون الدولي بجميع تفصيلاته وقراراته ذات الصلة، وليس على قرار واحد أصبح خاضعاً لأكثر من تفسير وتأويل.

المبدأ الثاني، وهو الذي يتعلق بأن هناك طرفان في معادلة التفاوض، الإسرائيليون والفلسطينيون، وأن هناك التزاماً متوازي عليهما لتطبيق القرار 242 باعتباره قراراً دولياً ملزماً. وفي الحقيقة فإن إسرائيل هي الطرف المعتدي والمقصود في هذا القرار.

المبدأ الثالث: وهو مبدأ فهم واستيعاب جميع الأطراف بما فيها الأطراف الإسرائيلي والأطراف الدولية، بأن قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة للتطبيق وليس للتفاوض عليها (قواعد آمرة).

أما المبدأ الأخير فهو أن المفاوضات ليست سوى وسيلة لتحقيق الهدف الفلسطيني، وأن هناك خيارات عديدة تستند إلى الشرعية والقانون الدولي يمكن أن تحقق الهدف الفلسطيني في حالة فشل المفاوضات.

وربما استطعنا أن نصل يوماً، إذا تغيرت موازين القوى، لمبدأ استخدام القوة في الأمم المتحدة الوارد في المادة السابعة لإجبار إسرائيل على ذلك.

في النهاية لابد من اعادة الادراك للفلسطينيين بأنهم يمتلكون وسائل القوة كاملة التي يكفلها القانون الدولي لتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم. وان على إسرائيل الخضوع للحلول الوسط، فالأمن الوجودي الفلسطيني. وحق تقرير المصير للفلسطينيين، وتطبيق كامل الحقوق الفلسطينية يعني اختفاءاً كاملاً لوجود الدولة الإسرائيلية. كذلك فإن موازين القوى غير ثابتة وغير دائمة.

كما يجب اليقين بأن التوصل إلى استراتيجية واضحة وموحدة للعمل الوطني الفلسطيني نحو تحقيق الهدف المحدد وبوضوح تام ضمن أجندة فلسطينية

واحدة وقادرة على تحمل الضغوط الخارجية والمحافظة على الشعب الفلسطيني هي المطلوبة حالاً وعاجلاً.

المراجع :

(1) البروفيسور موشيه برافر. حدود "ارض إسرائيل" في الماضي والحاضر والمستقبل-الجوانب السياسية والجغرافية. ترجمة بدر عقيلي.دار ا لجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية. عمان ص11 1990 ص119.

(2) المصدر السابق نفس الصفحة.

(3) د.محمد محمود الديب. حدود فلسطين-دراسة تحليلية لوثائق الانتدابز المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية 1979. ص27

(4) المصدر السابق. نفس الصفحة

(5) المصدر السابق ص153.

(6) د.محمد محمود الديب. الجغرافيا السياسية، منظور معاصر. مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 2008. ص635-636

(7) موشيه برافر. مصدر سابق. ص49،

(8) المصدر السابق. ص57-59

(9) . د.حافظ غانم. المشكلة الفلسطينية على ضوء احكام القانون الدولي العام. مطبعة نهضة مصر. القاهرة 1963.ص109

(10) د.عبد العزيز سرحان. القانون الدولي العام. دار النهضة العربيةتز القاهرة 1973. ص264

(11) د.حافظ غانم المصدر السابق. ص229

(12) د. عبد العزيز سرحان المصدر السابق ص264-266

(13) د.محمد محمود إبراهيم الديب. الجغرافيا السياسية، منظور معاصر. مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 2008. ص635-636.

(14) Guhwurth, A.O., the sehlement of Boundary Disputes in International Law. Oceana Publication Inc. Manchester University

(15) . د.محمد الديب. المصدر السابق. ص638-639

(16) المصدر السابق نفس الصفحة.

(17) Q.wringt , Th middle East crises, Proceedings, 64 A.J.I.L (september.1970

(18) أنظر نص القرار في :وثائق فلسطين-مائتان وخمسون وثيقة مختارة 1839-1987. دائرة الثقافة-منظمة التحرير الفلسطينية 1987. صف113-131

(19) المصدر السابق ص311-313

(20) Johnson,N.Acquistive Prescriptoon in International Law. B.YB. 1950. P353

(21) انظر Saygh.Fayez. Do Jews have A Divin Right to Palestine. Research Center.Pl.O. Beirut. Lebanon. Sep 1967

مأمون كيوان. اليهود في الشرق الأوسط- الخروج الأخير من الجيتو الجديد. الأهلية للنشر والتوزيع. ط1 1996.

أيضا: توماس.ل. طومسون. التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي. ترجمة، صالح علي سوداح بيسان للنشر والتوزيع. بيروت ط1 1995.

(22) أنظر في هذا المجال. د.سعاد الشرقاوي. النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الأول. دار النهضة العربية. القاهرة (طزح مزيدة ومعدلة) 1982 ص33-34

(23) د.محمد حافظ غانم. المعاهدات. معهد الدراسات والبحوث العربية. القاهرة 1961 ص39.

[24] انظر في ذلك، د.محمد اسماعيل علي السيد. مدى مشروعة أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، دراسة في إطار القانون الدولي العام. عالم الكتب. القاهرة. 1975ز ص1980-236.
[25] كتب دراسات قانونية عديدة في هذا الخصوص. لمزيد من المعلومات راجع:
د.سامي عبد الحميد. قانون المنظمات الدولية. الكتاب الأول. منشأة المعارف. الاسكندرية 1969.
د.محمد حافظ غانم. المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي العام. مطعبة نهضة مصر 1964-1965
[26] Year Book of U.N. 1948-9.pp395-405
[27] د.محمد اسماعيل علي السيد. مدى مشروعية اسانيد السيادة..مصدر سابق ص358
[28] المصدر السابق. نفس الصفحة
[29] المصدر السابق ص359
[30] المصدر السابق. نفس الصفحة
[31] المصدر السابق. ص364
[32] المصدر السابق. ص366
[33] المصدر السابق. نفس الصفحة
[34] د.محمد حافظ غانم. المنظمات الدولية-دراسة لنظرية التنظيم الدولي ولأهم المنظمات الدولية. مطبعة نهضة مصر. القاهرة 1967.ص113
[35] ورد ضمن مصادري: د.تيسير النابلسي. الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية-دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام. مركز الأبحاث م.ت.ف. ط2، 1981.ص 260
[36] المصدر السابق. ص280-281
[37]

الترتيبات الأمنية لإسرائيل في إطار الحل الدائم

د.عدنان أبو عامر

مقدمة

احتلت المطالب الأمنية الحيوية الإسرائيلية منزلة أساسية منذ أن وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في اتفاق أوسلو سنة 1993، حيث هيمنت مقاربة "الدبلوماسية المعتمدة على الأمن" على التفكير السياسي الإسرائيلي.

وقد شكّل البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في جامعة بار إيلان يوم 14 حزيران 2009 تأكيدا راسخا على هذه المقاربة الإسرائيلية المعتمدة على الأمن، حين أصرّ على وجوب أن يحكم مبدأُ التبادلية العلاقات بين الطرفين: الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، نزع سلاح الدولة الفلسطينية المستقبلية، واحترام حاجات إسرائيل الأمنية الحساسة.

ولا يمثل إصرار "نتنياهو" على دولة فلسطينية منزوعة السلاح وحدود يمكن الدفاع عنها إستراتيجية جديدة، لأن رئيس الوزراء الأسبق "إسحاق رابين"

قال للكنيست في 5 تشرين الأول 1995: "ستكون حدود دولة إسرائيل بموجب الحلّ الدائم خارج الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة، ولن نعود إلى خطوط الرابع من حزيران 1967".

بعبارة أخرى، قال رابين لقيادة الجيش الإسرائيلي أن إسرائيل ستكون بحاجة للاحتفاظ بنحو من 50% من أراضي الضفة الغربية في أي تسوية مستقبلية.

معايير ميدانية

وتبدي محافل مقربة من دوائر صنع القرار الإسرائيلي أنه إذا قُدّر للضفة الغربية أن تقع في أيدي جهات معادية لإسرائيل، فسينتج عن ذلك وضع يشكل خطراً دائماً على البنية التحتية الوطنية لإسرائيل، كمطار بن غوريون، والطريق السريعة التي تعبر إسرائيل، وشبكة المياه الوطنية، وشبكة الكهرباء القطرية.

ولذلك تبدي إسرائيل إصرارها على تواجد دائم على امتداد المحيط الشرقي للضفة الغربية في وادي الأردن لمنع تهريب الأسلحة وتسلل القوات المعادية، ولا ريب في أن أحد أهم الشروط المسبقة لإستراتيجية ناجحة لمكافحة قوى المقاومة، القيام بعزل منطقة الصراع للحيلولة دون تعزيزها بالرجال والعتاد.

ومما زاد في رفع منسوب البعد الأمني في إطار الحل الدائم لدى المفاوض الإسرائيلي، ظاهرة انتشار المقذوفات والصواريخ التي لديها القدرة على النيل من العمق المناطقي والاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل، بما أن جيشها النظامي الصغير قد يضطر لخوض معارك لفترات طويلة دون تلقي تعزيزات من قوات الاحتياط، التي قد تتأخر أو تُمنع من الوصول في الوقت المناسب بسبب نيران الصواريخ.

الدولة منزوعة السلاح

تسود قناعة في الأوساط الأمنية والسياسية في تل أبيب أن من الأمور التي يساء فهمها على نطاق واسع، ما يسمى بـ"مقدار الضعف" الذي تعاني منه إسرائيل، ذلك أن نحواً من 70% من سكانها، و80% من قدرتها الصناعية محصورة في شريط ساحلي ضيّق بين البحر المتوسط والضفة الغربية.

ومن الناحية الطبوغرافية، تهيمن تلال الضفة الغربية على السهل المسطح والمكشوف نسبياً، مما يوفر ميزة فريدة للقوى المهاجمة، تسمح لها بالمراقبة وإطلاق النار والتصدّي لردّ برّي إسرائيلي.

يقوم تعريف إسرائيل لمفهوم نزع السلاح على ضرورة عدم السماح ببروز أي تهديد أمني، سواء أكان متكافئاً أم غير متكافئ، عسكرياً أم عصابياً، داخل الأراضي الفلسطينية أو عبرها، وعلى ألاّ يشكّل الجيشُ الفلسطيني، أو قدراته العسكرية خطراً على إسرائيل.

ولذلك، لا تبدو إسرائيل مستعدة للتنازل عما حققته من سيطرة شبه مطلقة في الضفة الغربية، وتتيح للجيش الوصول إلى أي مكان تصنَّع الأسلحة المحظورة أو تخبّأ فيه، دون تمكن المسلحين من صنع الصواريخ، وإطلاقها على القدس وتل أبيب، كما مكّنته من اعتراض منفذي العمليات الانتحارية قبل تمكّنهم من تنفيذها.

في سياق ذي صلة، تصر إسرائيل على أن سيطرتها على المجال الجوي فوق الضفة الغربية عنصر لازم لمنع وقوع هجمات معادية، بحجة أن المسافة الفاصلة بين نهر الأردن والبحر المتوسط 75 كلم، لذلك، يمكن –وفق الخيال الإسرائيلي– أن تجتاز طائرة حربية عرض إسرائيل في أقل من أربع دقائق، ويمكن لطائرة اختراق سماءها بالتحليق فوق نهر الأردن، والوصول إلى أجواء القدس في أقل من دقيقتين.

كما تعاني إسرائيل مما يوصف بأنها "عيوب أمنية طبوغرافية" هامة، لأن كافة ممرات طيرانها المدني الدولي يمكن أن تكون عرضة لهجوم محتمل تنفّذه عناصر معادية تستخدم صواريخ مضادّة للطائرات تُحمَل على الكتف، وتُطلَق من إحدى التلال في الضفة الغربية على الطائرات أثناء أقلاعها أو هبوطها في مطار بن غوريون.

فيما يتمتع الكيان الفلسطيني القادم الواقع على التلال الجبلية الوسطى بميزة طبوغرافية مقارنة بأراضي إسرائيل الساحلية بدرجة كبيرة، حيث يمكن لمحطة إرسال فلسطينية صغيرة على جبل عيبال بالقرب من نابلس التشويش على نظام الاتصالات بأكمله من الناحية الفعلية، التي تبثّ باستخدام التررددات نفسها في المناطق الإسرائيلية.

الحدود الآمنة

لا تتشجع إسرائيل لتواجد قوات دولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه القوات ستضمن تحقيق المتطلبات الإسرائيلية الخاصة بالتحقق من نزع كامل لسلاح الفلسطينيين.

وبالتالي وفي ظل الوضع الراهن، فمن الأهمية أن يشار أنّ أمن إسرائيل يجب أن يرتكز على حدود دفاعية، بمعنى استمرار السيطرة على المناطق الرئيسية في الضفة الغربية، وأن تبقى القدس موحدة غير مجزأة، لأن تقسيمها سيؤدي إلى هجوم من القناصة وقصف بالهاون والقذائف الصاروخية عليها من المناطق المسيطرة من حولها.

ولذلك، فإن إستراتيجية إسرائيل في الحفاظ على الحدود الآمنة تستهدف بالدرجة الأولى منع وقوع أحداث أمنية تهدد استقرارها، وفي حالة حدوثها فعلا، أن توفر إمكانية الرد الإسرائيلي بشكل سريع على التهديد، ولأن الحدود الدفاعية قد تمنع وقوع عدّة تهديدات متميزة.

وهنا تبدو سيطرة إسرائيل على غور الأردن أمر حيوي، لأنه في غياب هذه السيطرة، فسيشهد الوضع على طول الحدود مع الأردن تدهورا إلى الوضع السائد الآن على حدود غزة ومصر، أي تهريب الأسلحة والمقاتلين وأشكال أخرى.

تقويض الاستقرار

وتبدي محافل سياسية إسرائيلية قناعتها بأنّ الحدود الآمنة تقلّص من محاولة أطراف راديكالية في تقويض الاستقرار في الأردن، أو استغلال أراضيه كقاعدة للانطلاق لشن هجمات وعمليات عسكرية ضد إسرائيل عن طريق الأراضي الفلسطينية، لأن اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن يشكل حجر الأساس في أمن إسرائيل، لذا فالحفاظ على هذه الحدود مهم جدا بالنسبة لها.

ولهذا، ترى تل أبيب أنه من أجل أمن إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، يبقى الوجود الأمني الإسرائيلي على الحدود مع الأردن أمرا غير قابل للنقاش.

ولهذا، فإن دولة فلسطينية غير منزوعة السلاح ستشكل دعوة مفتوحة للمنظمات المسلحة للتدخل والهجوم، بالإضافة للسيطرة على الأراضي من أجل إقامة مخازن للأسلحة المتطورة وتوجيهها ضد إسرائيل.

علما بأنّ إقامة كيان فلسطيني منزوع السلاح لا يعني تخلي إسرائيل بشكل كامل عن سيطرتها الأمنية، في ضوء تأكيد نتنياهو على المطالبة بسيطرة إسرائيلية دائمة على معابر الحدود، خصوصا في الجانب الشرقي لأية دولة فلسطينية مستقبلية، وضمان حق إسرائيل في الدخول للكيان الفلسطيني عند الحاجة.

تهديدات متعددة

باستشراف المستقبل، تتوقع إسرائيل سيناريوهين محتملَين رئيسيَّين يمكن أن يتبلورا غداة إقامة دولة فلسطينية، على ضوء الاتجاهات السائدة في الشرق الأوسط:

1- تهديدات نابعة من داخل الدولة الفلسطينية: قيد التكوين، بحيث تكون قاعدةً مناسبة لإقامة بُنى تحتية للعمل المسلح وتطويرها، وتجمع بين القدرات العسكرية المتكافئة وغير المتكافئة، ويشكل هذا الوضع تحدياً دائماً ومستمرّاً لإسرائيل التي ستتعرّض لهجمات متواترة على يد فِرق مسلحة تخترق الحدود، أو لإطلاق قذائف وصواريخ على المناطق الداخلية، وسيؤدي لاندلاع مواجهات متكررة بشدة متفاوتة، مما يجعل متابعة الإسرائيليين حياتهم اليومية أمراً فائق الصعوبة.

2- الأخطار التي تهدد إسرائيل من الجهة الشرقية عبر الأراضي الفلسطينية، وهذا السيناريو أوسع من الأول لأنه يشمل المنطقة بأسرها.

ويوجد نقاط اختلاف أساسية أخرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين مرتبطة بالأمن منها:

أ- التوصل إلى اتفاقات أمنية خاصة بوادي الأردن، لمنع تهريب الأسلحة وتسلل الفدائيين، على غرار ما حصل عند معبر صلاح الدين على الحدود بين مصر وغزّة)؛ وتوفير ضمانات لإتاحة ردّ عملاني إسرائيلي على تهديد عسكري مصدره الشرق، لإيقاف أية قوة تعبر نهر الأردن، وتدخل الدولة الفلسطينية قبل أن تصل إلى سلسلة الجبال الوسطى بالضفة الغربية، وإلى القدس.

ب- مجال جوي موحَّد يخضع لسيطرة إسرائيل، للحيلولة دون شنّ هجمات عسكرية جوّية على إسرائيل.

ت- السيطرة على البحر قبالة شاطئ قطاع غزّة، بما في ذلك ميناء غزّة، عندما بُني، لمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع، ومنع تنفيذ هجمات على إسرائيل من جهة البحر.

نزع السلاح

ترى إسرائيل أن عبارة "نزع السلاح" تشمل تعريفاً أعمّ من التعريف المتفق عليه، أو ينصّ عليه القانون الدولي، بما أن العبارة الشائعة لا تأخذ في الحسبان الطبيعة المتغيرة للصراعات والتهديدات العسكرية.

وبحسب التعريف الإسرائيلي، فإن نزع السلاح وسيلة للوصول إلى غاية، تتمثل بوجوب عدم تبلور أي تهديد أمني، سواء أكان متكافئاً أم غير متكافئ، أو بروز أية عرقلة أخرى للحياة اليومية في إسرائيل، أو تطورها إما داخل الأراضي الفلسطينية أو عبرها.

وإن نزع السلاح يعني في نظر إسرائيل عدم تشكيل جيش أو قدرات عسكرية فلسطينية يمكن أن تشكل تهديداً لها، وهذه قضايا يلزم أن تتحقق لضمان تطبيق مفهوم نزع السلاح:

1- تبنّي أطر عمل للشرطة والأمن الداخلي لا تتضمن أطرا عسكرية، ولها خصائص عسكرية واضحة.

2- حيازة الأسلحة التي نصت الاتفاقات على جواز حيازتها، لحفظ الأمن الداخلي وفرض النظام فقط.

3- عدم تشكيل تحالفات أو إبرام اتفاقات تعاون عسكري بين قوات الأمن الفلسطينية وجيوش أجنبية، ويتضمن منع أي تواجد عسكري أجنبي أو أية جماعة مسلّحة أخرى على أراضي دولة فلسطين.

4- تعهد بعدم إبقاء أية قوات عسكرية تابعة للدولة الفلسطينية خارج حدودها، لأن هذه القوات تملك القدرة على العمل ضدّ إسرائيل في أوقات الطوارئ، وفي الأوضاع غير المتوقعة الأخرى.

5- عدم وجود بُنى تحتية عسكرية، كالصناعات الدفاعية، والإشراف على صناعة المكونات ذات الاستخدام المزدوج، التي يُفترض أنها غير مخصصة للاستخدامات العسكرية.

6- المراقبة والإشراف والتدقيق والتحقق الفاعل للمحيط الأمني على امتداد الحدود، وعلى المعابر الحدودية الدولية لمنع تهريب الأسلحة المحظورة، والموادّ ذات الاستخدام المزدوج.

7- استحداث جهاز فاعل للإشراف والتحقق قوامه مراقبون دوليون، مهمتهم ضمان التزام الجانب الفلسطيني بالتزاماته الخاصة بنزع السلاح.

ولا يمكن السماح إسرائيلياً بتبلور أي تهديد من جانب الدولة الفلسطينية، و/أو عبر أراضيها أو استفحاله، وواجب الدولة الفلسطينية الأول والأهم هو منع النشاطات المعادية، ومنع إقامة بُنى تحتية "للإرهاب" داخل حدودها.

وتقتضي المقاربة الرامية إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في منع تشكل أخطار تهدد إسرائيل من جانب الدولة الفلسطينية عدداً من "دورات الأداء"، وتعني بذلك أداء قوات الأمن الفلسطينية.

1- تتضمن الدورة الأولى اتفاقات نزع السلاح والاتفاقات الأمنية التي تحدّ من قدرة الدولة الفلسطينية على تشكيل جيش، وتحدّ من الأسلحة التي يُسمح لقوات أمنها بحيازتها، ويتعين ألاّ تؤدي هذه الاتفاقات الأمنية إلى إعاقة قدرات الدفاع الإسرائيلية عن النفس، والردّ على التهديدات المحتملة التي تشكلها الدولة الفلسطينية أو الناشئة عنها.

2- تتضمن الدورة الثانية تنفيذ الاتفاقات التي تعتمد على مشاركة المراقبين الدوليين، وأن يعملوا تحت قيادة أميركية، وتتأكد من تنفيذ بنود الاتفاقات الأمنية، مع تقديم المساعدة في الوقت نفسه لقوات الأمن الفلسطينية في تنفيذ المهمات المتعلقة بالأمن الداخلي.

3- تتضمن الدورة الثالثة تقديم ضمانات ووسائل دعم لتنفيذ الاتفاقات، وضمان أن تكون كلفة عدم التزام الفلسطينيين بالتزاماتهم أكبر مما سيجنونه من الإخلال بها، وبمرور الوقت يصار إلى خفض مستوى تدخل الترتيبات الأمنية وكثافتها في الجانب الفلسطيني بناء على أدائه، وهناك هامش لتجزئة تنفيذ الاتفاقات، والتقليل من بروز النشاط الأمني الإسرائيلي، وخفض تواجد الجيش الإسرائيلي في الدولة الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، ينبغي توافر ما يلي:

أ- اعتراف دولي بملحق أمني بالاتفاق، وفرض عقوبات دولية على الدول التي تنتهك الاتفاقات بتوقيعها على معاهدات عسكرية مع الدولة الفلسطينية، أو تقديمها التدريب والمعدات للجماعات الفلسطينية لتعزيز قدرات يُحظَر امتلاكها بموجب الاتفاق.

ب- توفير ضمانات من جانب المجتمع الدولي بأن الفلسطينيين سيفون بالتزاماتهم، ولا يقومون بأعمال تهدد أمن إسرائيل.

ت- تقديم مساعدات دولية للدولة الفلسطينية، مشروطة بوفائها بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق.

ث- تقديم مساعدات دولية للتحقق من آليات الإشراف والتدقيق الفاعلة، بجانب تدريب القوات الفلسطينية، وتعليمها كيفية أداء المهام المطلوبة منها.

الخلاصة

يمكن تصوّر جدول زمني إسرائيلي للمراحل الرئيسية لتطوّر المسؤوليات الأمنية الفلسطينية:

1- تتحمل إسرائيل في المرحلة الحالية مسؤولية ضمان الأمن، في حين تتحمل قوات الأمن الفلسطينية مسؤولية محدودة في مجالات محددة.

2- سيتم تكليف هيئة دولية في المرحلة الأولى من الخطة المقترَحة بالقيام بالمهام اللازمة لضمان نزع أسلحة الفلسطينيين، ومنع إقامة بُنى تحتية "للإرهاب" داخل الدولة الفلسطينية.

3- ستنقل إسرائيلُ في المرحلة الثانية المسؤوليةَ المناطقية في أغلب المناطق، باستثناء وادي الأردن، وسيكون ممكناً في هذه المرحلة الاتفاق على النواحي التي يتحمل الفلسطينيون المسؤولية فيها، إما بشكل مستقل، أو بالاشتراك مع الجيش الإسرائيلي، أو مع قوة دولية، كفرض القانون والنظام، والتعامل مع المشتبه في ضلوعهم في العمل المسلح، وتفكيك الكيانات المسلّحة، ومنع التحريض وغيرها من النواحي.

4- تقوم هيئة دولية بتدريب القوات الفلسطينية، وتوكيل المهام إليها، والعمل معها على تفكيك البُنى التحتية، والجماعات المسلّحة، والتأكد من وفاء الفلسطينيين بواجباتهم المنصوص عليها في الاتفاق، وتوظيف قوة فاعلة على امتداد ممرّ صلاح الدين على الحدود بين مصر وغزّة وبالتنسيق مع القوات المصرية.

5- تُنقل المسؤولية عن كل ما له علاقة بالأمن الداخلي ومحاربة العنف، من الهيئة الدولية إلى قوات الأمن الفلسطينية بالتدريج بعد أن يتم اختبار الأداء الفلسطيني.

6- تُنقل المسؤولية كاملة إلى الفلسطينيين، ويتم تقليص المشاركة الدولية في مراقبة الفلسطينيين، والتحقق من وفائهم بتعهداتهم الأمنية داخل الدولة

الفلسطينية، ومع أن إسرائيل لا ترى في التواجد الدولي بديلاً عن قدرة الدفاع الذاتي للجيش الإسرائيلي، يمكن أن يفيد هذا الوجود "كسلك متفجر" في حال دنوّ قوة معادية لعبور نهر الأردن، واختراق الدولة الفلسطينية من صوب الشرق.

7- إذا تبين أن اتفاقات السلام الإقليمية عاجزة أمام هذه التهديدات، يتعين على إسرائيل امتلاك حق نشر الجيش الإسرائيلي في المنطقة وتعزيز قواته، وسيتم ذلك بما ينسجم والاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وبالمثل، ستواصل قوة فاعلة العمل على امتداد ممر صلاح الدين فاصلةً قطاع غزّة الفلسطيني عن سيناء المصرية.

مستقبل المستوطنات

أ. خليل التفكجي

مقدمة

تحولت المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت بالضفة الغربية والقدس الى جزء لا يتجزأ من الواقع الاسرائيلي . ومن الممكن القول ان نقرر بوضوح ان كل حكومات اسرائيل قد برهنت خلال الاعوام 42 . على انها غير قادرة او غير راغبة في ايقاف تطوير وانشاء وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وقد اوجدت الحكومات الاسرائيلية دائماً طريقة للالتفاف والتحايل على كل القيود التي فرضت على الاستيطان ، الى ان ادت كل خطط تجفيف او تجميد هذه المستوطنات الى نتائج عسكية . فقد ازدادت عدد الوحدات الاستيطانية وتنامت وتعززت ، بحيث تحولت الى اسياد الارض. ان تكلفة الاستيطان الباهظ وحقيقة وجودها في قلب المناطق الفلسطينية قد حالت وتحول في اقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي وتول دون تعايش فلسطيني اسرائيلي في المنطقة.

لقد فرضت اسرائيل الامر الواقع على الارض وعلى المجتمع الدولي والفلسطيني في ايجاد حلول خلاقة لهذا الوضع والتكيف معه ، دون الضرر بالمصالح الاسرائيلية.

المشاريع الإسرائيلية

كانت حرب عام 1967 مقدمة لتنفيذ البرنامج الاسرائيلي الذي كان قد بدأ قبل عام 1948 والمتمثل باقتلاع العرب والاستيلاء على اراضيهم فبعد ان كان العرب يملكون 97% من مساحة فلسطين اصبحوا يملكون 13% وبدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعد ان وضعت الحرب 1967 اوزارها .

مشروع الون [1]:

يعتبر هذه المشروع مثابة الخطة الرسمية لحزب العمل ، والذي يقضي بأقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الاغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة(اكبر مساحة من الارض مع اقل عدد من السكان) يضاف الى ذلك الوصول الى تسوية إقليمية مع الاردن تتيح ، إعادة قسم من الاراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرة من جميع النواحي بإسرائيل ، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن ورأى الون أن حدود اسرائيل الدائمة يجب ان تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافيه دائمة تستطيع ان تقاوم اي هجوم للجيوش البرية الحديثة وتكون حدوداً سياسة. لذا اقترح[2] بضم اراضي بعمق 10-15كم على طول وادي الاردن ، والبحر الميت ، ومنطقة غوش عتصيون ، ومنطقة اللطرون .

2. خطة غوش امونيم (اسست كمنظمة رسمية عام 1974)

تهدف الخطة الى الاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية الاستيطان فيها ، ذلك لسد الثغرة في المشاريع الاخرى ومن اجل تحقيق الاهداف الامنية .

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الاردن وحتى السهل الساحلي .

- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية .
- شبكة واسعة من الطرق لربط المستعمرات .

3. خطة منتياهو[3] دروبلس (يمثل جناح الليكود ، رئيس قسم الاستيطان):

تهدف الخطة الى اسكان اسرائيلي مكثف ، واقامة مستعمرات جديده في الاماكن الاستراتيجية ، ولكي لا تكون المستعمرات معزولة يجب اقامة مستعمرات جديده قرب كل مستعمرة ، وبهذا تتشكل كتل من المستعمرات تؤدي في النهاية للاندماج لتشكيل مدناً . ويهدف المشروع الى اسكان 100 الف يهودي عام 1986 ، ويصل عام 2010 الى (800 الف يهودي) . ويطلق على هذا المشروع اسم (المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا .

4. مشروع شارون (رئيس اللجنة الوزارية العليا للاستيطان).

يهدف المشروع الى اقامة قطاع استيطاني لقطع الضفة الغربية من شمالها الى جنوبها وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية بالاضافة الى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل اسرائيل ويكون توسعها بأتجاه الشرق ، والمستعمرات الشرقية يكون توسعها بأتجاه الغرب لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الاخضر وتشكل بنجومه السبعه على طول الخط الاخضر بدءاً من الشمال (ام الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزءاً كبيراً من هذا المخطط . لتبدأ مرحلة جديده من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة.

5. مشروع يوسي الفر (باحث في مركز يافا للدراسات الاسرائيلية) :

تقضي خطه يوسي الفر بأن يتم تجميع المستعمرات والمستوطنين (70%) من المستعمرات 80% من المستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشريط يصل احياناً الى 15كم عمقاً (منطقة غرب نابلس، رام الله)بالاضافة الى منطقة القدس. ويلاحظ هنا ان يوسي الفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط ، على اعتبار ان

مشروعه في الاصل كان، احداث تبادلاً سكانياً (مستوطنين مقابل فلسطيني عام 1948).وعندما نوقش في هذا الموضوع لم يستطيع ان يعطي جواباً بما سوف يحدث للفلسطينيين الذي سوف ينضمون الى اسرائيل علماً بأن السياسة الاسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها.

6. مشروع حزب الطريق الثالث :-

يهدف هذا المشروع الى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض مع وضع منطقة الغور تحت السيطرة الإسرائيلية ومنطقة اللطرون ، والقدس ، ومنطقة جنوب غربي نابلس ،ومنطقة جنين بالإضافة الى مناطق عازله على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الاخضر . واما بالنسبة الى السكان الذين سوف ينضمون الى اسرائيل فإن السكان يصبحون تحت السيادة الاسرائيلية (رخص البناء، والحياة اليومية) اما الهوية فإنهم سيبقون فلسطينيون يرشحون ويترشحون للمجلس الفلسطيني وهنا طرحت هوية سكان مقيمون وليسو مواطنين كما هو حاصل بالنسبة الى فلسطيني القدس . ويهدف المشروع الى التخلص من السكان العرب ، وعدم إعطاءهم الجنسية الإسرائيلية لكي لا تصبح الدولة اليهودية مع الزمن مزدوجه القومية .

7. مجموعة Ozevshalom (اليهود الارثودكس والمستوطنين):-

تقضي خطة هذه المجموعة بضم 6% من الاراضي العربية بدون سكان بدءاً من الشمال الى الجنوب ، بحيث تشكل المستعمرات كتلاً تصل بينها طرق .

8. مشروع الامر العسكري للطرق رقم 50 الصادر عام 1983

يهدف هذا المشروع الى ربط المستعمرات الاسرائيلية التي اقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزه بشكبه من الطرق هدفها تقطيع اوصال الضفة الغربية بشكل طولي وعرضي ، وعزل جميع القرى العربية وربط وتجميع جميع المستعمرات بحيث تصبح تكتلاً مرتبطاً باسرائيل .

9. مشروع عمرام متسناع قائد المنطقة الوسطى في التسعينيات :

اعد طاقم خبراء برئاسة (داني يتوم) وهو رئيس الطاقم السياسي / الامني لعمرام متسناع . مسودة (لخريطة طرق) . وهذه الخارطة التي ستنسحب اليها اسرائيل بعد عام من الانتخابات اذا لم تحقق تسوية سياسية بين الاسرائيليين والفلسطينيين او مسودة الخارطة الانسحاب اعدها طاقم خبراء مثير للاهتمام اللواء احتياط (داني يتوم) العقيد احتياط (شاؤول اريئيلي) (رئيس ادارة السلام السابق) والعميد الاحتياط (سلومو بروخ ، والعميد احتياط (باروخ شبيجل) صاحب الحواجز والطرق الالتفافية) واللواء شرطة (متقاعد) (آريه عميت). وتنقص الفكره على ان يحتفظ الفلسطينيون بـ 65% من الاراضي اضافة الى 18% الى المنطقة أ ، والمنطقة ب وسوف يمنح سب مشروعه 23% تنظيم مناطق أ ، ب، حتى تصل الى كتلة 65% تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة . وتحتفظ اسرائيلي 35% من الارضي التي تتوزع الى نوعين 15% كتل استيطانية و 20% مناطق امنية في غور الاردن وسيبقى اكثر من 200 الف مستوطن ضمن اسرائيل في اماكنهم وسيتم اخلاء 35 الف من مستوطنات منعزله. اما مناطق الكنل الاستيطانية التي ستحتفظ بها بالسيطرة الكاملة سيبقى (55) الف فلسطيني.

10. خطة المستوطنين التي قدمت الى رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شارون :

تقضي هذه الخطة بازالة السلطة الفلسطينية وقيادة فتح وتفكيكها حتى الاساس بالاضافة الى طرد ومحاكمة او تصفية المؤيدين والمحرضون، او تقديمهم الى المحاكمة وفي المرحلة الثانية يقترح المستوطنون اتخاذ سلسلة من الخطوات من طرف واحد وتتيح للفلسطينيين ادارة حياتهم بشكل مستقل ولكن دون ان يتمكنوا من استغلال ذلك لاقامة (دولة ارهاب) وستقوم الدولة العبرية بتحمل كامل المسؤولية الامنية في ا لمناطق ، ولكن بالمقابل ستقام ادارات مستقلة مدينة في اطار خمس او ست ألوية اقليمية . وتعالج الادارات مجالات (التعليم،

والصحة، والمجتمعن والاقتصاد) ويعترف برؤوسائها كمفوضين رسميين عن السكان الفلسطينيين . وفي المرحلة الاولى يجري تعيين رؤوساء الادارات من قبل اسرائيل وفي المرحلة الثانية يتم قيام انتخابات ديمقراطية . اما المواصلات في المناطق ، فسوف تشق شبكة من الطرق المنفصلة تسمح للمستوطنين بحركة آمنه وللفلسطينيين بتواصل مواصلاتي كامل وحريية الالوية ان يضطروا الى الاصطدام باي حاجز او رقابة اسرائيلية . اما المرحلة الثالثة فهي اعتبار ان الدولة الفلسطينية هي الاردن وفرض السيادة الاسرائيلية على كل المناطق .

الاقتراحات حول مستقبل المستوطنات

- **الاقترام الأول :**

وضع جميع المستوطنات في الضفة الغربية ومن ضمنها مستوطنات القدس تحت السيادة الفلسطينية واعتبار المستوطنين مواطنين إسرائيليين يعيشون في دولة فلسطين تحت سيادة القانون الفلسطيني. واحترام القوانين والأنظمة السائدة ، دون أن يكون هنالك تمييز لهذا الجانب أو ذاك واعتبارها جالية اسرائيلية في دولة فلسطين .

- **الاقترام الثاني :**

بما أن الأراضي التي تقام عليها المستعمرات هي أراض تم الاستيلاء عليها ومصادرتها حسب القوانين الإسرائيلية وبطرق شتى وبما وفيها املاك خاصة او دولة او مشاع ..الخ . أن هناك قانوناً ينص على البناء وما عليه لصاحب الأرض "فإننا نستطيع أن نقيم بنك إسكان يقدم قروضاً للأشخاص الذين يريدون السكن في هذه المستوطنات مقابل إعادة المبالغ المقترضه على أقساط طويلة بمعنى(تمويل شراء المستوطنات من قبل المواطنين الفلسطينيين).

- **الاقترام الثالث :**

تقضي بعض الطروحات التي تقوم بها مراكز الأبحاث الإسرائيلية المختلفة بتجميع المستعمرات والحصول على تعديل حدودي يصل ما بين (11-6%) فهل نوافق على ذلك ؟ اعتقد أن هذا حل إيجابي وعملي لا سيما وان منطقة اللطرون بما فيها أراضي القرى الثلاث المدمرة علاوة على قرب هذه المنطقة (جنوب قلقيلية وحتى اللطرون)من الحدود. وقد تم استيطانها بكثافة لحماية المدن الساحلية للإسرائيليين . كما أن منطقة غوش عتصيون تعتبر من المناطق المتوقع ضمها باعتبار أنها أراضي "إسرائيل التاريخية" التي بدأ الاستيطان الإسرائيلي فيها 1924 . وقد أقيمت عدة مستعمرات آنذاك بعد أن تم شراء أراضيها (مسؤات يتسحاق، كفار عتصيون، رفاديم). وقد قام الصندوق القومي اليهودي بشراء اراض جنوبي بيت لحم، حيث بلغت مساحتها 8413 دونماً وتقع هذه المستعمرات ضمن مشروع القدس الكبرى، ومناطق القدس الشمالية الغربية (جبعات زئيف) والشرقية (معليه ادوميم)والتي سوف يدور عليها حوار طويل لمعرفة مفهوم القدس . ولذلك كله، فإنه من الممكن المطالبة بتعديل الحدود ، في طار مناطق مقابل مناطق تؤخذ من الضفة الغربية مقابل اراضي من الدولة العبرية تساوي وبنفس القيمة الاقتصادية والنوعية التي تم اخذها من الدولة الفلسطينية،وهذا ما تم طرحه في طابا، كامب ديفيد(التبادلية).

- **الاقترام الرابع :**

فتح المستعمرات أمام الفلسطينيين وشراء الشقق والسكن بشكل مشترك مع الإسرائيليين في مجموعة أحياء منفصلة أو السكن في عمارة واحدة ، تحت سيادة قانون الدولة الفلسطينية .

- **الاقترام الخامس:**

في حالة الرفض لمفهوم تبادل الأرض ، فإن مفهوم تجميع المستعمرات وإزالة بعضها يعتبر في حد ذاته إنجازا فلسطينياً ، ولكنه سيؤدي إلى توسيع المستعمرات القائمة وملء المستعمرات الفارغة وخاصة القريبة من الحدود

الغربية ن وكذلك تفريغ المستعمرات التي هي أصلا فارغه وخصوصاً في المناطق المنعزلة ، والتي تعتبر بالنسبة إلى حجمها وعدد سكانها في حكم الميتة مع الزمن (هنالك مستعمرات فارغه حالياً). وفي هذه الحالة فإن تجميعها في كتل، كما هو مطروح من قبل حزب العمل (يوسي بيلين) أو حركة السلام الآن يعني التنازل عن بعض الأراضي مقابل إزالة نسبة عالية من المستعمرات وتجميع المستوطنين في كتل استيطانية.

- **الاقتراح السادس:**

التعديل الحدودي مقابل ضم مستوطنات إلى داخل إسرائيل مثل(جيلو،راموت، تلبيوت الشرقية). سيكون هنالك تنازل عن مستوطنات أقيمت داخل القلب (نفي يعقوب عطروت ، بسكات زئيف) وبالتالي سيكون هنالك تواصل جغرافي فلسطين ، مقابل تواصل جغرافي إسرائيلي – أما المناطق الواقعة في منتصف المسافة بين الكتل الاستيطانية (الجامعة العبرية ومستشفى هداسا، فهنالك اقتراح بجعلها جامعة مشتركة فلسطينية إسرائيلية، ومستشفى مشترك لمنطقة الشرق الأوسط. اما الناطق الاستيطانية في الضفة الغربية فإنه مقابل التنازل عن الكتل الاستيطانية الغربية من الخط الاخضر (شاكيد، حنانيت، كتلة شمرون، اللطرون، شاني/ الخليل) فأنه مقابل هذه الكتل يتم التنازل عن الاستيطان بشكل كامل في منطقة ظهر الجبل.

- **الاقترام السابع :**

الاتفاق على شراكه مناصفةً بين الطرفين على أن تزداد حصة الطرف الفلسطيني مع الزمن وتتناقص حصة الطرف الإسرائيلي ويكون هذا الاتفاق لفترة زمنية محدودة . بحيث يكون نهاية الاتفاق عودة الأرض وما عليها إلى الجانب الفلسطيني .(اتفاق الاردن اسرائيل في منطقة المجامع(وادي عربه)

- **الاقتراح الثامن :**

التعويضات : في حديث لرئيس الدولة العبرية شمعون بريز إعلان ولأول مره بأن تكاليف الاستيطان بالضفة الغربية بلغ (60) مليار دولار وبالتالي تم طرح هذا الرقم من اجل إحداث مناقشة بالتعويضات بأملاك العربية مقابل طرح تكاليف الاستيطان. وفي دراسة اخرى صدرت من مركز ابحاث اسرائيل قدرت تكاليف الاستيطان بالضفة الغربية (17 مليار دولار).

- **الاقتراح التاسع:**

تاجير المستوطنات لمدة معينة شرط ان تكون تحت السيادة الفلسطينية ، وعدم اجراء اي تعديل على البناء الاستيطاني من زيادة مع حرية الحركة .

المراجع :

---

[1] - لجنة الدفاع عن الاراضي - الصادرة 1996/4/5 "عدد 773 "

[2]- قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ووزارة الزراعة عام 1983.

[3] - قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وزارة الزراعة عام 1983

المفاهيم والاهتمامات الأمنية
عند الإسرائيليين والفلسطينيين

اللواء الركن/ عمر عاشور

1- المفاهيم والاهتمامات الأمنية الإسرائيلية

لا يزال الأمن منذ بداية إنشاء الدولة الإسرائيلية 1948 مهيمناً على عقول الإسرائيليين و على صناع سياستهم. فهم يدعون بانهم خاضوا أكثر من خمسة حروب في سبيل الحفاظ على وجودهم و توسيع رقعة دولتهم لتحسين الدفاع عنها.

و ينظر الإسرائيليون إلى أن الأمن يتألف من عنصرين رئيسيين:

أ) القدرات الأمنية المستقلة

ب) التعاون الأمني

و لا يمكن لاحد هذين العنصرين أن يحل محل الأخـر بـل يكمـلان بعضـهما البعض من وجهة نظر الأمن القومي

1- من وجهة نظر الأمن القومي

يركز الإسرائيليون على المخاطر و التهديدات و العلاقة الديناميكية بينهما. فتتألف التهديدات من كل من القدرات و النوايا العدوانية. أما المخاطر فتتبع من وجود أحد هذين العنصرين فقط. فان كانت لدى الخصم نوايا عدوانية و ليس لديه قدرات فانه يشكل خطراً و اذا كانت لديه قدرات و ليس لديه النوايا فإنه يشكل خطراً. و حينما يتزاوج العنصران فانهما يشكلان تهديداً. مثل ايران على سبيل المثال، لهذا السبب نجد إسرائيل في عداء دائم مع جيرانها القريبين و البعيدين.

2- بعض المستلزمات الأمنية الإسرائيلية الدائمة

بناء على ما تقدم يتوجـب علـى مخططـي الـدفاع الإسـرائيلي ان يواجهـوا بعض المستلزمات الأمنية الدائمة و هي:

أ- خيار السلام عند إسرائيل:- يدعي الإسرائيليون بأن سعي إسرائيل للسلام هو خيار استراتيجي يحسن من أمنها. و هم لا يقرون بأن السلام نفسه سيكون بديلاً عن الأمن. فالسلام يقوى و يدعم الأمن و لكنه لن يحل محله. لذلك ينظرون إلى ان الترتيبات الأمنية في أي اتفاقية سلام ستقوي السلام و الاستقرار الإقليمي. و هم ينظرون إلى الحروب التي خاضوها في تاريخهم بأنها ليس خياراً بل كانت مفروضة عليهم.

ب- الحفاظ على بنية جيش قوي:-الحفاظ على بنية تحتية للجيش التقليدي لأنه يجب عليه المحافظة على قدرات ذاتية لمواجهة أي نوع من التهديديات

ج-الاعتماد الذاتي في الدفاع

د- منظور سياسي استراتيجي:- ان تكون إسرائيل قادرة على استشراف التصور الاستراتيجي القائم من اجل إحباط أي تهديدات وجودية ملازمة لامتلاك أسلحة دمار شامل في أيدي لا تقدر المسؤولية

3- الحد من التسلح و الأمن الإقليمي

و هنا يشير الإسرائيليون إلى ما جرى في مفاوضات الحد من التسلح و الأمن الإقليمي (ACRS) إلى توصلهم إلى اتفاقات مع بعض الدول العربية التي ستؤدي إلى إجراءات تبادل الثقة و التطبيع.

4- حول المفهوم الإسرائيلي للسلام و الأمن الشاملين

تنظر إسرائيل للسلام و الأمن الشاملين و كذلك استقرار المنطقة يجب ان يقام على ثلاثة أعمدة

1) ترتيبات امنيه تندمج مع ترتيبات السلام
2) الاعتماد على القدرات الذاتية و دعم خارجي و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
3) إقامة بنية أمنية إقليمية تندمج فيها جميع بلدان المنطقة

5- نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية

و هنا سنبين كيف يمكن تطبيق ما ذكر من الناحية العملية أي من الناحية العسكرية. لذلك نذكر بعض عناصر نظرية الأمن التقليدية المعروفة منذ ان قام دافيد بن جوريون بتدشينها و عناصرها الثلاثة هي:

أ) الإنذار المبكر:- القدرة على معرفة نوايا العدو فيما اذا كانت تشكل خطراً أو تهديداً و يتوجب معرفة هذه النوايا مبكراً حتى لا يفاجئها العدو

ب) الردع:- يقوم على افتراض ان الخصم جدي في تفكيره و هنا يجب على إسرائيل ان تظهر له بانه لا يمكن هزيمتها في المعركة. و لا فائدة من استخدام القوة ضدها. حينها سيمتنع الخصم عن شن حرب عليها. اذ ان قضية الردع برمتها أصبحت موجودة في ذهنية الخصم و تصبح جزءاً من مفهومه. و هذا ما يردعه.

ج) الحسم في ميدان المعركة من خلال نقل الحرب إلى ارض العدو:- انطلاقاً من إدراكهم بانه لن تتوفر لهم القدرة على الحسم الكامل في مجال محلي محدود داخل أراضيهم المكشوفة الجناح لا عمق لها. لذلك يتوجب عليهم حسم المعركة خارج حدود أراضيهم.

2- حول المفاهيم و الاهتمامات الأمنية الفلسطينية

عند الحديث عن الأمن الفلسطيني لا بد ان نقيم الواقع و ما يحتاجه. فالمفاهيم و الاهتمامات الأمنية الفلسطينية يجب صياغتها حسب ظروف الشعب الفلسطيني. و يجب ان تلبي اهتمامات و تطلعات شعبنا الذي يعش جزء منه في المنافي في أصقاع الأرض و جزء آخر يرزح تحت الاحتلال رغم ما يسمى بالحكم الذاتي و سلطة فاقدة للسيادة على الأرض و أما الجزء الثالث يعيش داخل دولة إسرائيل. و بناء على ذلك فهذه المفاهيم و الاهتمامات الأمنية مرتبطة بجميع القضايا و الهموم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. الحدود، المستوطنات، قضية اللاجئين، و القدس ، و المياه و الوضع الاقتصادي ... الخ. و هذه المفاهيم و الاهتمامات الأمنية هي قومية و فردية في آن واحد

أ) فالفلسطينيون بحاجة لامتلاك حق السيطرة على مصيرهم و حق التحكم في حياتهم اليومية أي يحكموا انفسهم بأنفسهم و الإقامة في وطنهم و العودة له.

ب) أمن الوجود و الشرط الضروري لهذا يجب ان يكون أولا تحقيق دولة فلسطينية و أن يصبح الشعب سيد مصيره و يتحول من ضحية إلى ند متساوي الحقوق و الواجبات.

ج) ممارسة سيادتنا على أرضنا. فأي حل يجب أن يشمل إشرافنا السيادي الكامل على كل موقع و على حدودنا

د) الإحساس بالأمن و الأمان يجب ان يشعر شعبنا بالأمن بعد المآسي التي عانى منها من تهجير و طرد و احتلال

أبعاد الأمن الفلسطيني

للأمن الفلسطيني في وقتنا الحالي بعدان داخلي و إقليمي و كل منهما يواجه تهديدات تنعكس بدورها على حاضر و مستقبل الشعب الفلسطيني

أ) البعد الداخلي:- لترسيخ أمن حقيقي للشعب الفلسطيني لابد أن تتضمن مطالبنا الداخلية:-

- زوال الاحتلال من كافة الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس
- حل مشكلة اللاجئين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة بما فيه القرار 194
- حل موضوع القدس
- إيقاف الاستيطان و إزالة المستوطنات
- ممارسة حقنا في تقرير المصير و إقامة دولتنا على ترابنا الوطني

ب) البعد الإقليمي للأمن الفلسطيني: لن يكون هناك أمن إقليمي في منطقة الشرق الأوسط دون:-

- الإقرار بحق تقرير مصير الشعوب في المنطقة و في مقدمتها الشعب الفلسطيني
- الإقرار بعدم اكتساب أراضي بالقوة و انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها سنة 1967
- بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها و عاصمتها القدس تقيم علاقات حسن جوار مع جيرانها
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة و خاصة القرار 194
- بعد إقامة السلام يجب الحد من التسلح في المنطقة و تخفيض إسرائيل من ترسانتها العسكرية و خفض عدد جيشها
- ان تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل

الاهتمامات الأمنية الفلسطينية

يواجه الفلسطينيون مجموعة من القضايا تعرقل مصالحهم و تتمثل في مصادر التهديد التالية:

أ) تهديد الوجود الفلسطيني و منعه من العيش في دولته المستقلة

ب) تهديد وحدة و تكامل الأراضي الفلسطينية

ج) تهديد الشتات الفلسطيني و حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم

د) تهديدات مباشرة متعلقة بالأمن الفلسطيني

1- تواجد الجيش الإسرائيلي و المستوطنون المسلحون

2- رفض إسرائيل كبح موجة الاستيطان

ه) الفصل الجغرافي عن دول العالم العربي

و) البطالة و الاختناق الاقتصادي

ز) التهديد بالتهجير و الطرد

ح) هشاشة الوضع الفلسطيني في الشتات

ط) غياب الأمن و الديموقراطية للفلسطينيين داخل إسرائيل

رؤية أمنية حول الدولة الفلسطينية

لعدم توازن القوى و تراجعه المتزايد نتيجة تحكم الاحتلال لذلك تتمثل المخاوف المتوقعة على الكيان السياسي ذي السيادة بالآتي:

- هيمنة عسكرية إسرائيلية، قواعد عسكرية، سيطرة على الجو و البحر.
- ظهور إرهاب إسرائيلي رسمي و منشق
- استمرار هشاشة الوضع الفلسطيني في الشتات و عدم تطبيق حق العودة
- إمكانية تدخل دول عربية و إقليمية في الشؤون الفلسطينية
- الخطر المنبثق من قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد الدولة الفلسطينية
- ان تصبح فلسطين ساحة حرب
- استمرار وجود مستوطنات على الأرض الفلسطينية
- لن تكون الدولة الحل الحاسم للهوية الفلسطينية دون حق العودة، اذ ان انسحاب الاحتلال من الأراضي المحتلة سنة 1967 دون حق العودة سيبقي الصراع قائماً
- دون الانسحاب من القدس الشرقية لن يكون هناك استقرار و أمن في المنطقة و سيبقى الصراع قائماً
- من أخطر التهديدات هو السيطرة على المصادر الطبيعية و خصوصاً المياه
- عدم وجود التواصل الإقليمي بين أجزاء الدولة

التصور الأمني الفلسطيني الذي يطمح له الشعب الفلسطيني

أ) دولة خالية من الوجود الإسرائيلي العسكري و المدني

ب) ان تكون دولة متواصلة

ت) تشكل الدولة قدوة دفاع ذاتي تتكون من:

1- أجهزة أمنية مبنية على أساس مهني و بعيدة عن التجاذبات السياسية و الحزبية و خاضعة للرقابة التشريعية

2- ان يكون للدولة جيش للدفاع عنها و عن حدودها.

الأمن الخارجي للدولة الفلسطينية

يدعو تحليل متطلبات الأمن الخارجي بفحص علاقات الدولة الفلسطينية المستقلة مع جيرانها و دور القوى الخارجية و المؤسسات الدولية الرئيسية و الصورة السياسية الأمنية للشرق الأوسط ككل.

فالترتيبات المنية الخارجية و الداخلية ذات ترابط معقد، اذ تشمل الترتيبات الأمنية على طول الحدود الفلسطينية الإسرائيلية و كذلك التفاعل المباشر بين فلسطين و جيرانها

الاعتبارات الأمنية للحل المقبل

1) أولوية الأمن:- لا يمكن اتخاذ الأمن كأولوية دون حل القضايا الأخرى اللاجئين، القدس، المستوطنات، المصادر الطبيعية... الخ لان عدم حلها يبقي الجرح مفتوحا.
2) الأمن الحدودي
3) امن القدس
4) تشكيل بنية إقليمية مستقرة فالأمن الفلسطيني الإسرائيلي سيتأثر بما يحدث في الشرق الأوسط
5) قضايا تدعم الأمن

ستلعب القضايا الأمنية دوراً أساسيا في خلق دولة فلسطينية بوسائل أربعة :

أ) يجب ان تكون الدولة قادرة لوحدها أو بمساعدة الآخرين على ضبط حدودها (بالتعاون مع جيرانها، أو قوات الأمم المتحدة)

ب) ان تدخل الدولة في ترتيبات أمنية للمساعدة على امن جيرانها (و هذا لا يعني الترتيبات التي تطرحها إسرائيل التي تهدف إلى تسخير أجهزة الدولة و قواتها المسلحة لخدمة الأمن الإسرائيلي)

ج) ان لا تكون أراضي الدولة الفلسطينية معبراً أو ساحة لصراعات إقليمية قادمة

د) إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة و قابلة للحياة و عاصمتها القدس و هذا مساهمة إيجابية للأمن الإقليمي

ه) بعد استقرار السلام الشامل في المنطقة يتوجب العمل على الحد من الأسلحة و تقليص القوات العسكرية و خصوصاً إسرائيل اذ يجب عليها تخفيض عدد قواتها و تسلحها و العمل بجدية على التخلص من ترسانتها النووية

قضية اللاجئين

بين حق العودة ...ونفي الآخر

أ. أحمد أبو شاويش
(أبو معن)

" أرض فلسطين تفيض باللبن والعسل .. والناس"

الجذور

تعود جذور قضية اللاجئين إلى مرحلة أبعد من حرب عام 1948، حيث فكرة تهجير الفلسطينيين من ديارهم هي توأم فكرة توطين اليهود في فلسطين، وهذا ما سوف نتناوله في القسم الأول من هذا البحث، تفنيداً لمزاعم إسرائيل بإنكار مسؤوليتها عن جريمة التطهير العرقي التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني.

تؤكد وقائع التاريخ الحديث في أوروبا والمشرق العربي أن فكرة الاستيطان اليهودي لفلسطين ولدت من رحم الحركة الاستعمارية الأوروبية بشكل عام والبريطانية بشكل خاص، تلبية لمصالح هذه الأخيرة، وتحقيقاً لأطماعها في المنطقة وفي جنوب شرق آسيا، وهكذا جاءت على شاكلة نمطها الاستعماري الاستيطاني الذي أدى إلى تفريغ، وأحياناً إبادة، شعوب بكاملها في قارات أفريقيا وأمريكا واستراليا.

جاءت فكرة استيطان فلسطين من قبل اليهود في دعوة فرنسية إبان الحملة الفرنسية في مطلع القرن التاسع عشر، وفي خطة بريطانية في منتصفه درءاً لمخاطر قيام دولة عربية قوية نواتها مصر وبلاد الشام، تضاهي الدول القومية الأوروبية الناشئة آنذاك، وذلك قبل أن تظهر (فكرة الإستيطان) في صيغتها الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، وسط خلافات بين دعاتها المؤسسين على طابعها وأهدافها، تغلبت وجهة نظر أصحاب الدعوة لـ "قومية يهودية"، وإقامة دولة خاصة باليهود في فلسطين، في تأثر واضح بالأفكار القومية، والدولة القومية المستقلة، التي سادت أوروبا آنذاك، وبالتالي فإن فهم ظاهرة الصهيونية لا يتحقق، كما يقول د.عبد الوهاب المسيري، "بالعودة للإيقاعات الوهمية لتاريخ اليهود الوهمي، ولكن بالديناميات الحقيقية لتاريخ أوروبا وبخاصة في القرن التاسع عشر".[1]

رغم مضي عشرات القرون على وجود أسفار العهد القديم ، إلا أنها لم تشكل الحافز أو الدليل لحركة تنقل اليهود بما في ذلك هجراتهم المتعاقبة؛ بسبب المذابح التي ارتكبت بحقهم في إسبانيا والبرتغال وروسيا... إلخ، لم تكن فلسطين وجهة هجراتهم وإنما كانت الدول الأوروبية الأخرى، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، ولم يتطرق أي من المؤرخين الصهاينة بشكل خاص، إلى توجه اليهود، أثناء تلك الهجرات، إلى فلسطين، وفي استنتاج لماح يقول د. قدري حفني "لا نظن أن هناك من تفسير يوفق بين التسليم بأن فلسطين كانت تمثل أملاً لليهود في شتى العصور، وبين حقيقة أن وقائع التاريخ

الفعلية لا تحمل ما يدل على حقيقة وجود ذلك في صورة تعبير فعلي منذ ذلك التاريخ الغابر".[2]

إن التفسير العلمي لتلك الوقائع التاريخية يثبت مدى زيف وتهافت سياسة التذرع بالحجج الدينية، والوعود التوراتية، ويؤكد أن "الصهيونية ليست امتداداً لليهودية، للدين اليهودي، بقدر ما هي بنت الامبريالية وعصرها وموجوداته.... بنت أوروبا الحديثة والأحدث، والاستعمار الاستيطاني والدعوة القومية"[3]. كان المشروع الصهيوني في عام 1843 قيد الطبخ والإنضاج لدى الساسة البريطانيين، كتب بالمرستون (وزير خارجية بريطانيا آنذاك) إلى سفيره في الأستانة يدعوه إلى أن يوصي السلطان العثماني بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لدرء خطر عودة محمد علي أو أحد أبنائه للاستيلاء على بلاد الشام.

ومنذئذ سارت سياسة الدول الأوروبية الرئيسية، وبريطانيا على وجه التحديد، والأمريكية في مرحلة لاحقة، على نهج ثابت مؤداه إعاقة نمو وتطور ووحدة البلدان العربية، وخلق كيان غريب موال للغرب في فلسطين، ولأول مرة وحدها الحركة الصهيونية قامت، فيما بعد، بتحويل هجرة اليهود إلى فلسطين تجسيداً لشعار زائف، والذي غدا شائعاً فيما بعد "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[4]، والذي ورد، لأول مرة، كعنوان لمشروع قدمه "اللورد شافتسبري" إلى "بالمرستون" أثناء انعقاد مؤتمر لندن عام (1840)، تشجيعاً لهجرة اليهود إلى فلسطين، وللدلالة على زيف هذا الادعاء تكفي الإشارة غلى أن "مجموع القرى في فلسطين عام 1883 قد بلغ حوالي 762 قرية"[5]، وهذا عدا المدن المشهورة (القدس، يافا، غزة، نابلس، حيفا، الخليل.... إلخ)، وعدا سكان البادية المنتشرين في ربوعها من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال. ولم تكن فلسطين مجرد "أرض اللبن والعسل" ولكن كانت دائماً "أرضاً تفيض باللبن والعسل.... والناس".[6]

التطهير العرقي: استراتيجية صهيونية

غني عن القول أن الشعار الذي أشرنا إليه آنفاً يتضمن إشارة ضمنية إلى نية مبيتة لترحيل (تهجير) الفلسطينيين من أرضهم. وقد روج لهذا الشعار على

نطاق واسع، أحد أبرز وأقدم دعاة الترحيل: "يسرائيل زانغويل"، الذي كان يعد من أقرب المقربين الى هرتزل. زار "زانغويل" فلسطين في عام 1897، وعاد ليفصح عن رأيه في مسألة: مستقبل وجود الفلسطينيين على أرضهم، قائلاً: علينا أن نستعد إما لطرد القبائل العربية، صاحبة الملكية بحد السيف، كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا، ولقرون كثيرة على ازدرائنا".[7]

ويتردد شعار الأرض الخالية في خطاب رئيس الحركة الصهيونية، حاييم وايزمن، الذي ألقاه في عام 1914، وكأنه يحدد فيه آلية لتطبيق برنامج الصهيونية: هجرة- تفريغ-هجرة... وهكذا؛ عندما يقول: "في مراحلها المبكرة كانت الصهيونية، كما تصورها روادها، حركة تعتمد كلياً على عوامل ميكانيكية: ثمة بلد صدف أن اسمه فلسطين، وهو بلد بلا شعب. وثمة، من ناحية أخرى، شعب يهودي، وهو لا يملك بلداً، إذن لا يبقى سوى وضع الفص في الخاتم، وجمع الشعب والأرض.[8]

وكان هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، قد درس مبكراً النموذج الروديسي في عزل القبائل المحلية في أفريقيا، والاستيلاء على أراضيها. وجاءت فكرته عن الاستيطان اليهودي مطابقة لهذا النموذج.[9]

وقد كرس عشرين صفحة من يومياته للتأمل في موضوع "الترحيل"، يكشف فيها عن حقيقة نواياه في الاستيلاء على أراضي الفقراء، وترحيل أصحابها، بقوله: "ولكن نزع الملكية وإبعاد الفقراء يجب تنفيذهما بحذر واحتراس وتكتم... وسوف نحاول تسريب السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين وظائف العمل لهم في بلدان العبور، على أن تسد أمامهم كل مجالات العمل والاستخدام في بلادنا" [10] على كل لم يعش هرتزل ليرى تطبيق وصيته بنزع ملكية أصحاب الأرض، ولكن ليس بحذر واحتراس وتكتم، وإنما بمجازر جماعية، كما حدث في حرب عام 1948.

أما "ليون موتسكين"، وهو من أوائل الذين انضموا إلى هرتزل، وأسس، مع وايزمن فيما بعد، الكتلة الديموقراطية، فقد حدد بوضوح وجهي العملة للمشروع الصهيوني، وقد لخص خطته، من أجل إيجاد حل ، في: "أن يعمل اليهود والعرب –كمجموعتين قوميتين– لتحقيق العمق المتساوي بواسطة اتفاقية سياسية حول نقل السكان من منطقة إلى منطقة.... وأن الاستيطان يجب أن يسير في اتجاهين: استيطان يهودي في "أرض يسرائيل"، وتوطين عرب "أرض يسرائيل" في مناطق خارج إسرائيل".[11]

كان الموقف الصهيوني من مسألة الترحيل موحداً، كما هو اليوم من "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين، لا خلاف بينهم، سواء كانوا متدينين أو قوميين أو (اشتراكيين)، جميعهم كانوا مع الترحيل (كما هم اليوم ضد تطبيق القرار الدولي رقم 194)، وإن تفاوتت الاقتراحات –أحياناً– بين الترحيل القسري، والترحيل الطوعي، ولعل من السخرية بمكان الحديث عن ترحيل طوعي للإنسان من وطنه، فالفرق هنا كالفرق في تنفيذ حكم الإعدام بوسائل مختلفة.

لم يكن ثمة خلاف جوهري، كما قدمنا، بين الآباء المؤسسين، على مختلف معتقداتهم الفكرية، إزاء مسألة الترحيل، فإلى جانب هرتزل وزانغويل وموتسكين ووايزمن وروتشيلد وجابوتنسكي، وقف كل من: (الاشتراكي) الصهيوني "بيريل كتسنلسون"، الذي لعب دوراً هاماً في الحركة الصهيونية خلال خمسة وثلاثين عاماً (1910–1944)، والذي يوصف، عادة في الأدبيات الصهيونية بـ "ضمير الصهيونية العمالية"، و(الاشتراكي) الصهيوني "آرثرروبين" والذي لعب دوراً بارزاً في لجان الترحيل التي شكلت في الثلاثينات من القرن الماضي (لاحظ: لجان ترحيل شكلت في الثلاثينيات، ولا مسؤولية صهيونية عن تهجير الفلسطينيين في أواخر الأربعينيات)، وكذلك "نحمان سركين" الذي لقب بـ "رائد الاشتراكية الصهيونية"، وتتروح مواقفهم جميعاً من الترحيل بين من يرى أن ضميره مرتاح، والجار البعيد خير من العدو القريب[12] كما يرى كتسنلسون"، وبين من لا "يؤمن بالترحيل الفردي بل بترحيل قرى بكاملها"[13] مثل "روبين"، و "سركين"

الذي يعود إلى الشعار إياه بقوله: "إن على فلسطين ذات العدد القليل من السكان أن تصبح فارغة من أجل اليهود".[14]

الثلاثينيات والأربعينيات:

خطط الترحيل والتوطين

فتح الانتداب البريطاني آفاقاً واسعة أمام الحركة الصهيونية، فقد جرى دمج وعد بلفور بصك الانتداب الذي نصت المادة السادسة منه على أن الإدارة البريطانية تلتزم بتسهيل الهجرة اليهودية، وسوف تشجع استيطان اليهود....إلخ[15] وبذلك أصبحت الفرصة متاحة أمام زعماء الحركة الصهيونية لنقل أفكارهم من إطار النظرية إلى واقع التطبيق، يصف المؤرخ "آلن تايلر" نشاط الحركة الصهيونية في تلك الفترة بقوله: "استمر أغلبية الصهاينة ينشدون تلك الحقوق والامتيازات التي تتيح لهم أن يجعلوا فلسطين يهودية بقدر ما هي إنجلترا انجليزية".[16]

وبالفعل تدفق المهاجرون اليهود على فلسطين، وأصبح عددهم في عام 1948 يعادل أكثر من عشرة أضعاف ما كانوا عليه في عام 1919 [17]، وقدمت سلطات الانتداب للحركة الصهيونية كل التسهيلات التي تمكنها من الاستيلاء على الأراضي، وإقامة المستوطنات، وإنشاء الميلشيات المسلحة.... إلخ، كما أخذت أفكار الترحيل مساراً عملياً، تمثل في تشكيل لجان للترحيل (الأولى 1937، الثانية 1943، الثالثة 1948)، وإعداد الدراسات، ووضع الخطط، وكما يذكر الباحث نور الدين مصالحه، فإن "الوضوح الكامل لاستراتيجيتهم المركزية فيما يختص بفكرة الترحيل برز منذ عام 1930 فصاعداً، من خلال خطة وايزمن للترحيل في تلك السنة"[18]

شكلت خطة وايزمن الركيزة الأساسية لخطط الترحيل التي أعدت خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي ، وعمل وايزمن مع زعماء آخرين في الحركة الصهيونية على تحديد ملامح محددة لاستراتيجية الترحيل، وانصب التركيز على فكرة الترحيل إلى الأردن وسورية والعراق، وقد لقي

وايزمن تشجيعا من لجنة "شو" البريطانية التي وصلت الى فلسطين للتحقيق في أحداث 1929، ومن وزير المستعمرات "اللورد باسفيلد" الذي أيد فكرة الترحيل إلى شرقي الأردن ومن نائبه "دراموند شيلز"، الذي كان يفضل مصارحة العرب بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وأن بإمكانهم الانتقال إلى شرقي الأردن أو إلى بلاد ما بين النهرين حيث الأراضي الشاسعة[19].

وفي نقلة نوعية دعت الحركة الصهيونية إلى عقد مؤتمر بلتيمور في نيويورك في أيار 1942، بحضور قادة الحركة في أمريكا وأوروبا وفلسطين، وقد مضى المؤتمر إلى حيث قاده بن غوريون، وهكذا ظهر على السطح الآن بوضوح الهدف الخفي ، الذي رافق الصهيونية السياسية دوماً، كما يقول المؤرخ آلن تايلر ، "ولم يبق سوى مهمة صياغة سياسة الإرهاب الجديدة المخططة أصلاً، وابتداء الاستعداد لتحقيق الهدف الأول في برنامج هرتسل" . وقد تضمن برنامجه، الذي عرف فيما بعد ببرنامج بلتيمور، عدداً من البنود، نص البند الخامس منها على: "جعل فلسطين حكومة يهودية". وبمصادقة المجلس العام للمنظمة الصهيونية على برنامج بلتيمور في تشرين الثاني 1942، "أصبحت (الخطة) الإرهابية الجديدة منهجاً للصهيونية بشكلها الواسع"، وعندما عقد أول مؤتمر صهيوني بعد الحرب في آب 1945 صادق بقوة على البرنامج.[20] وما يلفت الانتباه أنه في الفترة الواقعة بين مصادقة المجلس العام ((1942) ومصادقة المؤتمر (1945)، كانت قد وضعت خطة "دالت" الشهيرة بإشراف الجنرال يغال يادين"، والتي جرى تطبيقها فيما بعد، في حرب 1948، كما سنرى لاحقاً، ومع ذلك كله مطلوب من العالم أن يصدق مقولة اسرائيل عن الحرب "الدفاعية" التي خاضتها الهاغاناه والتنظيمات الصهيونية الإرهابية الأخرى، وأن يقر بـ (براءتها) من جريمة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، ومن المجازر الوحشية العديدة التي ارتكبتها بحق الناس الآمنين من الأطفال والنساء والشيوخ، والتي تعد حسب توصيف القانون الدولي بأنها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بامتياز.

حشد التأييد الدولي لخطط الترحيل

قبيل الحرب العالمية الثانية، وأثناءها، لم تترك الوكالة اليهودية سير الأمور للصدفة، بادرت لتشكيل لجنة جديدة للترحيل، لعب فيها "يوسف فايتس" داعية الترحيل الشهير دوراً بارزاً *، وهو إلى جانب حماسته للترحيل كحل أساسي وجذري لمشكلتي الأرض والديموغرافيا العربية، كان يقدر ببصيرة ثاقبة "أن الوضع سيشهد تغييرات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الدرجة التي يصبح معها ترحيل العرب فكرة يمكن تنفيذها"[21]. كان فايتس دائم التجوال في الريف الفلسطيني، بما في ذلك المناطق الجبلية، والقرى المكتظة، كما قام بزيارة إلى منطقة الجزيرة في سورية في أيلول 1941، وعاد مقتنعاً بترحيل الفلسطينيين إلى منطقتي الجزيرة السورية والعراقية.[22]

كذلك انخرط قادة الحركة الصهيونية: بن غوريون، ووايزمن، وشرتوك، والى جانبهم فايتس، بالطبع في البحث الدؤوب عن تأييد دولي لمشاريع الترحيل، وذلك في سبيل ترتيب أوضاعهم لاستحقاقات ما بعد الحرب العالمية وكان "فايتس" يسعى، كما كتب في يومياته، إلى "العثور على الآذان المصغية في أمريكا... وأن نغرس هذا الأمر في ذهن الدوائر السياسية الأمريكية. فاليوم ليس أمامنا أي خيار آخر، لن نعيش مع العرب هنا".[23]

حققت مساعي الوكالة اليهودية على هذا الصعيد بعض النجاح، كما عانت من بعض الإخفاق، وإذا كانت محاولتها الرامية إلى عقد صفقة مع بعض الحكومات العربية، والتي قام بها "فيلبي"، قد منيت بالفشل، إلا أنها في المقابل، فازت بموافقة حزب العمل البريطاني على سياسة الترحيل، بناء على قرار اتخذه مؤتمر الحزب، الذي انعقد في كانون الأول 1944. كذلك حازت على تأييد أمريكي متزايد، فقد تمكن داعية الترحيل بن حوريون (زميل جابوتنسكي) كسب تأييد الرئيس الأمريكي الأسبق "هربرت هوفر" لخطته الرامية الى ترحيل

* فايتس هو الذي أشرف على عمليات التهجير الداخلي القسري في ثلاث مناطق هي:
1- قرى الحدود الشمالية. 2- قرى المثلث الصغير في الوسط. 3- منطقة النقب في الجنوب.
بعد أن عين رئيساً لهيئة تأهيل اللاجئين التي استمرت خلال الفترة (1949-1953).

الفلسطينيين الى العراق، مما سمح بإطلاق حملة الترحيل الصهيونية الأمريكية علناً في تشرين الثاني 1945، تحت اسم "خطة هوفر" وجرى تقديمها للبيت الأبيض.[24]

وكانت خطة نورمان للتوطين في العراق، وغيرها من مشاريع الترحيل، قد حظيت بموافقة وتأييد أعداد متزايدة من السياسيين، والشخصيات الأمريكية البارزة، وفي هذا السياق: جاء المشروع الذي طرحه مساعد رئيس هيئة الحفاظ على البيئة الأمريكية "لاودر ميلك"، بعد أن قام بزيارة الى فلسطين والعراق، ويتلخص المشروع في نقطتين، الأولى: استغلال مياه نهر الأردن، بعد جر مياه نهر الليطاني، في ري النقب لاستيعاب ملايين المهاجرين اليهود الجدد. والثانية: الدعوة إلى ترحيل الفلسطينيين إلى العراق وتوطينهم هناك.[25]

حرب 1948 تنفيذ خطة الترحيل

علق زعماء الوكالة اليهودية آمالاً كبيرة على نتائج الحرب العالمية الثانية، بعد انتصار حلفائهم وداعميهم، الولايات المتحدة وبريطانيا، في الحرب. وكانوا يعملون بشكل حثيث لتهيئة أوضاعهم لاستحقاقات ما بعد الحرب، كما نوهنا أعلاه، وفروا الإمكانات البشرية، والمادية، والعسكرية، وأقاموا المستوطنات المحصنة، وأعدوا التشكيلات الإدارية البديلة (دوائر التعليم، والصحة، والبريد.... إلخ) لدوائر حكومة الانتداب، وكما تشير الرواية الإسرائيلية للحرب "تم عمل كل ما يلزم كي لا يشعر اليشوف (التجمع الاستيطاني الصهيوني) بأن الحكم المدني في البلد قد انهار. ولم تصب الفوضى، التي عمت البلد عامة، والسكان العرب خاصة، اليشوف العبري"[26]، وذلك من أجل خوض معركة الإعلان عن الدولة، بما في ذلك تنفيذ خطة الترحيل المعدة مسبقاً في اللحظة المناسبة.

حانت اللحظة المناسبة لدى إعلان قرار التقسيم الصادر في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، وإعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) 1948. عندئذ أفرجت الوكالة اليهودية عن

خطتها السرية للترحيل، والتي جرى إعدادها في عام 1944، تحت اسم خطة "دالت" بإشراف" يغال يادين"، كما ذكرنا آنفاً، الذي كان يترأس هيئة التخطيط في الحركة السرية في حينه، تم الإفراج عن الخطة "دالت" لوضعها موضع التنفيذ، بعد إقرارها –نهائياً– من قبل قيادة الهاغانا في 10 آذار (مارس) 1948، وكانت تقضي، كما اعترف "يادين" في مقابلة أجرتها معه صحيفة "حداشوت" الإسرائيلية في "كانون الأول (ديسمبر) 1985، كانت تقضي بـ "تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية، وطرد سكانها.... والسيطرة على الشرايين الرئيسية للمواصلات التي تعتبر حيوية لليهود، وتدمير القرى العربية الواقعة قربها.[27]

وألحقت قيادة الهاغاناه بالخطة "دالت" قائمة بأسماء المدن والقرى العربية، وعدد سكانها وموقعها وأسماء الأشخاص البارزين فيها، إضافة إلى الاتجاه السياسي لقيادة المدينة، من جانبه يسلط "إيلان بابيه" (أحد المؤرخين اليهود الجدد) الضوء على طبيعة هذه الخطة، بقوله "في الأشهر المؤدية إلى الحرب أعدت إسرائيل برنامجها للتطهير العرقي –خطة تضمنت أعمال طرد جماعي، ومجازر متفرقة، وحملات ترويع وترهيب وأخيراً مصادرة الموجودات والأراضي".[28]

أما "بن غوريون" فقد أصدر، كما هو مدون في يومياته، أمراً في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1947 يقضي بأن "كل هجوم يجب أن يكون ضربة قاضية تؤدي الى تدمير البيوت وطرد سكانها"[29] واستجابة لهذا الأمر، وبعد أقل من أسبوعين، دعا "يغال آلون" قائد البالماخ–بلوغوت ماحتس (كتائب السحق)، في الأمر اليومي الذي أصدره في 1 كانون الثاني (يناير) 1948 الى حرب شاملة تحقق الإبادة الجماعية والتدمير الاقتصادي، إذ "من الصعب (كما ينص الأمر) تمييز الأعداء من غير الأعداء، ومن المستحيل تفادي إصابة الأطفال... والآن فإن العقاب الجماعي فقط هو الأمر الممكن... ينبغي لنا أن نوجه الضربات الى اقتصادهم".[30]

شنت قوات "الهاغاناه والآرغون وليحي" العديد من الغارات الليلية، وقامت بعمليات النسف العشوائية، وتدمير المنازل، وارتكبت العديد من المجازر التي

أصبحت موثقة على نطاق واسع (بلغ الموثق منها فعلياً 35 مجزرة، بينما يشير د. سلمان أبو ستة إلى أن الرقم الحقيقي يزيد عن 100)[31]. ومن أبرز المجازر التي ارتكبت، مجزرة دير ياسين التي نفذتها عصابتا "الأرغون و"ليحي" بالتواطؤ مع الهاغاناه في 9 نيسان(ابريل) 1948 ، ومجزرة الدوايمة التي قاد عمليتها "موشيه دايان"، ومجزرة اللد التي وضع "اسحق رابين" خطتها، وشارك في الإعداد لها، وفي قيادتها، بإشراف "يغال آلون"[32]، ومجزرة عين الزيتون 3 ، 4 أيار (مايو) 1948، ومجزرة الصفصاف (تشرين أول/ أكتوبر 1948) بالإضافة الى مجازر: سعسع، الجش، والصالحة، وعيلبون (تشرين أول/ أكتوبر 1948)، ومجزرة الطيرة (1948/7/25) التي تم حرق 55 من أهلها وهم أحياء والتي جرى توثيقها في أرشيف الأمم المتحدة (ملف رقم 1:10 . 13/303 – DAG)[33]، ومجزرة الطنطورة (22–23 أيار/مايو1948) التي راح ضحيتها نحو 200 شخص، وتم الكشف عنها مؤخراً (سنة 2000) على يد الباحث الإسرائيلي "تيودور كاتس"، وقد أثيرت ضجة إعلامية هائلة إثر الكشف عنها (صحيفة معاريف الاسرائيلية 2000/1/21).

وأما الذين نجوا بأعجوبة من الموت من أبناء تلك القرى، فقد خرجوا من بين فكي الموت ليقعوا بين فكي الحياة، بعد أن انضموا الى قوافل اللاجئين، وقد تلقفتهم حياة التشرد والذل والفقر والبؤس وحرمان الهوية، هم وأنسالهم، حتى اليوم.

كانت غاية الوكالة اليهودية من وراء المجازر والجرائم التي ارتكبتها ترويع المواطنين وإجبارهم على مغادرة منازلهم وقراهم ومدنهم، أي تطبيق استراتيجية الترحيل بالقوة، حيث كان "بن غوريون" زعيم اليشوف، يرى أن الحرب هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، وقد صرح أمام المجلس المركزي لحزب ماباي في 6 شباط (فبراير) 1948، مدافعاً عن موقفه بالقول: " الحرب ستمنحنا الأرض، إن فكرة "**ما هو لنا**" و"**ما ليس لنا**" **هي فكرة لزمن السلم، أما في زمن الحرب، فإنها تفقد معناها الكامل**".[34] أما حاييم وايزمن، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للدولة العبرية، فقد أعرب عن فرط غبطته بالنتائج التي تمخضت عن تلك

المجازر (تهجير 750 ألف مواطن فلسطيني)، بأن أطلق عليها "**التنظيف الأعجوبي للأرض**"! الذي أعطى الإسرائيليين حرية السيطرة على الأرض، واستغلالها، دون أن تعيقهم أقلية عربية كبيرة، كما ينقل عنه "جورج بول" (وكيل وزارة الخارجية الأسبق في عهد الرئيس كينيدي) في كتابه "الرابطة العاطفية".[35]

والجدير ذكره أن جميع المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، إما أنها قد وقعت قبل قرار الدول العربية بدخول الحرب (في 16 أيار/مايو 1948 أي بعد يومين من إعلان "بن غوريون" من قيام دولة إسرائيل) ، أو أنها وقعت في مناطق وقرى بعيدة عن ساحات القتال. يؤكد ذلك، ما جاء على لسان "مناحيم بيغن" زعيم عصابة الأرغون في كتابه "الثورة" :"**في الأشهر التي سبقت الغزو العربي، وبينما كانت الدول العربية تستعد للهجوم، أكملنا نحن هجماتنا على الأحياء والمناطق العربية**، وفي الأيام الأولى من سنة 1948، كنا نشرح لرجالنا، أن هذه الأعمال لا تكفي. إن هجمات مثل تلك التي تقوم بها القوى اليهودية، لها أهميتها النفسية الكبرى"[36]، ومن أجل تحقيق هذه الغاية النفسية جاء ارتكابه لمجزرة دير ياسين، وما تخللها من فظائع، ورغم ما أثارته المجزرة من غضب وسخط، وإدانة عالمية، إلا أن "بيغن" لم يكتم شعوره بالزهو، بما اقترفت يداه، في حديثه عن المجزرة بأنها " أنتجت لنا خيراً كثيراً، فقد دب الذعر في قلوب العرب، فقرية كالونيا التي كانت ترد هجمات الهاغاناه الدائمة، هجرها أهلها بعد ليلة وضحاها، وهرب أهالي بيت إكسا،... وقد ساعدتنا أسطورة دير ياسين في المحافظة على طبريا واحتلال حيفا... وتقدمت جميع القوات اليهودية في هجومها الناجح على حيفا بينما كان العرب يهربون مذعورين صائحين "دير ياسين".[37] (ومن المؤسف القول أنه إذا كان لذلك من دلالة، على الصعيد الفلسطيني، فليس أقلها غياب القيادة التي تسيطر على الموقف، وتحتوي تداعيات المجزرة).

مرحلة ما بعد النكبة

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273 وتاريخ 1949/5/11 المتعلق بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة مشروطاً بموافقتها على تطبيق

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 1948/12/11 والذي تنص المادة 11 منه على:

"إن الجمعية العامة:

تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي....والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان....إلخ

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات".[38]

جاء القرار 194 ثمرة للتقرير الذي قدمه الوسيط الدولي برنادوت إلى الجمعية العامة، وحمل فيه حكومة إسرائيل المؤقتة مسؤولية العدوان، وطالب بالاعتراف بحق اللاجئ الفلسطيني في العودة حسب ما يقول التقرير "إنه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى منازلها في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين، ويشكلون في الواقع خطر استبدال للاجئين العرب الذين لهم جذور في الأرض منذ قرون".[39]

وحسب ما ورد في المادة 11 أعلاه، وكذلك في المادة 2، فقد أنشأ القرار 194 لجنة توفيق ثلاثية (جاء تحديد أعضائها فيما بعد من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا) مهمتها تنفيذ تعليمات الجمعية العامة القاضية بتسهيل عودة اللاجئين. بدأت اللجنة عملها في 1949/1/17 بعقد لقاءات تمهيدية بين الأطراف المعنية في المنطقة، ثم انتقلت لمتابعة عملها في لوزان بسويسرا، وحسب التقرير الذي رفعته اللجنة إلى الجمعية العامة، وافقت الوفود (العربية وإسرائيل) على البروتوكول الذي أعدته اللجنة، ووقعت عليه في 1949/5/12، **ويتضمن بروتوكول لوزان: عودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق التعويض على من لا يرغب في العودة، ليتبين –لاحقاً– أن**

الوفد الإسرائيلي وقع على البروتوكول كي تضمن حكومته قبولها في الأمم المتحدة، حيث لم تلبث أن تراجعت عن قبول عودة اللاجئين.[40] وكذلك سحبت موافقتها السابقة على عودة مائة ألف لاجئ ، كما سبقت الإشارة، ولم تعد بوارد النظر في حق العودة من أساسه، ورد في يوميات بن غوريون 1949/7/14 قوله: "جاء أبا إيبان.. لا يرى ضرورة للركض وراء السلام، الهدنة تكفينا، فإذا ركضنا وراء السلام فإن العرب سيطلبون منا ثمناً: حدوداً أو عودة لاجئين، أو كليهما.. لننتظر بضعة أعوام".

مشاريع التوطين في الخمسينات

استمرت إسرائيل في رفضها لتطبيق قرار حق العودة، وساندتها الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة، بطرح مشاريع لتوطين اللاجئين في البلدان العربية، على غرار مشروع "لاودر ميلك" الذي سبقت الإشارة إليه، وأبرز المشاريع التي طرحت: مشروع "كلاب" (عام 1952)، ومشروع جونستون (1953-1955) تضمن المشروع الأول نقل عبء إعالة اللاجئين الى الحكومات المضيفة، والاستفادة من أموال وكالة الغوث (الأونروا) في دمج الفلسطينيين في اقتصاديات الدول المضيفة، إلا أن المشروع قوبل برفض قاطع من قبل اللاجئين، والدول المضيفة التي اعتبرت اللاجئين مسؤولية دولية وليست عربية.

لم تيأس الولايات المتحدة، فتابعت من خلال وزير خارجيتها "جون فوستر دالاس" (صاحب المقولة الشهيرة: الكبار يموتون والصغار ينسون) الذي قام بزيارة إلى المنطقة في صيف عام 1953، ورد في تقرير زيارته عن اللاجئين "تستطيع غالبيتهم بصورة أجدى أن تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة، بيد أن هذا يعتمد على مشاريع يمكن بواسطتها استثمار أراضي جديدة".[41]

ومن أجل تطبيق ما اقترحه "دالاس" أوفد الرئيس "آيزنهاور" مبعوثه "جونستون" الذي قام بعدة جولات في المنطقة، خلال الفترة (1953-1955)، وكانت مهمته ذات شقين: الأول: تقاسم مياه نهر الأردن، والثاني عقد صفقة تتضمن تصفية قضية اللاجئين بتوطينهم، وقد قوبل بغضب شعبي عارم، كما

قوبل مشروعه حول تقاسم المياه برفض الأطراف المعنية، مما أدى إلى فشل مهمته.[42]

تفاقم مشكلة اللاجئين

تفاقمت مشكلة اللاجئين إثر حرب حزيران (يونيو) 1967، بنزوح 482 ألف مواطن فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة[43]، من بينهم مائتا ألف أشرف على ترحيلهم "حاييم هرتزوغ" رئيس الدولة العبرية الأسبق، والذي كان في حينه قائداً عسكرياً للمنطقة، وذلك بناء على تصريح أدلى به في صيف عام 1992، ورغم القرار الذي أصدره مجلس الأمن تحت رقم 237 في 14 حزيران (يونيو 1967)[44]، والذي يقضي بعودة الذين نزحوا من ديارهم بسبب الحرب، إلا أن إسرائيل لم تمتثل للقرار، ورفضت الالتزام بتنفيذه، كما فعلت مع القرار 194.

مواقف الأطراف المختلفة من قضية اللاجئين

أولاً: الموقف الاسرائيلي

يمكن القول أن الاسرائيليين بمختلف ألوان الطيف السياسي يجمعون على رفض تطبيق حق العودة حسب القرار الأممي 194 (والقاضي بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم... إلخ) بذريعة أن مثل هذا الحل يشكل خطراً على هوية الدولة، ويغيّر من طابعها كدولة يهودية ، بسبب الخلل الديموغرافي الذي سينجم عن ممارسة حق العودة . والمفارقة –هنا– هي أن بعض الأطراف التي تقول بذلك كانت حتى الأمس القريب، والبعض منها ما زال حتى اليوم ، يطالب بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل غير عابئ بالكابوس الديموغرافي الذي يشكله أهل الضفة (حسب رأي رئيس الوزراء الحالي نتانياهو)[45]. ومن الأمثلة على لاعقلانية هذه الحجة، حسب تعبير "أوري أفنيري"، تكفي الإشارة إلى أن اليمين المتطرف في إسرائيل يطالب بضم الأحياء العربية في القدس الشرقية،" وهو مستعد لمنح المواطنية الإسرائيلية للربع مليون عربي المقيمين فيها. كما يطالب اليمين بضم

كتل المستوطنات الكبرى التي تضم العديد من القرى العربية، دون أي قلق يذكر حيال ازدياد عدد المواطنين العرب في إسرائيل"[46].

وتتذرع إسرائيل بحجج أخرى لنفي مسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، وبالتالي رفضها لتطبيق حق العودة حسب القرار 194، رغماً عن أن قبولها بهذا القرار كان شرطاً لقبول عضويتها بالأمم المتحدة، كما أشرنا لذلك آنفاً، ومن الحجج أنها خاضت حرباً دفاعية في مواجهة الحرب التي شنها العرب ضدها، ومنها أيضاً تحميل القادة العرب مسؤولية وقوع المشكلة ... إلخ[47]، وهكذا فإن إسرائيل بنفي مسؤوليتها عن المشكلة، وإلقاء التبعة على الضحية، تضيف إلى أساطيرها المؤسسة أسطورة جديدة، الفرق هنا أن شهود هذه الأسطورة، ما زال العديد منهم على قيد الحياة، يقول شمعون بيرس مستهجناً جدوى الحجج والسجالات حول قضية اللاجئين: "أستطيع أن أصنع، شأني شأن غيري من المتحدثين الإسرائيليين من العديد من الادعاءات وصوابها المنطقي، إيماناً راسخاً"[48]. والسؤال هو: ألم يصنع بيرس، وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، ذلك فعلاً! ولكن هذا هو –دوماً– شأن من يستند إلى حكمة القوة، وليس إلى قوة الحكمة.

مشاريع إسرائيلية:

شهد عقد التسعينات من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، سيلاً من الآراء والمواقف والاقتراحات والمشاريع المتعلقة بقضية اللاجئين داخل الدولة العبرية، التي تتفاوت في رؤيتها لحل القضية، ناهيك عن الأسباب التي أدت إليها، ولكنها –بشكل عام– لا تختلف فيما بينها على الموقف من تطبيق القرار 194، الجميع يرى أو يدعي باستحالة تطبيقه كما هو.

يرى "أوري أفنيري" في البحث/المشروع الذي أشرنا إليه آنفاً أن "الصهيونية تجاهلت تجاهلاً كاملاً السكان الذين كانوا يعيشون في البلاد، وتصورت دولة قومية متجانسة، من دون غير اليهود" ، ومع أنه يكرر مقولة "الحرب التي بدأها العرب" إلا أنه يعترف بأنه "تم اجتثاث أكثر من نصف الشعب

الفلسطيني، أي حوالي 750 ألف شخص. طرد الجيش الإسرائيلي الغازي بعضهم، وهرب بعضهم الآخر عندما وصل هدير الدبابات إلى بيوتهم، مثلهم كمثل المدنيين في كل الحروب". و"بعد الحرب مباشرة رفضت دولة إسرائيل حديثة العهد السماح بعودة اللاجئين إلى الأراضي التي غزتها، وأزالت حكومة "بن غوريون" 450 قرية عربية مهجورة وشيدت مكانها مستوطنات يهودية". ويشير إلى تكرار هذه الأحداث في حرب 1967 التي شهدت "طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين، بالقوة أو بالترهيب". ويرى أن "لا مجال (أمام إسرائيل) للتهرب من مواجهة شجاعة مع هذه المشكلة". وأنه "من المتعذر أن يتوقع من أي زعيم فلسطيني أن يوقع على نهاية الصراع دون حل مشكلة اللاجئين"، لأن "حق العودة" كما يقول أفنيري بعبارة مطابقة للواقع، "يعبر عن جوهر الروح الفلسطينية، وهو راسخ في ذكريات نكبة الـ 48 الفلسطينية، وفي الشعور بأن جوراً قد ارتكب بحق الشعب الفلسطيني...." ويذهب إلى حد مطالبة إسرائيل بـ "أن تعترف بمسؤوليتها التاريخية عن نشوء مشكلة اللاجئين. ولتسهيل التئام الجرح، على هذا الاعتراف أن يكون صريحاً". وهو يربط بين هذا التصريح واعتراف آخر، عندما يتابع (مباشرة) بصيغة تبريرية تنم عن **قناعة صهيونية راسخة**، وهو يقول: "على إسرائيل أن تعترف بأن نشوء مشكلة اللاجئين أتى نتيجة لتحقيق المسعى الصهيوني في **إنجاز نهضة قومية يهودية في هذا البلد**". ونضيف ولو أدى إلى كارثة وطنية فلسطينية(!). وهو يرى أن الحل، في صيغته الأعم والأشمل، يفترض أن يأتي كتسوية تاريخية بين دولتين لشعبين، واحدة للشعب الفلسطيني، والثانية لليهود، و"إن عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل **سوف يغير جذرياً من طابع الدولة**.... والذي من شأنه أن يلغي مبدأ دولتين لشعبين، الذي يتكئ عليه مطلب الدولة الفلسطينية!، وبالتالي فإن "أغلبية اللاجئين الذين سيختارون العودة سوف يجدون مكانهم في دولة فلسطين... ولجعل التئام الجراح النفسية والمصالحة التاريخية ممكنين، لا يمكن تحاشي عودة عدد من اللاجئين إلى دولة إسرائيل. ويتم تحديد الرقم الدقيق عبر التفاوض بين إسرائيل وفلسطين". وإذن فالصيغة التي يقترحها "أفنيري" لتطبيق "حق العودة" هي العودة إلى الدولة الفلسطينية. وباستثناء دعوته لإسرائيل للاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن نشوء

المشكلة، وبحق العودة، وأن العودة حق أساسي من حقوق الإنسان، والاتفاق بين الدولتين على حصة محددة للعودة إلى دولة إسرائيل (وليس إلى أراضيهم وممتلكاتهم) باستثناء ذلك فإنه يتقاسم مع أصحاب المشاريع الأخرى –كما سنرى لاحقاً– مقترح حق العودة للدولة الفلسطينية العتيدة، وهذا في جوهره الحل الصهيوني، لأنه يبقى على (نقاء) الدولة، و"يحقق المسعى الصهيوني في إنجاز نهضة قوية يهودية" حسب قوله.

ومع ذلك لابد من القول أن مشروع "أوري أفنيري" يمثل خطوة متقدمة عما سواه من المشاريع وخاصة تلك التي أعدها من تبوؤوا مناصب رفيعة، واستمروا على علاقة وثيقة مع القيادة السياسية. ومن بين هؤلاء شلومو غازيت، وهو جنرال إسرائيلي متقاعد، كان رئيساً للاستخبارات العسكرية، ومن المقربين جداً لرئيس الوزراء الأسبق "اسحق رابين"، وعمل فيما بعد باحثاً في: مركز يافي للدراسات الاستراتيجية، كما عمل مستشاراً للفرق الإسرائيلية المفاوضة بشأن قضايا المتعددة، وقضية اللاجئين بشكل خاص. والثاني هو غيئورا آيلاند، وهو – أيضاً– جنرال متقاعد، عمل رئيساً لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي خلال الفترة (2004–2006)، ترأس فرع التخطيط الاسرائيلي في الجيش أثناء خدمته، وهو الآن باحث في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب.

في المشروع الذي أعده شلومو غازيت[49] يؤكد " أن تسوية إسرائيلية–فلسطينية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس، لا يمكن أن تكون حلاً فعلياً للنزاع وقابلاً للبقاء، وفي هذه الحال، لن يكون نشوب موجة جديدة من الصراع والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين سوى مسألة وقت". ولأول وهلة فإن الانطباع الذي يتركه مثل هذا القول، هو أن الباحث يسعى لاقتراحات تؤدي إلى حل عادل فعلي، يمكن أن يخلق مناخاً للتعايش ويحول دون انفجار الصراع من جديد، وبالتالي فالمتوقع أن يولي القرارات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، عناية خاصة، لأنها صادرة عن طرف محايد، يمثل المجتمع الدولي، والذي يفترض أنه حريص على السلم العالمي، وعلى إخماد بؤر التفجر. ومع أن الباحث يعود، غير مرة، للتأكيد على تحذيره من أي تسوية دون حل مشكلة اللاجئين (ص102

،104)، إلا أنه يتجاهل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى حل ينزع صاعق التفجير، ويسارع إلى إعلان رفضه للقرارات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وسواها، بالقول: "لن تعترف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية، **ولن تقبل إسرائيل في هذا الصدد، حججاً فلسطينية قانونية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، أو إلى أية قرارات دولية أخرى**". ويضيف "سترفض إسرائيل السماح بعودة أي عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، لا بموجب حق فلسطيني مكتسب، ولا بناء على الاتفاق"(ص 104). وشأنه شأن آخرين من الذين تصدوا لبحث هذه القضية يرى أنه يمكن "حصر حق السماح بالعودة لأسباب إنسانية في إطار لم شمل العائلات، في يد الحكومة الإسرائيلية بصورة مطلقة"(ص96).

وفي حال توقيع اتفاق ثنائي بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل يطالب الجنرال شلومو غازيت" القيادة الفلسطينية بأنه "يتعين عليها أن تتوجه إلى عموم الشعب الفلسطيني، والى اللاجئين بنوع خاص، موضحة أنه تم الاتفاق على حل كامل وأساسي لمشكلة اللاجئين، وأن هذا الحل لا يستند إلى عودة إلى الأراضي الإسرائيلية". لا يكتفي "غازيت" بذلك، بل **يطالب "القيادة الفلسطينية بأن تصرح علناً بتنازلها عن حق العودة" و"إلغاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وإلغاء صفة اللاجئ** دون أن يفوته أيضا مطالبة القيادة الفلسطينية بـ" سن قانون عودة" فلسطيني"، والذي بموجبه "سيكون في وسع كل فلسطيني يعيش في المنفى.... أن يهاجر (كذا) ويستوعب في مناطق الدولة الجديدة" (ص106) . وفي مقابل كل ذلك لابد من تنازلات تقدمها إسرائيل، وحسب رؤية الجنرال لهذه التنازلات "هناك أهمية بالغة بالنسبة إليهم لتلقي تعويض معنوي- نفسي ، هم في أمس الحاجة إليه". والمضحك المبكي: أن المعضلة التي ستواجه إسرائيل حسب "غازيت" (هي الاختيار) بين الإعلان عن التعويض: المعنوي-النفسي، وبين الرفض المطلق للقيام بذلك، خشية أن يؤدي تصريح كهذا، مهما يكن فاتراً ومحايداً، إلى تحميل إسرائيل بصورة فعلية، الذنب والمسؤولية عن نشوء مشكلة اللاجئين!. ولذلك تراه يدعو إلى أن يكون التصريح

الرسمي الإسرائيلي، المشار إليه أعلاه، "خالياً من أية بنود عملية بصدد العودة، وخال من أية تعابير يمكن أن يفهم منها أن إسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن محنة الفلسطينيين"(ص99). إن مراهنة الباحث على حل جذري لمشكلة اللاجئين من أجل استمرار السلام والاستقرار، وضمان عدم "نشوب موجة جديدة من الصراع والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين" حسب قوله، إن ذلك كله يستحق هذا (السخاء) الإسرائيلي!، ولكن السؤال الذي سيظل معلقاً (إلى حين الإجابة العملية عليه) إلى متى يحتمل العطش الفلسطيني الى "الحل العادل" أن يتقبل مثل هذه الجرعات الزائدة من هذا (السخاء)؟ أو بالأحرى إلى متى يحتمل مثل هذه العجرفة والجهل والتهور والازدراء بالعرب؟ (وهذه المرة حسب كلمات "أوري أفنيري" كما سيأتي بعد قليل).

وحدها أوهام القوة التي أوحت وما زالت توحي للقادة السياسيين، والباحثين الإسرائيليين بالتنكر للحق الفلسطيني الساطع كالشمس، ومحاولة ابتزاز الطرف الفلسطيني كي يقبل بالتوقيع على اتفاق هو أقرب ما يكون إلى عقد إذعان، فهل ينجحون في تحقيق مأربهم؟ خبرة الأمس القريب لا توحي بذلك (على الأقل حتى الآن). ومع ذلك فغالبيتهم لا تجهر بذلك. وحده الجنرال "غيئورا آيلاند" الباحث الذي يبدو أنه اقتحم مركز الأبحاث بلباس الميدان، لا يخفي أن القوة هي التي تغذي أفكاره، فهو في صفحة واحدة من ثلاث صفحات خصصها لـ"قضية اللاجئين" في دراسته "إعادة التفكير في حل الدولتين"، في صفحة واحدة يردد عبارات مثل: (القوة، الهزيمة العسكرية، إسرائيل كسبت حروبها...، قوة إسرائيل الحالية تشكل تحولاً هائلاً في وضعها الاستراتيجي، رابين واسحق بيرس لم يسيرا في هذا الطريق ولديهما شعور بالضعف أو الهزيمة...، دخلا.... وجميع بطاقات الأرض(كذا) ما زالت في أيديهما). "بعد هذا العرض للقوة، من يمكنه أن يجادل أن نيتشه لم يبعث حياً!".

يبدأ "غيئورا آيلاند" رؤيته لقضية اللاجئين بالتساؤل: "ماذا يتضمن الحل العادل لمشكلة اللاجئين؟ هل يجب على إسرائيل أن تدفع ثمن الهزيمة العسكرية للطرف الآخر"؟ وكأنه يريد القول على الضحية أن تدفع ثمن المأساة التي حلت

بها لأنها ليست بريئة من دمها! والسؤال لماذا كانت الضحية بريئة من دمها، ولم تعاقب، في الحرب العالمية الثانية؟ بينما تدان الضحية الفلسطينية في حرب عام 1948 مرتين، مرة بالقتل أو التشريد من ديارها ،ومرة بحرمانها من العودة إلى ديارها ووطنها(على الأقل حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات الشرعية الدولية ..)، لماذا؟ ولماذا يعاقب المجرم النازي في الحرب العالمية الثانية بسبب المجازر التي ارتكبها بحق اليهود، والبولونيين ، والروس الذين سقط منهم وحدهم على أيدي النازيين أكثر من 20 مليون قتيل؟ ولا يعاقب المجرم الصهيوني (بل يكافأ) على جرائمه الفظيعة ومجازره الشنيعة بحق الآمنين الفلسطينيين وغيرهم من العرب، (في دير ياسين، واللد، والطنطورة، والصفصاف... وفيما بعد في قبية، وبحر البقر، وصبرا وشاتيلا، وقانا... إلخ)، وفي فلسطين وقع العديد من المجازر قبل دخول الجيوش العربية بشهور، كما اعترف بذلك "بيغن" في شهادته التي دونها في كتابه "الثورة" كما أسلفنا أعلاه.

إن إحساس الزهو بالقوة من خلال قوله "تشكل قوة إسرائيل الحالية تحولاً هائلاً في وضعها الاستراتيجي" تجعل "الجنرال" يرى أنه "بمرور الأعوام باتت العودة أقل واقعية" وأن "القرار الدولي 194 أصبح متقادماً وغير قابل للتطبيق"، وأن "الحل العادل يجب أن ينفذ داخل الدولة الفلسطينية لتبقى إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية" و"لا يستطيع الفلسطينيون أن يتوقعوا بأن إسرائيل ستتخلى عن الأرض، وتستوعب اللاجئين، هذا ببساطة مستحيل".[50]

هذه النظرة الاستعلائية، بما فيها من شعور بالقوة والنصر، هي التي كانت وراء موقف "باراك" من مسألة اللاجئين في مباحثات "كامب ديفيد عام 2000"، يذكر "أوري أفنيري" في بحثه عن "حق العودة": "الجميع يعرفون أن مشكلة اللاجئين ظلت غافية غفوة السبع الذي يمكن أن يستيقظ في أية لحظة...، أما الرجل الذي قلب الطاولة فكان "أيهود باراك"، فقد ركل السبع الغافي في أضلاعه، وفي مزيج نموذجي من العجرفة والجهل والتهور والازدراء بالعرب، كان مقتنعاً بقدرته على إقناع الفلسطينيين بالتخلي عن حق العودة، ولهذا طالب الفلسطينيين بالتوقيع على إعلان مبادئ جديد يعلنون فيه نهاية الصراع". ويتابع "أفنيري"

ولحظة نبس بهاتين الكلمتين –نهاية الصراع– في المفاوضات هبط "حق العودة" على طاولة المفاوضات محدثاً ضجة مدوية. كان يجب أن نتوقع أنه من المتعذر على أي زعيم فلسطيني أن يوقع على نهاية الصراع دون حل مشكلة اللاجئين".[51]

يهودية الدولة:

إن ما يحدو بنا لتناول مسألة "يهودية الدولة" هنا، هو ارتباطها الوثيق بمسألة اللاجئين والمسألة الديموغرافية بشكل عام، والتي كانت مثار اهتمام بالغ في سائر "مؤتمرات هرتسليا"، التي بدأ انعقادها سنوياً منذ عام 2000، فالتأكيد الإسرائيلي في الآونة الأخيرة – على ضرورة اعتراف الفلسطيني –بالإضافة الى ما فيه من عجرفة ونزعة إملائية– يعد أمراً يثير الاستغراب لاسيما وأنه كما لوحظ في جميع المشاريع الاسرائيلية، المتوفرة، حول مسألة اللاجئين –يقترن دائماً رفض الاعتراف بحق العودة بضمان نقاء الدولة كـ"دولة يهودية ديموقراطية". يؤكد "الجنرال غيئورا آيلاند" في مشروعه الذي قمنا بمناقشته للتو "لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية أن تقلل من حجم الدولة بانسحابها من الأراضي، ومن ثم تفاقم **المشاكل الديموغرافية المحلية** بموافقتها أيضاً على استيعاب اللاجئين – مثل هذه الحركة سوف تهدد وجود إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية . فإضافة لاجئين فلسطينيين إلى سكان إسرائيل العرب الذين يتم نموهم الآن بسرعة، هذا الأمر الذي على حكومة اسرائيل السعي لمنعه مهما كان الثمن (يعني ولو بالقوة حسب المنطق الذي حكم بحثه– واستخدام القوة قد لا يعني هنا ، منع عودة اللاجئين وحسب، وإنما قد يطال –أيضاً– ترحيل فلسطينيي 1948، حسب خطة "ليبرمان" التي طرحت في مؤتمر هرتسليا الخامس).[52]

وإلى جانب ما في مطلب "دولة يهودية وديموقراطية" من مفارقة يصعب تقبلها ضمن أي رؤية تاريخية معاصرة، فإنه يمكن ملاحظة أن الحاوي الاسرائيلي قد أخرج من جعبته، في لعبته الجديدة، مطلباً إضافياً لتبرير رفض تطبيق قرار الشرعية الدولية (194)، وضماناً مستقبلياً لقولبة الواقع الديموغرافي على مقاييسه الذاتية، حرصاً على نقاء الدولة اليهودية (البولونية، الفالاشية، اليمينية، الروسية، المغربية، المجرية... إلخ)، فعلاً لا طائل من وراء البحث عن

سر اليهودي في دينه وإنما البحث عن سر الدين في اليهودي نفسه، ففي البدء كان الدين سلاحاً بيد المؤسس "هرتزل" الغنوصي (حسب اعترافه في يومياته)، والدين نفسه اليوم سلاح بيد أحفاده الغنوصيين الجدد، وهم جميعاً عين على الفلسطينيين وكيفية اجتثاثهم من أرضهم، مروراً بحرمانهم من حق العودة إلى وطنهم ووطن آبائهم وأجدادهم، وعين على المؤمنين بأساطير الأسفار القديمة في الغرب، لاسيما الصهاينة غير اليهود منهم، بما فيهم المحافظين الجدد، حشداً لتأييدهم ودعمهم في مناخ دولي، وغربي على وجه التحديد، تتفشى فيه "فوبيا الإسلام" دون وجه حق.

وفي حال إقرار دولة يهودية لا يستطيع أحد أن يتكهن بردود الأفعال المضادة على ذلك، والمثير أن إسرائيل تبدو غير عابئة بما قد ينجم عن ذلك من صراع ديني طاحن وانفجارات مدمرة، وانتشار موجات من الفوضى والعنف اللذين لن يكون أحد في منأى عن تداعياتهما (وطوبى لمن أفتى بخطة صدام الحضارات!)، وهنيئاً لأولئك الذين تكافئهم اسرائيل، بإصرارها على دولة ذات طابع ديني رغم لاصق الديمقراطية بجزاء (سنمار) في الذكرى المئوية الثانية لتحرير اليهود ومنحهم حقوقهم المدنية.

وخلاصة القول في موقف إسرائيل – هنا – أنها مازالت تتمادى بكل قوة، في إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ، ناهيك عن إنكار مسؤوليتها عن القضية من أساسها ، ويذهب الأمر لدى بعض الأطراف (التي يزداد نفوذها السياسي تدريجيا) إلى حد المناداة بالتخلص من أكبر عدد ، إن لم يكن كل ، الفلسطينيين الموجودين داخل الأراضي المحتلة عام 1948 ، ومن يدري ماذا أن يمكن أن تفعل إسرائيل ،إذا جدت ظروف دولية (ملائمة) لارتكاب عملية تطهير جديدة ، فالبطن الذي أنجب الوحش مازال شديد الخصوبة .

ثانياً: الموقف الأمريكي

مر الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين بمراحل عدة، تماهى فيها – لدرجة كبيرة– مع الموقف الإسرائيلي، بما في ذلك الموقف من القرار 194 الذي حظي فيه وقت صدوره بموافقة أمريكية، وكذلك بموافقة اسرائيلية، كانت شرطاً

أممياً للاعتراف بإسرائيل عضواً في الأمم المتحدة. وإذا كانت إسرائيل قد تنكرت للقرار فيما بعد، فإن الولايات المتحدة أبقت نظرياً على اعترافها، بينما قامت – عملياً– بالتراجع عن المطالبة بتطبيقه (كانت قد ضغطت مبكراً على أن تقوم إسرائيل بإعادة 300 ألف لاجئ، واستجابة لهذا الضغط وافقت إسرائيل على إعادة 100 ألف، ولكن استجابتها تلك لم تدم طويلاً)، ومع أن الولايات المتحدة كانت عضواً في لجنة التوفيق الثلاثية (بالإضافة إلى تركيا وفرنسا) المكلفة بالإشراف على تطبيق القرار، مع ذلك قامت –كما ذكرنا آنفاً– بعد سنوات قليلة في أعقاب النكبة بإعداد مشاريع التوطين (مشروعي كلاب، وجونستون).

فيما بعد اتخذت الولايات في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول/ ديسمبر 1993 موقف الامتناع عن التصويت على القرار 194، وهو ما فسره المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي بأنه موقف أمريكي جديد ضد القرار، وهو يرى ، بسبب الثقل السياسي للولايات المتحدة، أن ذلك الموقف بمثابة إلغاء القرار[53]، وذلك يعني ضمناً إلغاء المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "لكل امرئ الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده والعودة إلى بلده".

ودعا مندوب الولايات المتحدة في جلسة الجمعية العامة ذاتها إلى "تقييد أو إنهاء نشاط الأمم المتحدة في ما يخص إسرائيل وفلسطين"، واعتبار قرارات الأمم المتحدة السابقة بهذا الشأن "لاغية ومنطوية على مفارقة تاريخية" ، وأن "من غير المثمر مناقشة قانونية القضية"[54].

أما مستشار الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" "دنيس روس"، والمبعوث الخاص، والمفاوض الرئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط في عهدي: الرئيس جورج بوش (الأب) والرئيس بيل كلينتون، والذي كان يوصف أثناء توليه دائرة التخطيط بوزارة الخارجية في عهديهما "بأنه العقل المدبر لخطط التسوية السياسية في الصراع العربي الإسرائيلي[55]، "دنيس روس" ،هذا، لا يكتفي بالتناغم مع الموقف الإسرائيلي من مسألة حق العودة بل يذهب إلى حد التأكيد على الموقف الإسرائيلي، كما ورد –أعلاه– على لسان أكثر من باحث، عندما يقرر،

بطريقة إملائية أمريكية، في كتابه "فن الحكم": "التأكيد على أن للفلسطينيين حق عودة لاجئيهم إلى الدولة الفلسطينية، وليس إلى إسرائيل"، ويعتبر "**التنازل عن حق العودة أصعب نقطة على الفلسطينيين في التسويات، لكنه أكثر تلك النقاط ضرورة**"[56]. وهكذا يُحل التناقض بين "أكثر النقاط ضرورة" للإسرائيليين (حيث تتأثر المصلحة)، وبين "أصعب النقاط على الفلسطينيين"(حيث تصادر الروح والحياة)، في العقل الأمريكي لصالح الإسرائيليين، وهكذا أيضاً يتماهى الحل الأمريكي مع الرؤية الإسرائيلية، كي لا يكون هناك إخلال بوعد أو "بوديعة كيسنجر" الشهيرة، بالمناسبة إن "دنيس روس" وزملاء آخرين له هم من مساعدي "كيسنجر"، الذين مكن لهم في وزارة الخارجية الأمريكية قبل أن يغادرها.

إن حديث المندوب الأمريكي، أعلاه، عن إلغاء قرارات الأمم المتحدة لما تنطوي عليه "من مفارقة تاريخية" يثير الدهشة والاستغراب، فهكذا وبكل بساطة تتخلى الولايات المتحدة عن حق أساسي من حقوق الإنسان والمجتمع بأسره تقريباً، بينما هي لا تتوانى عن التنديد بخرق، هنا أو هناك، لحق من حقوق الإنسان، أليست هذه هي المفارقة التاريخية ، ثم أين هي المطابقة التاريخية بين موقف الولايات في قيادتها لحرب شنها المجتمع الدولي في تسعينيات القرن الماضي ضد صربيا لتطبيق حق أهل كوسوفو في العودة إلى منازلهم، وبين دعوتها للمجتمع الدولي إلى إلغاء قراراته بحق اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واعتبار هذه القرارات تنطوي على مفارقة تاريخية. بينما جاء تدخل الأمم المتحدة بالأمس القريب، بالقوة وبدعم من الولايات المتحدة في البوسنة بمثابة الرافعة لتعديل الخلل في ميزان القوى مع صربيا، يقول "دينس روس": "**لما اتضح حدوث تطهير عرقي، وانتشرت صوت معسكرات الاعتقال الرهيبة في صيف 1992 دعمت الولايات المتحدة إنشاء ونشر قوة الأمم المتحدة للحماية**"[57].

والآن بغض النظر عن اختلاف طبيعة علاقة الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل وصربيا، لكن ألا يشتم من سياسة خذلان الشعب الفلسطيني بعد أكثر من ستين عاماً من التشرد وفقدان الهوية والحرمان من حق العودة، وإنصاف سواه، أنها سياسة تقوم على التمييز العنصري؟ وإلا ما معنى أن ينصف أهل البوسنة

وكوسوفو ولا ينصف اللاجئون الفلسطينيون بالعودة إلى ديارهم؟ وما معنى أن يعاقب المجرمون من القادة الصرب بينما يفلت المجرمون الصهاينة من العقاب؟ في حين أن المواثيق والاتفاقيات الدولية (كميثاق نورمبرغ) وسواه تنص على: "أن إبعاد المدنيين وترحيلهم وعدم السماح بعودتهم هي من الأفعال التي تمثل انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب.... التي من المتوجب معاقبة مرتكبيها"، وتنص على "عدم تقادم جرائم الحرب، والجرائم الإنسانية وتعتبر الجرائم المتعلقة بحق الإنسان بالبقاء في وطنه، والعودة إليه جزءاً من هذه الجرائم غير القابلة للتقادم"[58].

الموقف الفلسطيني:

على مدار العقد الأول من عمر النكبة تقريباً، انخرط الفلسطينيون في قطاع غزة وفي الضفة والأردن وسورية في مقاومة مشاريع التوطين التي بدأ الترويج لها مبكراً في كواليس اللقاءات الجانبية التي كانت تجري على هامش اجتماعات التوفيق في لوزان بسويسرا[59]. وتمكن الشعب الفلسطيني من خلال مقاومته الباسلة لتلك المشاريع أن يسقطها واحداً تلو الآخر: في سيناء، وفي الأردن، وفي سورية أيضاً.

وفي ظل النهوض الذي شهدته حركة التحرر العربي فيما بعد، اندمج المشروع الوطني الفلسطيني بما فيه قضية اللاجئين، في مشروع التحرر الوطني العربي الأشمل بسبب انضواء الشباب الفلسطيني في صفوف القوى والأحزاب السياسية العربية لاعتقادهم أن ذلك يمهد الطريق للتحرير ويقرب يوم العودة.

جاءت انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة في أعقاب النكسات التي حلت بالمشروع القومي العربي، انطلاقاً من رؤية مفادها أنه آن الأوان لوضع القضية الوطنية الفلسطينية بيد أبنائها، ومن جديد حالت الغابة دون رؤية الشجرة، فاندمجت قضية اللاجئين في المسار العام للثورة المسلحة، لم توضع، وهي قضية حقوق إنسان بامتياز، على جدول الأعمال اليومي للثورة، بمعنى آخر لم توضع استراتيجية وطنية خاصة بمسألة اللاجئين، ولم يكن هناك برنامج محدد لها،

ليجعل منها قضية رأي عام عالمي، وبالمناسبة يتذكر د. إبراهيم أبو لغد في ندوة عقدت في رام الله، قبيل رحيله، قائلاً: "عندما ذهبت إلى شيكاغو في عام 1964، رأيت يافطات على الطرق يكتبون عليها فقط "حرروا اليهود السوفيات" وكل يوم من أيام العمل الأسبوعي، تجد خمسة عشر يهودياً أمريكياً أمام مبنى سوفياتي يحملون مثل هذه اليافطات، هذا صار في كل أمريكا يومياً من عام 1964.. وأنا متأكد أنه كان قبل ذلك، إلى أن حدثت الهجرة السوفياتية، بعد أن أصبحت مطلباً سياسياً أمريكياً في المفاوضات مع السوفيات... إلخ"[60].

لنعترف أننا لم نعط مثل هذه السياسة الإسرائيلية المشار إليها أعلاه ، والتي ثبت نجاعتها ، حقها . ويتساءل المرء أليس من اللافت للنظر أننا على مدار العقود الستة الماضية لم نفكر بإحياء ذكرى صدور قرار "حق العودة" رقم 194 (في 11 كانون أول/ديسمبر من كل عام) على الأقل مثل سائر الأيام التي نحتفل بها أو نحيي ذكراها، وما أكثرها من: يوم النكبة الى يوم الاستقلال وما بينهما. السبب، باختصار، لم تكن لدينا استراتيجية لهذه القضية الخطيرة، ومن نتائج غياب هذه الاستراتيجية، ما يلاحظه –للأسف– "إيلان بابيه" أحد المؤرخين الإسرائيليين الجدد، وهو يتحدث في بحث له بعنوان "المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين" عن "تهميش مشكلة اللاجئين في وثائق أوسلو، رغم أنها قلب نزاع فلسطين" قائلاً: "وضعوا قضية اللاجئين في بند فرعي فجعلوها غير مرئية تقريباً ضمن فيض الكلمات في الوثائق التي تصف الجسور والطرق الفرعية والحاميات والكانتونات، وقد ساهم الشركاء الفلسطينيون في الاتفاقات بهذه التعمية –ربما عن غفلة لا عن سوء نية– لكن النتيجة جلية تماماً"[61].

لا توجد فيما هو متداول وثائق رسمية أو أبحاث يمكن الاستناد إليها للوقوف على حقيقة الموقف الفلسطيني الرسمي بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين، وفيما عدا ذلك هناك تصريحات مقتضبة أحياناً وملتبسة أحياناً، تتراوح بين الحديث عن "حل عادل لمشكلة اللاجئين حسب قرار 194"، والعودة إلى وطن بدلاً من العودة ديارهم وأرضهم، و"ضرورة الفصل بين الشحن العاطفي وبين منهج سياسي يفتش عن تسوية ترضي مشاعر كل الأطراف"، وغني عن القول أن

جميع هذه التصريحات تتجاهل التأكيد على حق العودة بتطبيق القرار 194 بما في ذلك " وثيقة جينيف " المشتركة بين مسؤولين فلسطينيين وشخصيات إسرائيلية التي تستبدل حق العودة بحق الإقامة الدائمة المقيد بالسيادة الإسرائيلية، ولا يستطيع أحد أن يتكهن (بسبب تدنى سقف المفاوض الفلسطينيين عند هذه الحدود مسبقاً) إلى أين سيصل عند التفاوض الفعلي، وغني عن التذكير أن مثل هذه المواقف المجانية والمسبقة تغري الطرف الإسرائيلي، بالمزيد من التشدد في مطالبه، وليس العكس.

وما يلفت الانتباه: بعض الإشارات الواردة في بعض المشاريع الإسرائيلية التي تناولنا بحثها آنفاً حول موقف "الزعماء الفلسطينيين" على حد تعبيرهم مثل: "وحيث أنهم –أي الزعماء الفلسطينيين– يدركون أن إسرائيل لا يمكن أبداً أن توافق على عودة ملايين العرب، ولذلك فإنهم يصرون بدلاً عن ذلك على "حق" العودة الذي يفضل عن العودة الفعلية والكاملة. تحديداً لديهم مطلبان الأول يريدون تأكيده بشكل عام بأن للاجئين حق العودة لبيوتهم في إسرائيل. والثاني يصرون بأن يسمح لآلاف قليلة من اللاجئين على الأقل، بالممارسة الفعلية لهذا الحق ويهاجرون إلى إسرائيل" كما ورد في بحث/مشروع غيئورا آيلاند.

وفيما ينقل عن الجانب الفلسطيني في مباحثات كامب ديفيد عام 2000، من خلال شاهد عيان، إن جاز التعبير، فقد أورد السيد أكرم هنية رئيس تحرير جريدة الأيام ما يفيد بأنه كان هناك تصادم عنيف بين الرواية الفلسطينية والرواية الاسرائيلية حول طاولة المفاوضات في لجنة اللاجئين التي كانت الأصعب والأغرب، والأشد فشلاً، وأن الحديث –في غياب الجدية الإسرائيلية– كان يدور عن التاريخ والماضي أكثر من الحديث عن الحاضر والمستقبل، وبينما يتطرق السيد هنية –بالتفصيل– إلى الموقف الإسرائيلي التقليدي، الذي أوردناه آنفاً، فإنه يتجنب التطرق إلى الموقف الفلسطيني كما طرح في تلك المفاوضات، فيما عدا إشارة غير مباشرة لما يمكن أن يكون قد طرح من قبل الفلسطينيين، من خلال قوله "وبالتالي هناك رفض (إسرائيلي) للحديث عن وضع برنامج وجدول زمني لتنفيذ ممارسة حق العودة"[62]، في جميع الأحوال إن الصمت عما طرح من قبل

الفلسطينيين، أمر يثير التساؤل وإن كان فيما ورد في بحث "أوري أفنيري" المشار إليه آنفاً ما يذهب إلى حد الإصرار الفلسطيني على حق العودة، وهذا ما أدى إلى قلب الطاولة حسب رأيه.

على صعيد آخر بدأت قضية اللاجئين تكسب أرضاً جديدة على الساحة الدولية، وهي تخطو بثبات، وإن كان ذلك ببطء، لتغدو قضية رأي عام عالمي، وخاصة على الصعيد الأوروبي، بعد سلسلة من النشاطات، واللقاءات والمؤتمرات، الهادفة إلى كسب قطاعات أوسع على الصعيد الإعلامي، ومنظمات المجتمع المدني، والمثقفين... إلخ، وإسرائيل تدرك أكثر من غيرها، الآفاق المفتوحة أمام مثل هذه التحركات والنشاطات، وخاصة إذا ما توفر لها الدعم اللازم.

الخلاصة:

أولاً: ظلت إسرائيل حتى أواسط التسعينيات تتعامل مع قضية اللاجئين بالإهمال وإدارة الظهر، وكان ذلك محل نقد من قبل بعض الخبراء في قضية اللاجئين، مثل الجنرال" شلومو غازيت" الذي وجه في حينه نقداً لاذعاً وقوياً للمؤسسة الحاكمة بقوله "ومما يدعو الى الاستغراب أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية تكاد تتجاهل مشكلة اللاجئين، وضرورة إيجاد حل لها، ناهيك بإيلائها أولوية سياسية عليا ... إلخ[63].

أما اليوم فإنها حريصة على حل، أو بالأحرى تصفية، هذه القضية، بالأمس تخلصت ، بمساعدة الولايات المتحدة من قرار 2379 الذي يصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، وفيما بعد نجحت في إلغاء بعض مواد الميثاق الوطني، وأيضاً بمساعدة الولايات المتحدة، وهي اليوم تسعى من أجل إلغاء قرار، أو ما يترتب على قرار 194، بما يتضمن إلغاء صفة اللاجئ، وحق العودة، ولو بانتزاع موقف رسمي يغير الحكاية على حد قول الجنرال غيئورا آيلاند: "**إن حل هذه المشكلة لا يمكن إحرازه بدون بروز زعامة فلسطينية جديدة تستطيع تحوير وتعديل الحكاية**"[64]، وهذا يستدعي الى الذاكرة ما قاله "دينس روس" عن الرئيس الراحل ياسر عرفات. "توفي ياسر عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ولم يكن ممكناً طوال حياته(!)، حدوث تغيير بيد الإسرائيليين أو الفلسطينيين والإدارة الأمريكية"[65].

إن أي نجاح يحققه الإسرائيليون في إلغاء "حق العودة" سوف يعني، هذه المرة، نشر الفوضى على نطاق واسع في المجتمع الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، ويهدد وحدة العمل الوطني برمته، بما في ذلك منظمة التحرير (البيت الفلسطيني) وتحولها إلى شظايا. إن الطريقة الأنجع لمواجهة مثل هذا الاحتمال/ التحدي هي التمسك بقرار حق العودة والمطالبة بتطبيقه باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كما تنص على ذلك مواثيق الشرعية، وأنه غير قابل للتقادم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: الذهاب مباشرة ودون إبطاء، إلى إنهاء هذا الانقسام

المدمر، (وبالمناسبة يتذكر المرء، كيف وقف "باراك" على منصة الخطابة في الكنيست ليلقي كلمة المعارضة لحظة احتدام الأحداث أثناء "انتفاضة النفق" عام 1996، قائلاً: "نحن معك يا نتنياهو، إنهم يريدون أن يخرجونا من أرضنا" (موقف غني عن أي تعليق، فاعتبروا يا أولى الألباب).

ثانياً: إعداد استراتيجية شاملة دائمة للدفاع عن حق العودة، وحشد وتوحيد كل الإمكانات داخل الساحة الفلسطينية وخارجها، من أجل جعل المطالبة بعودة اللاجئين، قضية رأي عام عالمي، وحسناً لو اتفق جميع أطراف الطيف السياسي على ميثاق شرف فيما بينهم، على تحييد هذه المسألة عن خلافاتهم، والاتحاد على بذل كل الجهود، وهي هائلة إذا اتحدت، سواء من داخل المنظمة، وهذا أفضل، أو من خارجها، إذا ارتؤي أن تقوم على خدمة الاستراتيجية هيئة مستقلة أو شبه مستقلة.

ثالثاً: إن الاستمرار في مصادرة الأراضي، وتهويد القدس، وبناء الجدار، والسيطرة على خزانات المياه، والتوسع الاستيطاني، ناهيك عن رفض تفكيك ما هو قائم من مستوطنات على الأرض المزمع إقامة الدولة الفلسطينية عليها يجعل منها دولة مجموعة من المعازل والجيوب المكتظة بالسكان، وضعيفة وهشة، وغير قابلة للحياة، لذلك يفترض أن يكون هناك توجه جدي للذهاب الى المجتمع الدولي، من أجل:

أ- المطالبة بجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة عام 1967 كاملة، ووضع حد لكل ما ورد أعلاه ، توفيرا للشروط الضرورية لإقامة الدولة، والمجتمع الدولي معني بذلك، لأنه قبل عضوية إسرائيل على أساس اعترافها بقرارات الشرعية الدولية.

أو ب_ المطالبة بإقامة دولة ديموقراطية واحدة على كل أرض فلسطين، يتساوى فيها جميع سكانها في الحقوق والواجبات. وإذا بدا هذا المطلب مستحيلاً في ظل الأوضاع القائمة، فإن الأمر الأكثر استحالة وخطورة هو تجاهل ما يعده الآخرون من نكبة جديدة للشعب الفلسطيني، أو على الأقل، من حرب أهلية مدمرة، إذا كان لابد فليرتكبوها هم.

المراجع:

[1]- د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الأول (الكويت: عالم المعرفة 1982) ص127.
[2]- د. قدري حفني، الاسرائيليون من هم؟ دراسة سيكولوجية (مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام 1971) ص113.
[3]- إلياس مرقص، مقدمة كتاب حول المسألة اليهودية/ دار الحقيقة للنشر/ بدون ص29.
[4]- د. أمين عبد الله محمود/مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفلسطينية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (الكويت/ عالم المعرفة، العدد 74، شباط 1984) ص20.
[5]- د. حسن عبد القادر صالح/ لأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني (الموسوعة الفلسطينية/ الجزء الثاني (ط:1. بيروت: 1990) ص281.
[6] - مايكل بريور/ دراسة بعنوان: حق الطرد: الكتاب المقدس والتطهير العرقي. من كتاب: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة/ إدوارد سعيد وآخرون/ ترجمة حسن حسن (ط:1. بيروت2003) ص 63.
[7] - نور الدين مصالحة/ طرد الفلسطينيين، مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948 (ط:1. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1992، ص12.
[8] - المصدر نفسه ص8.
[9]- دزموند ستيوارت/هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية/ ترجمة: فوزي وفاء وإبراهيم منصور (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974) ص223.
[10]- المصدر نفسه ص 225.
[11]- اسرائيل شاحاك/ "الترانسفير" الإبعاد الجماعي، تقديم د. محجوب عمر (دار البيادر للنشر والتوزيع، 1990) ص197 (تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني: شبتاي طيفت).
[12]- المصدر نفسه ص 268.
[13]- نور الدين مصالحة، مصدر سابق ، ص90.
[14]- المصدر نفسه، ص15.
[15]- الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، المجلد الأول (دمشق 1984) ص312.
[16]- د. آلن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية/ ترجمة بسام أبو غزالة (بيروت: دار الطليعة 1966) ص50.
[17]- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين: الجزء الأول، القسم الأول (بيروت: دار الطليعة 1977) ص 552.
[18]- نور الدين مصالحة، مصدر سابق، ص19.
[19]- المصدر نفسه، ص33.
[20]- للوقوف على تفاصيل أخرى بشأن هذا المؤتمر يمكن الرجوع الى كتاب د. آلن تايلر/ تاريخ الحركة الصهيونية (مصدر سابق/ ص82-84).
[21]- نور الدين مصالحة/ مصدر سابق ص96.
[22]- المصدر نفسه، ص102.
[23]- المصدر نفسه، ص130.
[24]- المصدر نفسه، ص135.
[25]- محمد شحرور/ مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي/ مجلة "صامد الاقتصادي" (عدد 16 أيار/مايو) ص49.
[26]- حرب فلسطين (1947-1948): الرواية الاسرائيلية الرسمية/ ترجمة أحمد خليفة (بيروت- مؤسسة الدراسات الفلسطينية،، ط1. 1984) ص207.
[27]- ميخائيل بالومبو/ "كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948"/ ترجمة زينب شرف الدين (بيروت، دار الحمراء 1990) ص 48.
[28]- إدوارد سعيد وآخرون/ اللاجئون الفلسطينيون- حق العودة (إيلان بابيه: المدركات الاسرائيلية لمسألة اللاجئين) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية/ ط 2003/ ص128.
[29]- ميخائيل بالومبو/ مصدر سابق.
[30]- نور الدين مصالحة/ مصدر سابق/ ص 159.

[31]- د. سلمان أبو ستة/ حق العودة مقدس وقانوني وممكن (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 . 2001) ص127.
[32]- اسحق رابين/ سجل خدمة/ ترجمة دار الجليل/ عمان- منشورات فلسطين المحتلة 1981، ص48.
[33]- د. سلمان أبو ستة/ مصدر سابق/ ص129.
[34]- نور الدين مصالحة/ مصدر سابق/ ص161.
[35]- كتاب جورج بول وابنه داغلس بول، جرى نشرة في جريدة "الحياة" اللبنانية على حلقات والاقتباس من العدد (10858) تاريخ 1992/11/1.
[36]- مناحيم بيغن/ الثورة/ ترجمة سمير صنبر/ بيروت، منشورات دار النشر للجامعيين/ ص197.
[37]- المصدر نفسه، ص68.
[38]- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي (1947-1974)، مراجعة وتحقيق د. جورج طعمة (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ أبو ظبي، مركز الوثائق والدراسات، ط2 1975) ص19.
[39]- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام: المجلد الرابع (دمشق 1984) ص3.
[40]- د. محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلس السادس (بيروت، ط 1. 1990) ص146.
[41]- أورده محمد حسنين هيكل في كتابه: المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل (الكتاب الأول) (بيروت/دار الشروق، ط3 ابريل 1996) ص305.
[42]- منير الهور وطارق الموسى/ مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، (عمان، دار الجليل، 1986) ص42.
[43]- اليشع كالي/ المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية، ترجمة رندة حيدر (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1991) ص22.
[44]- يذكر كثير من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة كيف قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في أعقاب حرب حزيران (يونيو) 1967، بجلب الحافلات التي كانت تزدحم بها الساحات الرئيسية في القدس وغزة وغيرها، لنقل المواطنين الى الضفة الشرقية، بعد أن يكون قد سبق ذلك بث سيل من شائعات الرعب لدفع الناس الى مغادرة منازلهم وقراهم.
[45]- بنيامين نتنياهو/ مكان بين الأمم- إسرائيل والعالم/ ترجمة محمد عودة الدويري (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع 1995) ص311.
[46] - أوري أفنيري/ حق العودة/ قام بنشرها: ائتلاف حق العودة: مجموعة عائدون (سورية) ضمن سلسلة أوراق: من أجل نشر ثقافة العودة/ الورقة الثامنة- كانون الثاني 2003.
[47] - شمعون بيريس/ الشرق الأوسط الجديد/ ترجمة ونشر دار الجليل- عمان 1994/ ص 152.
[48]- المصدر نفسه، ص 154.
[49] - شلومو غازيت/ قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي (بيروت- مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 22، ربيع 1995) ص 78.
(سنكتفي بوضع رقم صفحة المجلة أمام كل اقتباس نورده، تسهيلاً على القارئ)
[50] - غيئورا آيلاند/ إعادة التفكير في حل الدولتين/ ترجمة اللواء الركن المتقاعد عمر عاشور (2010)، جرت مناقشة البحث في ندوة عقدت خصيصاً، في جامعة فلسطين بدعوة من مركز التخطيط الفلسطيني (ربيع 2010)، وكان البحث قد أعد لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
[51] - أوري أفنيري/ مصدر سابق.
[52] - راجع: ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي/ وثيقة "مؤتمر هرتسليا الخامس" ترجمة سعيد عياش، مدار- أوراق إسرائيلية (29) آب 2005، ص 38-40.
[53] - إدوارد سعيد وآخرون/ مصدر سابق/ راجع: بحث نعوم تشومسكي/ الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين/ ص136.
[54] - المصدر نفسه.
[55] - محمد حسنين هيكل/ حرب الخليج (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر/ ط1 1992) ص348.

[56] - دينس روس/ فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم/ ترجمة: هاني تابري (بيروت، دار الكتاب العربي، 2008) ص335.
[57] - المصدر نفسه/ ص93.
[58] - أورده: عبد الرحمن عوض الله/ من فيض الذاكرة (رام الله، مركز فؤاد نصار، ط1 2008) ص130.
[59] - أكرم الحوراني/ مذكرات أكرم الحوراني (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1 عام 2000) ص963.
[60] - د. إبراهيم أبو لغد/ مجلة آفاق/ العدد الأول/ السنة الأولى (رام الله، خريف 1998) ص226.
[61] - إدوارد سعيد وآخرون/ مصدر سابق/ ص.131
[62] – أكرم هنية/ أوراق كامب ديفيد(رام ا لله-شركة مؤسسة الأيام للصحافة آب 200) ص39-40.
[63] - شلومو غازيت/ مصدر سابق/ ص.86
[64] - غيئورا آيلاند/ مصدر سابق.
[65] - دينس روس/ مصدر سابق ص 312.

الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مستقبل التسوية وقيام الدولة

أ–د/إبراهيم أبراش*

مقدمة

بالرغم من أن الحقل السياسي الفلسطيني شهد تعددية سياسية منذ الاحتكاك الأول للفلسطينيين بالسياسة كشأن وطني في عشرينيات القرن الماضي،إلا أن ما عليه الحال الفلسطيني من انقسام سياسي وأيديولوجي يتغذى بمحاور خارجية و متمترس وراء جغرافيا سياسية مساعدة ،يُعد أمرا غير مسبوق .الانقسام الراهن أبعد من كونه خلافا سياسيا بين حركتي فتح وحماس كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة بين فتح وحماس،الانقسام الراهن هو تتويج لسيرورة من مراكمة استعصاءات إستراتيجية واجهت المشروع الوطني منذ تأسيسه كمشروع حركة تحرر وطني ،ثم تعمق وازداد إشكالا مع ظهور حركة حماس ثم قيام السلطة الفلسطينية،إلا أن أخطر منعطف مر به الانقسام عندما وظفت

* - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة
Ibrahem_ibrach@hotmail.com

إسرائيل أزمة النظام السياسي الفلسطيني في تمرير مخطط معد مسبقا وهو فصل غزة عن الضفة واستدراج حركة حماس لتولي أمر غزة وبقاء الصراع مفتوحا حول الضفة كأرض متنازع عليها.

وبالتالي فإن الانقسام أثر استراتيجيا وبالسلب على ركيزتي المشروع الوطني – المقاومة والتسوية السياسية- مما يطرح تساؤلات حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني وفرص قيام دولة واحدة في الضفة والقطاع، من منطلق أن المرجعيات الدولية للتسوية وللمقاومة والضرورات العملياتية تقوم على وحدة الضفة وغزة،حيث لا يمكن إنجاز تسوية مشرفة ولا مقاومة ناجحة في ظل الانقسام .واليوم نلمس مأزق طرفي المعادلة الفلسطينية ،حيث تمر المفاوضات بمأزق كبير مع فرض إسرائيل شروطا جديدة كالاعتراف الفلسطيني المسبق بيهودية الدولة واستمرار الاستيطان، ومأزق حركة حماس في قطاع غزة حيث بات بقاء استمرارها رهن باستمرار الهدنة مع إسرائيل.

سنقارب الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: المشروع الوطني (موضوع الانقسام):إشكالات بنيوية و انحرافات وظيفية

ثانيا:الانقسام الجغرافي/السياسي وتأثيره على مستقبل قيام الدولة

ثالثا:استشراف مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل حالة الانقسام

أولا: المشروع الوطني (موضوع الانقسام):إشكالات بنيوية و انحرافات وظيفية

مع المعروف أن المشروع الوطني مر بعدة مراحل واخذ عدة صياغات ،فمن المشروع الوطني القومي الذي صاغته بنود الميثاق الأول عام 1964 إلى المشروع الوطني لعام 1968 والذي يقول بتحرير كل فلسطين ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وهي الدولة التي تقبل بوجود اليهود المقيمين بفلسطين واعتبارهم

مواطنين في الدولة الفلسطينية وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971 ،إلى البرنامج المرحلي لعام 1974 ،إلى مشروع الدولة المستقلة كما صاغه بيان إعلان الاستقلال عام 1988،إلى اتفاقات أوسلو 1993 ثم خطة خارطة الطريق فتفاهمات انابولس والتي تربط الدولة بالتسوية وبالقبول الإسرائيلي،بالإضافة إلى هذا التصور أو التصورات للمشروع الوطني هناك تصور جماعات الإسلام السياسي كحركة حماس و الجهاد الإسلامي ومشروع حزب التحرير ،حيث التداخل ما بين الرؤية الدينية للدولة على أساس مفهوم الخلافة والرؤية الوطنية الحذرة والضعيفة إلى الآن.

هذا التعدد في المشاريع والاستراتيجيات والانتقال من مشروع لمشروع يشكك في مصداقية حقوقنا الوطنية وبجدية النخبة السياسية،كما أن وجود عشرة أو عشرين مشروع وطني –لكل حزب وحركة مشروع وطني– لا يعني وجود مشروع وطني فلسطيني ،فتعددية المشاريع الوطنية مظهر ضعف وليس مظهر قوة.

إن أخطر ما يواجه المشروع الوطني المرتهن بالتسوية التي أسست لها اتفاقات أوسلو ولواحقها، هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية ،فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا منقسم بين الضفة وغزة و مفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل،وعليه ستكون إسرائيل جزءا من النظام السياسي المرتبط بالتسوية مما يجعل أيضا الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك.هذا الخلل هو الذي جعل انقلاب حماس والانقسام الناتج عنه سهل الحصول فالجغرافيا وإسرائيل كانا خير داعم ومعزز للانقسام.ومن هنا فإن فشل المشروع الوطني المنبثق عن تسوية مدريد وأسلو لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني لا يسقط ما دام الاحتلال موجودا، بل البحث عن صياغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل.

وعليه فإن النظام السياسي الفلسطيني سواء الراهن (مشروع التحرر الوطني) أو المأمول الوصول إليه (الدولة المستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين) يواجه إشكالات عميقة صاحبته منذ تأسيسه ولكنها تعمقت

وتأزمت في السنوات الأخيرة.وعندما نقول المشروع الوطني فلا نقصد به مشروع حزب بعينه ،فهو ليس حكرا على تنظيم حركة فتح ولا هو منظمة التحرير بواقعها الراهن أو مشروع أوسلو والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزت من ترتيبات وتنسيق أمني ولا هو حكومة سلام فياض، أيضا المشروع الوطني ليس مشروع حركة حماس أو أي من التنظيمات التي تقول بالمقاومة. المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني.المشروع الوطني ليس ملكا لحزب بل ملكا لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني،فمن لا يملك قرارا مستقلا لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعا وطنيا.لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري يتوسل كل السبل لتحقيق أهدافه ،المقاومة حيث تكون ممكنة وبالشكل المناسب لظروف المرحلة،والمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها.

إن من يروم قيادة المشروع الوطني عليه توسل كل الطرق السلمية والعسكرية ولكن في إطار إستراتيجية عمل وطني ولا تناقض ما بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي.لم يكن الخلل في دعاة السلام أنهم ينشدون السلام والتسوية السلمية كما لم يكن الخلل بدعاة المقاومة أنهم يتمسكون بالحق بالمقاومة ولكن الخلل في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية وهو انقسام يؤسس في رأينا على جهل بالسلام وجهل بالمقاومة ،ذلك أن كل حركة تحرر وطني مشروع سلام لأنها تهدف لغايات قانونية ونبيلة منصوص عليها في المواثيق الدولية ،فهذه الأخيرة تعطي الشعوب الحق بتقرير مصيرها والحق بالمقاومة لاستعادة حقوقها،وكل مشروع سلام يتضمن الحق بالمقاومة لأن امتلاك الحق بالمقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوض حتى وإن لم يلجأ لممارسة الحق بالمقاومة وقت الجلوس على طاولة المفاوضات.

لأن المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة فإن كل الأعداء الراغبين بضرب وتدمير المشروع الوطني يشتغلون على جبهتين: استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على التسوية السلمية العادلة، و استهداف مشروع المقاومة بمفهومها الاستراتيجي الوطني.ومن هنا يمكن اعتبار كل نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود إستراتيجية عمل وطني واحدة يعتبر انقساما وخروجا على المشروع الوطني،كما أن كل نهج أو تصرف يؤثر سلبا على المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي يعتبر انقساما وخروجا عن المشروع الوطني.

ثانيا:الانقسام الجغرافي/السياسي وتأثيره على مستقبل قيام الدولة

إلى حين ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي وقبل ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية كان من الممكن إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني حيث لم تُشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد أو بديل للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية،صحيح أن بعض القوى السياسية ذهبت بعيدا في نقد نهج منظمة التحرير إلا أنها بقيت أعجز من أن تشكل حالة انقسام مهددة للطابع الشكلاني والرمزي للمشروع الوطني،إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني بطابعه الوطني العلماني التقدمي.ومن جهة أخرى ولأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن فلم تكن أي من الفصائل الفلسطينية تمارس سيادة حتى على المخيمات ،فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعا فكريا وتنظيما فقط ولم تترك هذه الانقسامات تداعيات جغرافية حيث كان الشعب موحدا جغرافيا تحت سلطة الاحتلال أو خاضعا لسيادة الدول العربية المضيفة .

الانقسام الخطير الذي يهدد وحدة المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني بهدف واحد وإستراتيجية عمل وطني واحدة و الذي يهدد المشروع الوطني

كما صاغه بيان إعلان الاستقلال في الجزائر 1988،والذي أضعف ركيزتي المشروع الوطني :المقاومة والتسوية السلمية و الذي يضرب بالصميم قدرة الشعب على الوصول لهدفه الوطني من خلال السلام العادل ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية... هو الانقسام الذي تموقع أيديولوجيا وسياسيا وجغرافيا بحيث بات العالم يتحدث عن حكومتين وسلطتين فلسطينيتين مع مؤشرات استعداد للتعامل مع هذا الواقع الجديد .بالتأكيد إن كان الانقسام يهدد مشروع أو هدف الدولة في الضفة وغزة فهو بالأحرى يهدد إمكانية ما هو أبعد من ذلك كالقول بتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر أو الدولة ثنائية القومية.

كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر عام 1996 ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية ثم التشريعية وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات ،سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة وتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يقطعان مع المشروع الوطني ومع مجمل التاريخ النضالي الوطني ويرتبطان بمرجعية حركة حماس وأصولها أي بجماعة الإخوان المسلمين، ،وجاءت الأحداث الأخيرة المصاحبة للعدوان على قطاع غزة في يناير 2009 لتكشف ما خفي من الأمور وخصوصا دعوة السيد خالد مشعل حول بتشكيل قيادة عمل وطني جديدة.

عندما نقول بأن الانقسام أكبر واخطر من مجرد خلافات سياسية أو إنه صياغة لغوية تعبر عن واقع التعددية السياسية بل مخطط استراتيجي يرمي لتدمير فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي 1967 شاركت به أطراف متعددة،لأن مجريات الأحداث تؤكد ذلك ،فما بين 1994 حيث قرار حماس بالمشاركة بالانتخابات البلدية ومنتصف يونيو 2007 مارست حركة حماس كل ما من شأنه تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالسلطة ورفض الاعتراف بشرعيتها وشكلت دولة داخل الدولة:مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات ومليشيات خاصة بها بالإضافة إلى علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة،وجاءت خطة شارون للخروج من غزة

في سبتمبر 2005 في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى وخصوصا في قطاع غزة حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة ،ثم يلي خروج الجيش من غزة مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل لمصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية،لتثير تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل أن خطة شارون جزء من مخطط متعدد الأطراف شاركت فيه أطراف من حركة فتح و حركة حماس بطريقة مباشرة أو غير مباشر . مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟.

مع سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع المتزامن مع تهرب إسرائيل من الالتزام بمرجعيات التسوية ،دخل المشروع الوطني الفلسطيني بمحدداته ومرجعياته التي صاغتها وثيقة الاستقلال عام 1988 ثم مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية في نفق مظلم ،وباتت شكوك كثيرة تثار حول فرص قيام الدولة المستقلة ذات السيادة في الضفة وغزة. صيرورة الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين وتحت الاحتلال يعتبر تدميرا للمشروع الوطني التحرري بكل صياغاته من خلال:-

1- تذرع إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بغياب شريك فلسطيني للسلام وبالتالي تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات.

2- أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفا على طاولة المفاوضات لأنه لم يعد قادرا على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني وخصوصا عندما تتحدث عنه حركة حماس كرئيس منتهية صلاحيته.

3- الانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين لان الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة.أيضا

أضعف من حق عودة اللاجئين فهذا الحق يعتمد على قرار دولي وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية ولا بقراراتها.

4- مكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية تمهد ليهودية الدولة بدون ردود فعل دولية.

5- اضعف الانقسام من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة،وبما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية .

6- التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني وهو ما ستشير إليه لاحقا.

7- فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامه وهيبته أمام العالم وأمام الشعب عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه للفلسطيني وأصبح المقاتل الفلسطيني رجل أمن أو ميليشيا مهمته قمع الفلسطيني ومطاردته وأهانته.

8- تحويل القضية من قضية شعب يناضل من اجل الحرية والاستقلال لصراع على السلطة بين من يُفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني.

9- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع للحصار الخ.

10- الانقسام لم يعد سياسيا وجغرافيا فقط بل امتد ثقافيا واجتماعيا وقانونيا،ذلك أن حركة حماس تمثل مشروعا سياسيا ودينيا وبالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى وخصوصا في قطاع غزة فقد وصل الأمر لحد التخوين والتكفير وإعادة النظر برموز تعد من التراث والثقافة الوطنية،وهناك نظم وتشريعات قانونية تصاغ في غزة مختلفة عما هو موجود في الضفة،علاقة المواطنين مع بعضهم بعضا تغيرت حيث

ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء ووصل الأمر حتى للزواج حيث باتت الأسرة تسأل عن الفتاة أو الفتى إن كان من فتح أو حماس قبل الزواج.

11- في ظل الانقسام لا يمكن بناء إستراتيجية عمل وطني أو تشكيل قيادة عمل وطني وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة بل على فلسطينيي الشتات ومستقبل القضية.

12- زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين وإسرائيل أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة بدول الاعتدال.لا شك أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية ولكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضورا لضعف الجبهة الداخلية.

ثالثا:استشراف مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في حال فشل المصالحة

بالرغم من الحالة الصعبة التي يمر بها المشروع الوطني إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة الصراع كصراع بين الشعب الفلسطيني الخاضع لاحتلال مع إسرائيل كدولة احتلال ،ولا ينتقص من الحق الفلسطيني حيث لم يتنازل الشعب عن حقوقه وثوابته الوطنية ،كما أن العالم بات أكثر إدراكا بعدالة القضية الفلسطينية وأكثر إدراكا بان إسرائيل هي العقبة أمام السلام في المنطقة.لكل ذلك ما زال في الإمكان تدارك الأمر من خلال مصالحة شاملة تعمل على إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع لكل الشعب داخل الوطن وخارجه ،ونعتقد وبالرغم من الدور الإسرائيلي السلبي والتدخلات الخارجية المعيقة ،أنه يمكن الانطلاق بالمصالحة بشكل متدرج وكل خطوة نحو المصالحة ستضعف التأثيرات الخارجية على الحالة الفلسطينية.لقد باتت المصالحة ضرورة وطنية وليس مجرد خيارا ،وهي ضرورة حتى لحركتي فتح وحماس اللتان باتتا تعيشان مأزقا سواء في الضفة أو غزة حيث لا أفق لنجاح أي منهما منفردا في تحمل أعباء القضية الوطنية.

المصالحة باتت ضرورة سواء نجحت المفاوضات أو فشلت ففي الحالتين سيُطرح موضوع غزة والسلطة القائمة بها، وإن كنا نتمنى نجاح جهود المصالحة في التوصل لحكومة توافق وطني وقيادة وإستراتيجية عمل وطني لمشروع وطني محل توافق وطني،إلا أن الخوف ينتابنا بأن حالة الانقسام قد تستمر لحين من الزمن وفي هذه الحالة يمكن استشراف مستقبل القضية الوطنية ضمن الأوضاع السيئة التالية:

1- الفتنة والحرب الأهلية

إذا نجح المفاوضون في التوصل لإطار أو تفاهمات للتسوية تشمل غزة والضفة ستصبح حكومة حماس في غزة عائقا أمام التنفيذ، الأمر الذي يتطلب إما مصالحة وطنية تعترف بنتائج المفاوضات أو حسم حالة غزة عسكريا إما بحرب أهلية أو بتدخل دولي،وفي حالة فشل المفاوضات سيتصاعد التوتر بين حركتي فتح وحماس وخصوصا إن أدى الفشل لإضعاف السلطة أو حتى انهيارها وهي أيضا حالة تهدد بفتنة وحرب أهلية.أيضا يمكن التفكير بأن إسرائيل التي ستَحوّل بين حركة فتح ومنظمة التحرير وأية سلطة سياسية في الضفة ستغريهما بحكم قطاع غزة وقد تجد بعض القيادات في فتح والمنظمة أنهم أحق من حركة حماس في حكم غزة ،وفي هذه الحالة من المتوقع حدوث فتنة وحرب أهلية في القطاع .

2 -من التقسيم إلى التقاسم (إدارة الانقسام)

بدءا من الجولة الثانية لحوارات القاهرة التي بدأت في يناير 2009 يبدو أن الحوارات بدأت تتجه نحو تفاهمات حول إدراره الانقسام وليس حله.التقاسم الوظيفي الفلسطيني المؤقت يمكن التفكير به إن كان حلا مؤقتا ،وذلك بان تساعد السلطة حركة حماس وتمكنها من رفع الحصار و بناء قطاع غزة بعيدا عن الاحتلال وعن فرض شروط مجحفة من طرف مصر والرباعية،وفي مقابل ذلك تتوقف حركة حماس والمشايعون لها عن معاكسة السلطة في الضفة ومساعيها لتحقيق انسحاب إسرائيل من الضفة عن طريق المفاوضات ،مع وجود قيادة أو

مرجعية مشتركة لكل الشعب في جميع أماكن تواجده.الخشية من هذا السيناريو في حالة تحققه أن يكرس القطيعة ويتحول الانقسام لحالة دائمة

3- عودة الوصاية العربية على الفلسطينيين

أطراف عدة عبرت مؤخرا عن تخوفاتها من إنهاء المشروع الوطني وإعادة ربط قطاع غزة بمصر وما تبقى من الضفة الغربية بالأردن ،والموضوع ليس أوهاما بل ناقش الكنيست فكرة وطن للفلسطينيين في الأردن مما أثار حفيظة الأردن وتم استدعاء السفير الإسرائيلي بعمان آنذاك وتبليغه الاحتجاج الأردني .

هذا الاحتمال مرفوض شعبيا وأي نظام عربي يعتقد انه قادر اليوم أن يعيد الشعب الفلسطيني لوصايته هو نظام لا يعرف الشعب الفلسطيني ،وإن فكر أي نظام عربي بالمشاركة بهذه المؤامرة نتيجة ضغوط أو إغراءات أمريكية وأوروبية فإنه سيحكم على نفسه بالانهيار،فان تمد هذه الأنظمة نفوذها أو سيادتها على الشعب الفلسطيني أرضا وشعبا وهي التي تعاني أصلا من أزمة شرعية داخلية وعلاقاتها متوترة مع شعوبها فهذا هو الانتحار السياسي،أيضا فلا الشعب المصري أو الأردني سيقبل بان يشارك بهذه المؤامرة ولا أهل غزة والضفة سيقبلون بذلك هذا ناهيك عن الرفض الشعبي العربي لهذا المخطط.

ومن جهة أخرى هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وهي قرارات لا تسقط بالتقادم كقرار التقسيم لعام 1947 وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح الشرعية لوجود دولة إسرائيل بجانب دولة للفلسطينيين،وقرار 194 الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لمدنهم وقراهم التي هُجِروا منها وقرارات أخرى حول حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي،أيضا فإن منطلق مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده اتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق ومؤتمر انابولس ووعد بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وبالرغم من تحفظاتنا على هذه القرارات والاتفاقات وخصوصا من جهة عدم وضوح مفهوم الدولة الفلسطينية إلا أنها تؤكد على الجانب السياسي للصراع مع العدو الصهيوني ،وعليه كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟وضمن أية

شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟.إذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة وبعد أكثر من ستين عاما من النكبة لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته ،فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين أو مجاورين لها وخصوصا أن هؤلاء يُحمِلون الأنظمة العربية مسؤولية عن المعاناة والمجازر التي تعرضوا لها على يد الصهاينة؟ .

4- إمارة إسلامية في قطاع غزة واستمرار الاحتلال بالضفة

لم يعد مجالا للشك بان حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أي مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية. فصل غزة عن القطاع وتأسيس سلطة إسلامية بالقطاع وهو ما يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديدا للمشروع الوطني يُعتبر بالنسبة لحركة حماس وللإخوان المسلمين نصر و قاعدة ومنطلق لتأسيس المشروع الإسلامي الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاما ،وبالتالي فإن دولة في قطاع غزة وإن كان يعني إنهاء المشروع الوطني لمنظمة التحرير فإنه من وجهة نظر حركة حماس يعني إقامة إمارة أو دولة في القطاع تكون بمثابة الإقليم /القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين.

وإن كنا لا نعارض التعامل مع حكومة مؤقتة في القطاع لحين إنجاز المصالحة الشمولية ،فيجب أن لا يكون ذلك على حساب الضفة والقدس ،ذلك أن خشية تنتابنا بأن إسرائيل وواشنطن والغرب سيقتربون من حكومة حماس في غزة بقدر ابتعادها عن المقاومة وعن مد نفوذها للضفة،وقد سمعنا من أكثر من مسئول في حماس عن قبول قيام دولة غزة واعتبار الضفة والقدس أرض محتلة مثلها مثل بقية فلسطين،وهذا يعني في نظرهم حل السلطة والحكومة في الضفة والتعامل مع الضفة كأراضي محتلة.

خلاصة

في ظل حالة الانقسام وبالتالي تراجع فرص التسوية العادلة وفرص العودة لمقاومة واسعة،ومع عدم قدرة أي حزب أو جماعة فلسطينية على التفريط بالحقوق الفلسطينية و كذا فشل أي مشاريع وصاية على الشعب الفلسطيني، فإن مصير القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة النخبة السياسية على تجاوز الخلافات والتوصل لمصالحة جادة على مشروع وطني يتعامل دوليا وضمن مشروع سلام لا يتعارض مع الحق بالمقاومة ،في حالة فشل المصالحة في إنهاء الانقسام فالخشية من الاتفاق على إدارة الانقسام وفي هذه الحالة ستدخل القضية الوطنية والصراع مع العدو بحالة أشبه بحالة لا حرب ولا سلم ،ونخشى أن تكون إسرائيل أكثر قدرة في توظيف هذه الحالة لصالحها.

مداخلات الجلسة الأولى

➢ د. زهير المصري

بودي أن أسأل بدلاً من أن نقترح حلولاً لقضايا الاستيطان في المستقبل، فإن السؤال الاستراتيجي المهم حالياً هو كيفية وقف الاستيطان حالياً وبأية طرق والاستمرار في هذا والإصرار على وقف هذا الاستيطان.

➢ أ. يحيى رباح

بالنسبة لما طرحه السيد التفكجي فهو ينطلق من فكرة أن الهدف المركزي هو إقامة دولة فلسطينية معترف بها، إسرائيل ومن اليوم الأول لا تريد أن تعترف بدولة فلسطينية ولكن عدم الاعتراف يعود إلى ثلاثة أساطير: الأولى عندما أوهمتنا وهي تتحدث معنا بأنها دولة ليس لها حدود، وكانت قد قدمت خارطة بحدود هذه الدولة ولكنها قد تجاوزتها بعد أيام من تقديمها عبر ما يسمى بالحرب العربية الإسرائيلية واعتبرت أن الحرب التي جرت في فلسطين هو تجاوز لقرار التقسيم، وبالتالي تجاوزت الحدود التي بموجبها حصلت على الاعتراف الدولي بها.

الموضوع الثاني: هو أسطورة الضرورات الأمنية يعني بخصوصنا هل هذه الضرورات الأمنية يمكن أن تتزحزح عنها إسرائيل، ربما قبل الحرب العالمية إسرائيل كانت جاهزة لمثل هذا الأمر لكن اليوم مختلف، لذلك فالضرورات الأمنية الإسرائيلية وهمية فقط لأنهم يريدون التأكيد بأنهم لا يريدون أي دولة فلسطينية مهما كانت حدودها ومعترف بها، وبالتالي يوافقون بعد ذلك على دولة فلسطينية خارج حدودهم التوراتية ووفق ضروراتهم الأمنية التي يتحدثون عنها.

➢ د. عصام عدوان

أريد أن أتحدث عن القرار 242 وهو الانسحاب من الأراضي المحتلة والتي يجب أن تكون منزوعة السلاح وهي الفقرة الأخيرة منه، كما أن القرار يتحدث عن أراضي وبالتالي لن تكون كل أراضي 1967. القرار يتكلم عن دول ولا يتكلم عن منظمات. كما أن في القرار لم يُذكر الفلسطينيون ولا حتى العرب، القرار يتكلم عن تسوية لحقوق اللاجئين ولا يتكلم عن إعادة حقوقهم. القرار يطالب باحترام واعتراف حدود الدول المستقلة في المنطقة وبالتالي القرار يطلب باعتراف عربي ضمني بدولة إسرائيل.

القرار عندما كان يتحدث عن دول كان يغفل قطاع غزة عن النحو التالي: مصر لها سيناء والأردن لها الضفة الغربية حسب ما كان سابقاً وسوريا لها الجولان وبالتالي قطاع غزة ليس له دولة تضمه أو تطالب به لذلك فإن القرار 242 لا يصلح الخلل ولا يمكن البناء عليه.

➢ أ. توفيق أبو شومر

أريد إضافة سريعة وقصيرة جداً وهو إضافة رؤية يجب أن توضع في البند الفلسطيني كجوهر رئيسي. هذه الرؤية عبر عنها أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب كتاباً عن اختلاق الديانة اليهودية، وقد كتب جملة من ضمن تفاصيل الكتاب قال فيها: يجب على الإسرائيليين أن يذكروا شيئاً وهو أنه لو قامت هناك انتفاضة بين عرب 1948 وخاصة في الشمال فماذا ستفعل إسرائيل، هل ستنتقل إلى طور القاطع وهذا الطور هو أخطر أطوار الدولة اليهودية؟ أريد أن أتوقف عند هذه العبارة بالقول بأن الشغل الشاغل لإسرائيل اليوم هو الفلسطينيين الصامدين في أرضهم منذ العام 1948 وهذا في نظرهم يشكل خطراً كبيراً يأتي بعد الخطر الإيراني.

أما بالنسبة لنا فإننا نشكل الترتيب الثالث أو الرابع بعد ذلك، لذا يجب أن نركز على أن هدف إسرائيل الأول هو التبادل السكاني بالدرجة الأولى.

➢ أ. ماجد الشريف

أريد التعقيب على ما قالته الأخت مجد التي ذكرت تصريحاً لرابين قال فيه أنه لن ينسحب من الضفة الغربية لذلك أنا في اعتقادي أنه لا يجب أن نبني دائماً على التصريحات الصحفية للسياسيين الإسرائيليين. أيضاً شارون قال عن نتساريم حينما زارها قال بأنها مثل تل أبيب، إذاً التصريحات الصحفية للقادة الإسرائيليين سواء كانوا عسكريين أو سياسيين لا تمثل الإستراتيجية الإسرائيلية التي يجب أن نبني عليها ونستعد لها إسرائيل تبني إستراتيجيتها حسب اعتقادي على عدة عوامل: العامل الأول هو العامل القومي والعامل الديني للدولة اليهودية، كما أن إسرائيل تبني إستراتيجيتها على القوة العسكرية أولاً، ثانياً التحالفات الدولية وخاصة قوة التحالف الاستراتيجي مع الأمريكان كما تبني إسرائيل إستراتيجيتها على العوامل الإقليمية المحيطة بها، مثل قوة الطرف الآخر الغربي والفلسطيني والتحالفات العربية والفلسطينية.

➢ د. خضر عباس

أنا أعتقد أن النظرية الصهيونية القديمة قائمة على التفاوض على قاعدة أمنية، والقاعدة الأمنية ليست جاهزة الآن بشكل كبير لأن المنظومة العسكرية الإسرائيلية كانت قائمة على معايير قديمة قد انتهى مفعولها بشكل كبير أما التطور العسكري والأمني الحادث في العالم حيث أن صاروخ طويل المدى يهدد أمن إسرائيل ليس على مدى 2 كيلو أو 1 كيلو وإنما يهدد أمن إسرائيل على بعد مئات الكيلومترات فمن هذا الاستنتاج أن مفهوم النظرية الإسرائيلية القائمة على مفهوم الأمن ليست قاعدة أمنية صحيحة بالمفهوم العسكري ولذلك أنا أعتقد أن كل المنطق الأمني الإسرائيلي التفاوضي ليس صحيحاً من ناحية عسكرية ومن ناحية استراتيجية ولذلك على المفاوض الفلسطيني أن يعي ويدرك هذا الجانب وأن يركز على نفس النظرية الإسرائيلية الأمنية والعسكرية في عملية التفاوض.

الرد على المداخلات

➢ الأخت مجد

تم اعتبار تعرضي للحدود التوراتية بمثابة دعاية، بالعكس تماماً، لقد تم عرض الموضوع لإيضاح العملية التوسعية وأن هناك حد أدنى للحدود وحداً أكبر لهذه الحدود، بمعنى أنه لو سمح لإسرائيل أن تحتل الوطن العربي لفعلت فهذا كان مجرد عرض، هذه الحقيقة التوراتية أو الحقوق الدينية وردت أيضاً في قرار إعلان الاستقلال لإسرائيل واعتبروها حقوقاً شرعية، وأنا قد أثبت بالقانون الدولي أن هذه ادعاءات باطلة.

بخصوص القرار 242 قلت بأن القرار كان وصفاً لحدود آمنة ولم يكن قراراً لوضع جديد، ويتحدث عن التقسيم ويتحدث عن دول ويتحدث عن تحديد الحدود الآمنة، وواضح جداً أن هذا القرار كان يتحدث عن إسرائيل. وعندما يتحدث القرار عن تهديد حدود فإنه يخدم إسرائيل، وبالتالي فإن الحدود العربية يجب أن تتمتع بالأمن والحدود الآمنة كان المقصود بها الحدود العربية وليست إسرائيل أيضاً. ما يقال بعدم إحساس إسرائيل بالأمن على لسان الولايات المتحدة الأمريكية هذه مقولات سياسية يمكن أن تستمر للآن ويمكن أن تفرض علينا شروطاً جديدة تخدم إسرائيل. أنا عندما أتحدث في هذا الموضوع أتحدث عن أسس القانون الدولي الذي يحدد معنى الحدود الآمنة وليس عن معنى الأمن وحده.

بخصوص القرارات 242، 338 ،181 فهذه قرارات أمم متحدة يجب الأخذ بها رزمة واحدة وهي مكملة لبعضها البعض لا يجود أخذ قرار وترك الآخر ويمكن الوصول إلى الرؤية النهائية عبرها.

➢ د. عدنان أبو عامر

لعل ما قدم من أوراق واستشراف الرؤية الإسرائيلية للترتيبات الأمنية هي استعراض وليس اقتناع بذلك، لكن هناك ملاحظة جوهرية تتعلق بأن صانع القرار السياسي الإسرائيلي في غياب القيادات التاريخية الإسرائيلية ليس بإمكانه

تجاوز القيادات التاريخية، ولا يمكن تجاوز الوضع القائم حالياً خاصة أن أغلب القيادات السياسية الحالية هي قيادات ضعيفة.

➢ أ. خليل التفكجي

من الصعب الحديث عن المستوطنات التي كانت في قطاع غزة ومقارنتها بالمستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، ولم يكن في يوم من الأيام يوجد نقاش حول هذه المستوطنات التي في قطاع غزة بالعكس كانت هذه المستوطنات تمثل عقدة للجانب الإسرائيلي وكيفية التخلص منها، كما أن الأبنية التي في مستوطنات القطاع كانت مختلفة عن الأبنية الموجودة في مستوطنات الضفة الغربية، كما أن المستوطنات في قطاع غزة كانت تشكل عبئاً أمنياً قبل أن تشكل عبئاً سياسياً على إسرائيل. أما بخصوص الاستيطان في الضفة الغربية، أنا اليوم لا أتكلم عن القانون الدولي والذي يعتبر كل هذه المستوطنات غير شرعية ويجب إزالتها، فإذا كان لدينا القوة العسكرية والقانون الدولي لإرسال قوات دولية لإزالة هذه المستوطنات وإخراج من فيها وإعادة هذه الأرض إلى أصحابها حسب القرار الدولي 338 والقرار 242 (أراضي مقابل السلام) بمعنى العودة إلى حدود الرابع من حزيران لسنة 1967 طبعاً هذا المفهوم الذي يتكلم عنه كل الناس يتكلمون فيه بدءاً من اليسار الفلسطيني إلى التيارات الدينية والاسلامية، وأن الأرض من النهر إلى البحر وأنا مع هذا الموضوع لكن اليوم أنا أتناول بعض السيناريوهات لحل هذه الإشكالية ونقصد قضية تجميد الاستيطان. الاستيطان الإسرائيلي لم يتجمد للحظة من اللحظات من العام 1992 وحتى الآن، ففي العام 1992 كان في الضفة الغربية 38 ألف وحدة سكنية أما الآن فيوجد أكثر من 64 ألف وحدة سكنية في هذه المستوطنات. واليوم يوجد أكثر من 320 ألف مستوطن، في الضفة الغربية، في القدس أكثر من 200 ألف مستوطن فهناك برنامج واضح للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، فهذا الاستيطان لا يشمل الأبنية فقط بل يشمل الشوارع ويشمل كل شيء.

ما هو موقفنا كأكاديميين فأنا لا أتكلم عن قضية سياسية وإنما أقدم هذه القضية السياسية للسياسيين تم قبولها أو لم يتم قبولها.

فأنا عندما أتحدث عن المستوطنين ويصبحوا كجالية لدى الفلسطينيين فأهلاً وسهلاً بهم وأنا لست ضدهم كيهود يعيشون تحت القانون الفلسطيني فليس لدي مشكلة في هذا الموضوع وأنا أعرف عقلية الإسرائيلي الذي يرفض كل هذه المقترحات، لكن فلنقدم هذه الاقتراحات لدى الأوروبيين والأمريكان لدراسة هذه الاقتراحات.

فالموضوع الذي أتحدث عنه هو موضوع أكاديمي بحت ليست له علاقة بالموضوع السياسي. فقضية السكن الموجودة اليوم في القدس اضطرتنا لشراء المساكن داخل المستوطنات وبالتالي طرد تدريجي لهؤلاء المستوطنين من هذه المستوطنات، وهذه أحد الخطوات التي نقوم بها الآن في مدينة القدس. فلماذا لا تسحب هذه الفكرة وتطبيقها في مستوطنات الضفة الغربية الأخرى.

مداخلات الجلسة الثانية

➢ د. ناصر جربوع

أود أن أقف عند القرار 194 الذي تحدث حوله أبو معن فمنذ صدور ذلك القرار وإسرائيل ترفضه وتسعى دوما لجعل قضية فلسطين قضية إنسانية اجتماعية فقط. وللأسف الشديد فان قادتنا السياسيين قد ساعدوها في ذلك وأصبحت قضيتنا وبالتحديد قطاع غزة قضية إنسانية اجتماعية فقط.وفي حوار بين بن اليعيزر واحد المفاوضين الفلسطينيين سأله كم عدد سكان إسرائيل قال الفلسطيني 6 مليون نسمة فقال له بن اليعيزر كيف لا تعرف عددنا الحقيقي ففي الواقع يعيش في إسرائيل 4 مليون فقط والباقون يعيشون في المهجر، أما أنتم في قطاع غزة مليون ونصف تقريبا وفي الضفة الغربية كذلك وتقريبا مليون في 48 ولو طبقنا القرار 194 سيكون عدد الفلسطينيين في الدولة أكثر من عدد الإسرائيليين إننا ننظر للخطر من جانب ديموغرافي.

➢ د عدنان أبو عامر

إن السيناريوهات السوداوية لمستقبل الانقسام ليست مفاجأة وقد تكون متوقعة وطبيعية، وابناً شرعياً لوضع سياسي قائم. إذا كانت حماس تقوم بدور وظيفي في غزة فقد حان الوقت لتنهي وظيفتها، فهي لو استمرت ستكرر ما قامت به السلطة وقد يكون خطأ حماس ليس في الأحداث الأخيرة بقدر ما هو دخول السلطة التي هي مشروع إسرائيلي لكي تكون بديلا عن الاحتلال الإسرائيلي.إن مشروع السلطة الوطنية قد حول الاحتلال الإسرائيلي إلي أكثر احتلال اقل كلفة على مستوى العالم، وجعل منه مسيطرا على الحدود والأرض والماء دون أن يدفع دولاراً واحداً، فقد تطوعنا نحن الفلسطينيون بشكل ساذج لتسهيل ذلك بتوقيعنا اتفاقية السلام.أما السيناريوهات الأخرى التي تطرح هنا ومنها خيار حل

السلطة الوطنية الفلسطينية كونها داء متأصل في داخل نفوسنا حولنا من شعب يطالب بالتحرر إلي متسولين على أبواب البنك الدولي.

➢ د مازن العجلة

تعليق على مداخلة الأخ أبو احمد نحن بحاجة لنظرية أمنية فلسطينية لا تكون ردا على النظرية الإسرائيلية بل تكون استجابة للاحتياجات الأمنية الفلسطينية، وما قبل سابقا كان تأسيسا لها لكن لم يذكر البند الاقتصادي لان الأمن الفلسطيني لا يتحقق بدون امن اقتصادي وهو يشمل محورين أساسيين:

السيطرة على الموارد وتشمل الأرض والمعابر والمياه الإقليمية في البحر والسيطرة على القرار الاقتصادي بحيث يشمل وجود اتفاقيات لا تعزز التبعية لإسرائيل بل تعزز إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

أما تعليقي على د. عدنان فإنه قدم تشبيهاً مخيفاً ومزعجاً حيث أن أبو عمار أنجز اتفاقيات بما لها وما عليها لإقامة الدولة، وهذا الدور لم يكن وظيفيا بالشكل الذي طرحه لكن أحداث 2007 كانت لإنهاء السلطة بينما أبو عمار كان يسعى لإقامتها.

➢ أ. طلعت الصفدي

في عام 1897 قال هرتسل لأحد الحاخامات إنني بعد خمسين عاما سأقيم دولة اسرائيل وبالفعل تم له ذلك، وفي أول عمله قال يجب أن نحصل على اعتراف الشرعية الدولية بنا وتوجه نحو بريطانيا وألمانيا وروسيا كي يحصل على الشرعية وبالفعل تحقق له ذلك.

لقد ساهمت ثلاث قوى في خلق القضية الفلسطينية وهي الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية والقيادات الرجعية العربية والفلسطينية. لذا فان حل القضية الفلسطينية دون الحديث عن بعدها العربي لا يمكن أن يتحقق لان النظام العربي هو المانع الحقيقي لأي عمل نضالي على كافة المستويات. فمنذ أوسلو وحتى الآن تعتمد السلطة الوطنية على مجموعة من الدول (مصروالاردن

والسعودية)ومع ذلك وبرغم علاقة هذه الدول الجيدة مع الحكومة الأمريكية فان السلطة لم تنجز شيء على مستوى القضية الوطنية الفلسطينية.

برأيي أننا يجب ألا نكون متشائمين فهذا الأمر اخطر من الانقسام وهناك مجموعة من البدائل مثل البحث عن تحالفات جديدة بدل القديمة وذلك لخدمة القضية الفلسطينية.

الردود على المداخلات

➢ أ. أحمد أبو شاويش

لقد قام نور الدين مصالحة بتأليف كتاب حول طرد الفلسطينيين من خلال بحثه في الأرشيف الإسرائيلي صوتا وصورة، وذكر كل ما قامت به إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وكنت أتمنى تعميم هذا الكتاب في الجامعات.

إن اتفاقية أوسلو لم تلغ القرار 194 وقد تلالها مفاوضات متعددة تناولت قضية اللاجئين وبرغم كل التقصير فإن هذه القضية مازالت مثارة حتى في وثيقة جنيف.

إن تحويل القضية الفلسطينية إلي قضية إنسانية اجتماعية هو أمر ساهمنا فيه من خلال استقبالنا للوفود من كل العالم وعدم طرح قضية اللاجئين عليهم.

فيما يتعلق بقراءة التاريخ فإن هذا أمر صحيح، فإن ما جذب هرتسل هم من اخذوا الدين كسلاح وذلك لإقامة الدولة في فلسطين.

➢ أ. عمر عاشور

إن العقيدة الأمنية ليست موجودة عند كل العرب فإننا نعرف ما يسمى بالعقيدة الشرقية وهي من المفاهيم الخاصة بالاتحاد السوفييتي وفي بلاد أخرى يأخذون من البريطانيين والأمريكيين وحين تكلمت عن المفهوم الأمني الفلسطيني فإنني استندت إلى وثائق منها ما قدمته إسرائيل في مفاوضات الحل النهائي حول رؤيتهم للحل وما قدمه الجنرال دان حلوتس في ورشة عمل في قبرص حول

الاهتمامات الأمنية الإسرائيلية، وما قدمه الفلسطينيون في مفاوضات الوضع الدائم عام 1999 ردا على الورقة الإسرائيلية وورقة عمل قدمتها حول الاهتمامات الأمنية الفلسطينية.

هذا الأمر يفتح المجال للآخرين للكتابة والاجتهاد لكن لا يوجد رسميا رؤية متكاملة لذلك، لقد حاولنا كتابة رؤيتنا في مفاوضات الحل النهائي عام 1999 من هنا وضعت تصوري حول احتياجات الدولة الفلسطينية بناء على الوضع الفلسطيني القائم.

- **أ.د. إبراهيم أبراش**

تعليق على قرارات الأمم المتحدة، هناك لجنة في الأمم المتحدة تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهذه القرارات تؤكدها الجمعية العمومية في كل جلسة ولم تلغ.

بالنسبة للمطلع على محكمة الجدار في لاهاي حول أحقية المحكمة للبحث في قضية الجدار كان الاعتماد على القرار 181 انه يخولهم للبحث في قضية الجدار، وان الجمعية العمومية هي المسئولة عن تطبيق القرارين 181 و194، وبينت أن الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من الدولة العربية التي اقرها القرار 181. في حين طرحت إسرائيل أن هذه الأرض مباحة ولا سلطة لأحد عليها فكان رد محكمة الجدار أن هذه الأرض ملك للدولة العربية وفق القرار 181.

مناقشة أوراق المنتدى

➢ د. رباح مهنا

بالنسبة لدراسة الادعاءات الإسرائيلية حول السيادة والحدود التي قدمتها الأخت مجد مهنا أعتقد أن هذه الدراسة هي الدراسة النقدية الموضوعية التي وضحت بشكل جيد تأكيد وشرح القرارات الأممية والدولية التي تنصف شعبنا وتؤكد حقوقه ثم تحدثت الدراسة عن مفهوم التوسع والحدود في الفكر الصهيوني وأعتقد أن هذا مهم جداً خاصة للمفاوض الفلسطيني ثم تحدثت عن الحدود من وجهة النظر التاريخية والدينية ومن وجهة نظر اسرائيلية ثم بينت مفهوم الأمن والحدود الآمنة كما يراها عدونا وهذا جهد جدي الجميع قد استفاد منه لكن بعد هذا لي عدة نقاط:

أعتقد أن الورقة تكون أكثر فائدة وأكثر موضوعية لو أن الورقة تحدثت عن أداء القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية في الموضوع وأكاد أجزم أن الآراء والأفكار المطروحة لا تستفيد منها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وكان مفيداً أن تناقش الباحثة التي طرحت هذه الورقة: هل القيادة التي فاوضت استندت إلى هذه الحقائق أم لا خاصة أن منهج التفاوض منذ مدريد وحتى أوسلو هو منهج خاطئ؟

كما أن هناك نقاط في الورقة طرحت بطريقة عائمة وبالتالي تفقد جزءاً من حقيقتها.

بخصوص ورقة الدكتور ابراهيم أبراش حول الانقسام أعتقد أنها ورقة مهمة وقد تحدث فيها عن أثر الانقسام على مستقبل الدولة وأنا أعتقد أن من الأفضل لو تحدث عن أثر الانقسام ليس على مستقبل الدولة ككل بل أثره على مستقبل القضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية تعني حق العودة وتعني حق تقرير

المصير، في ورقته تحدث الدكتور أبراش عن عدة مشاريع مشروع تحرير كل فلسطين، مشروع الدولة الفلسطينية العلمانية. هل هذا يؤدي إلى استنتاج أن نتبنى الاستراتيجية المؤقتة للجبهة الشعبية التي تبنتها في العام 1974 وأن حصيلة تبني هذا المشروع أدت إلى تعقيدات في المشروع الوطني الفلسطيني أم نعود ونقول أن هذا المشروع والمنهج أثبت فشله، أم أن ما طرحه الدكتور أبراش يقول إذا ما البديل لكل الطروحات المذكورة؟!

في ورقته الدكتور أبراش يعيد فشل المفاوضات والمقاومة إلى الانقسام. أعتقد أن هذه النقطة تحتاج إلى تدقيق وهل هذا صحيح؟ أم أن الخلل في جوهره يعود إلى منهج التفاوض والمفاوض الفلسطيني منذ أوسلو ومدريد وحتى تكتيكات المقاومة والتي كانت في كثير من الأحيان ضارة، وهل المقاومة تنطلق من منطلق مشروع قومي متفق عليه بين جميع الفصائل أم من منطلق حزبي ضيق يريد تحقيق أهداف محققة وهذا حصل ويحصل حتى الآن، فأبو عمار أطلق انتفاضة الأقصى لتكتيك سياسي وحماس الآن تمنع الصواريخ، لماذا لأنه ليس من مصلحتنا الآن إطلاق الصواريخ. لكن لا يجوز أن تحدد المقاومة من خلال برنامج حزب واحد وإنما ضمن توافق وطني نلتزم به جميعاً.

لذلك السبب في الانقسام ليس بسبب فشل المقاومة والمفاوضات وإنما السبب أعمق من ذلك.

تحدث أبراش في ورقته عن أداء حماس قبل دخولها في الانتخابات ومحاولة إقامة سلطة داخل سلطة أنا أعتقد أن هذا صحيح ولكنه غير كافي وكان الأجدر بالدكتور أبراش أن يتحدث عن السلطة وأداؤها الفاشل والمفسد والمخرب والذي يتصدى للمقاومة وأدائها في تلك الفترة حتى تكتمل الصورة بشكل أفضل وبصورة كاملة.

بخصوص السيناريوهات فالسيناريو الأول هو إعادة نقاش وحوار فلسطيني معمق يناقش كل المنهج في السياسة والمقاومة وكذا وكذا.... والوصول إلى توافق وطني فلسطيني على مجمل القضايا ووضع استراتيجية فلسطينية

مشتركة للتمسك بثوابتها ثم إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية ككل وهذا متفق عليه في اتفاق القاهرة.

➢ م. علي أبو شهلا

بخصوص ما ورد في ورقة الأخت مجد مهنا فهي لاشك أنها ورقة قيمة ومهمة لكن على الرغم من ذلك فقد ورد بها بعض التناقضات لكن الذي نصله اليوم بأن إسرائيل حتى اليوم ليس لها دستور يحدد حدود الدولة من هذا المنطلق نحن كفلسطينيين صراعنا مع الاسرائيليين هو صراع دائم وطويل ومستمر لأننا نحن أمام دولة لا تعترف بالحدود، إذا نظرنا إلى تفكير إسرائيل بالحدود في إسرائيل كانت في يوم من الأيام ستضع خطين بين هذين الخطين جزء من اليونان وإيطاليا وجنوب أوروبا وشمال أفريقيا كله وبالتالي فنحن الآن نعيش في المرحلة الأولى من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي الكبير الذي أتٍ في الطريق ونحن كفلسطينيين مطالبين بأن نكون كتلة واحدة وموحدين حتى نستطيع على الأقل أن نوقف هذا الزحف الإسرائيلي.

وأنا أعتقد أن المشروع الوطني هو مشروع كامل هناك مقاومة وهناك مفاوضات من أجل هدف واحد هو المشروع الوطني وأنا أؤيد بأن المشروع الوطني ليس حكراً على حماس كما أنه ليس حكراً على فتح وليس حكراً على أي فصيل فلسطيني. المشروع الوطني الفلسطيني يمثل كل الفلسطينيين والكل يسعى إلى هذا المشروع الوطني ليستطيع أن يلبي الحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني والتي وصلت اليوم إلى 22% من مساحة فلسطين التاريخية.

بخصوص قرارات الأمم المتحدة التي تحدثت عنها الأخت مجد في ورقتها أعتقد أن هناك تضارباً لأن القرار 181 حدد إقامة دولة يهودية ودولة عربية على جزء من فلسطين ولكن جاء القرار 242 ليلغي في رأيي القرار 181 لأن تحدث عن الحدود وهي حدود حزيران 1967. كل العالم اليوم يتحدث عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وهذه القرارات يوماً بعد يوم تقضم حقوق الشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت تلغي صلاحية ما قبلها من قرارات، كما أنا

أعتقد أنه لا يوجد مجتمع دولي يمكن أن يجبر إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

تحدث د. إبراهيم أبراش عن موضوع ظهور الصراع الفلسطيني بعد ظهور حركة حماس وأنا في اعتقادي أن ظهور حماس لم يأت بالصدفة ولم يأتي في يوم وليلة لذلك أنا في اعتقادي أنه كان هناك قصوراً لدى القيادة الفلسطينية تتبع ظهور حركة حماس وقوة حركة حماس خلال الفترة من السبعينات إلى الفترة التي وصلنا إليها اليوم وإلا لكان هناك نوع من توحيد الجهود ووضع النقاط على الحروف وتوحيد جهود كل الفصائل الفلسطينية.

أعتقد أن الصراع بدأ مع حماس بعد عدم تنفيذ اتفاق القاهرة في 2005 وعدم جدية م.ت.ف والقيادة الفلسطينية في إشراك حماس في القرار الفلسطيني بكل معنى الكلمة.

يقول د. ابراهيم أبراش أن إسرائيل وظفت النظام السياسي الفلسطيني وكأن إسرائيل هي التي خلقت حماس وهي التي استدرجتها لتولي غزة وبالتالي يصبح هناك صراعاً مفتوحاً بين غزة والضفة الغربية. أعتقد أن هذا موضوعاً نظرياً وليس موضوعاً جدياً بالمعنى المفهوم لأنه لا يمكن أن يكون هناك نوعاً من الاتفاق بين فصيل فلسطيني على حساب فصيل فلسطيني آخر مهما كان الموضوع.

المشكلة الأكبر التي وصلنا لها اليوم أنه أصبح لدينا حكومتان شبه دولتان واحدة معترف بها والأخرى لا يعترف بها وهناك تشريعات وقوانين تشرع في غزة تختلف عن القوانين التي تشرع في الضفة الغربية ومن هنا تكمن الخطورة.

➢ أ. ناصر صالح

بخصوص ورقة الأخت مجد مهنا أنا أعتقد أنها ورقة مفاهيمية في القانون الدولي وضرورة أخذه بعين الاعتبار والتمسك به خاصة لدى المفاوض الفلسطيني فقرارات الشرعية الدولية عنصر هام من عناصر النضال الذي تمسك

بها الشعب الفلسطيني في نضاله ضد إسرائيل رغم محاولات تآكلها والبعض تآكل وعلينا أن نأخذ هذا بعين الاعتبار.

كان جيداً لو مرت الأخت مجد على التفاوض والمفاوض الفلسطيني والتجربة الفلسطينية في المفاوضات وتمسكنا بقرارات الشرعية الدولية رغم تمسكنا بالثوابت الوطنية فقرارات الشرعية الدولية ملزمة للتطبيق وليس للتفاوض لكن علينا أن نميز فهناك قرارات ملزمة طبقاً للبند السابع للتطبيق والملاحظ أن كل القرارات التي اتخذت في مجلس الأمن ليس طبقاً للبند السابع.

لذلك علينا في المرحلة القادمة أن ننصح صاحب القرار الفلسطيني أن يلتزم بمبدأ التبادلية على الأقل.

بخصوص الانقسام الفلسطيني وحدوث عدة انقسامات في تاريخنا الفلسطيني إلا أن هذا الانقسام الحالي هو الأخطر فيها جميعاً لأنه انقسام في الجغرافيا وهناك فصل سياسي وفصل جغرافي ولذلك أنا أتفق مع الاستخلاص الفلسطيني الذي يقول بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية في ظل الانقسام الموجود اليوم. أنا لا أنكر بأن جزءاً من الانقسام هو صراع على السلطة بغض النظر عن المفاهيم عندما نتحدث عن برامج ولو فحصنا البرامج سوف نتفق على برنامج وهو برنامج الدولة الفلسطينية على حدود الـ 67 بغض النظر عمن يريدها بتفاوض أو بمقاومة.

النقطة الثانية أنا لا أتفق مع د. أبراش بأن التعددية في البرامج هي دعم للحركة الوطنية الفلسطينية وإنما أنا أقول بأن التعددية هي شكل من أشكال القوة للشعب الفلسطيني علينا أن نحسن استعمالها في مرحلة النضال الوطني.

الانقسام مخطط له استراتيجياً. أنا لست مع نظرية المؤامرة رغم أن هناك عوامل مساعدة أدت إلى الانقسام والظرف الداخلي هو المحرك والسبب الرئيسي لما حدث.

ملاحظاتي على ورقة الأخ أحمد أبو شاويش بخصوص حقوق اللاجئين والحلول التي تطرح أنا أرى أن لا يكون الفلسطيني جزء منها فلدينا قرار الأمم

المتحدة 194 وعلينا أن نتمسك به وأن لا نقدم بدائل لهذا القرار وحلول تضر بمصلحتنا الوطني ومشروعنا الوطني.

أنا أعتقد أننا كحالة فلسطينية نشبه شيء يسمى السيادة المعلقة وليس سيادة ممارسة على الأرض ولا نوهم أنفسنا أن لدينا دولة نفكر في حدودها وسيادتها نحن بحاجة إلى أمن وأمان وليس الاحتلال الذي لديه كل أنواع الأسلحة كيف نحقق ذلك؟ نجلس كفلسطينيين ونتمسك بالثوابت الوطنية ونرسم آليات لذلك قد نضطر إلى مبدأ التبادلية في الأرض هذا مطروح ولكن لا نقدمه ولكن نبحثه عندما يطرح على الطاولة.

لذلك أنا أقول استراتيجياً أن الحدود هو الحدود التاريخية، مبدئياً قبلنا حدود الـ 67، لذلك يجب وضع كل الثوابت على الطاولة، والتصرف وفقها.

➢ أ. تيسير محيسن

واضح من الأوراق المقدمة أنه جهد بحثي مميز لكن كنت أفكر أنه في نهاية المطاف إلى أين ذاهبون، هل نريد أن نكتب حلنا في قضايا الحل النهائي وما هي قيمة العملية السياسية الجارية الآن أعتقد أنه لا يجب أن نتنطع في الإجابة على قضايا موضع كفاح على الأرض والجانب الإسرائيلي لم يقدم وجهة نظره في المفاوضات على قضية الأمن والحدود وإنما هو يمارس وجهة نظره على الأرض ومن الحكمة مع المفاوض الفلسطيني التركيز على قضية الأمن والحدود كمدخل وأنه لا يمكن أن يناقش قضية أخرى ما لم تحسم القضية الأولى على الأرض.

أمام العالم لسنا في حاجة إلى إبداء موقفنا وما الذي يريده الفلسطينيون فالشرعية الدولية تكفلت بهذا الموضوع لكن هذا لا يعني أننا نجتهد ونبحث في مثل هذه القضايا لكن وجه الخطورة أننا نريد أن نعرف وجهة نظر سياسية. الفرضية أننا قلنا أننا نتكلم في قضية منهجية.

كان من الممكن أن هذه الأوراق المقدمة يجري تلخيصها وتقديمها وعرضها على أصحاب القرار السياسي، لأحزاب وجهات معنية لإبداء وجهات النظر وإغنائها.

والسؤال هل من الممكن تكوين وتطوير رؤية فلسطينية متكاملة عن قضايا الحل النهائي لذلك علينا أن نناقش أدائنا الفلسطيني وربما ما يستحق النقاش في هذه الآونة هو سلوك الفلسطينيين ووسائل تحقيق هذا الهدف الآن يمكن حل الدولتين على المستوى البحثي الناضج ولكن ليس على المستوى السياسي فنحن نؤكد على راهنية حل الدولتين بالرغم أننا نرى في الدعوة الى يهودية الدولة وفي الممارسات اليهودية اليومية هي إجحاف وإجهاض لإمكانية تحقيق هذا الحل فعلياً لكن في الوقت الراهن ليس لنا من حل على المستوى السياسي إلا التمسك في إطروحتنا السياسية المتمثلة في حل الدولتين وبالتحديد حقنا في إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود 67.

قبل تجاوز حالة الانقسام نريد أن نرى كيف يمكن أن نعزز صمود الانسان الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وغزة. هذه مسألة مهمة وطنية وأخلاقية يجب التركيز عليها لأن مشروع الصراع مع الجانب الصهيوني قد وصل الى الوتر الحساس، لم نعد نُجاب على طاولة المفاوضات، ولم نعد نشترك في المقاومة لا بالمعنى السلمي ولا بالمعنى العنيف، الآن الممارسة الاسرائيلية اليومية تذهب الى حد بعيد بالممكنات للبقاء على هذه الأرض سواء بالفصل وبالعزل وبالإغلاق وبكل الوسائل الممنهجة وغير الممنهجة التي تحت الطاولة وفوق الطاولة. يجب أن يبدع الإنسان الفلسطيني الآن في كيفية مواجهة هذه الماكنة الاسرائيلية وأن نعزز من صمود الانسان الفلسطيني.

المسألة الثانية تجاوز حالة الانقسام وأريد أن أربطها بدرجة المقاومة بأشكالها المتعددة وخاصة في الضفة الغربية باعتبارها هي ساحة الصراع الرئيسية الآن. يمكن أن ندعو للوحدة الكفاحية كمدخل وأنا أعتقد أن مدخل المحاصصة والنسبية يجب أن نتراجع عنه مطلقاً لا يوجد مدخل للمصالحة إلا المدخل الكفاحي كما يجب إعادة النظر في هذا الكيان والذي اسمه سلطة فإما أن

يعاد النظر فيها في دورها السياسي وأن تناط بها مهمة إدارة شؤون السكان أو أن يعاد الملف السياسي برمته الى م.ت.ف.

المسألة الأخيرة هو المنازلة على الصعيد الدولي اسرائيل لا تخاطبنا بالمناسبة بل تخاطب العالم من خلالنا، دعنا نجرب أن نخاطب العالم من خلال اسرائيل ولذلك علينا أن نميز بين الإعلام في التكتيك والذي يستهدف اسرائيل وبين الإعلام الذي يتضمن المواقف المبدئية.

في كل ذلك لدينا خطران أساسيان: الخطر الأول يتمثل في استنزاف القدرة الفلسطينية الداخلية بسبب ممارسات الاحتلال اليومية وطبعاً بقاء حالة الانقسام وتداعياتها فهذه فيها استنزاف غير مسبوق للقدرة الفلسطينية على الصمود والمقاومة والمجابهة. فنحن نريد حلاً في كيفية إيقاف حالة التدهور على كل المستويات.

المسألة الأخيرة: الخطر الكبير من التحولات الإقليمية وأن أحد أبرز هذه المخاطر هو أن اسرائيل استبقت الجميع في ذلك من خلالها طرحها يهودية الدولة. أنظر الآن ماذا يحدث في جنوب السودان، ماذا حدث في العراق. بوش فكك المنظومة كلها الآن في محاولة إعادة التركيب نسير وفق المنهجية الأمريكية.

أخشى أن محاولة التركيب تنطوي على فكرة مسبقة مثل خلق كيانات على أساس إثني طائفي، ديني وبالتالي اسرائيل من حقها في هذه الحالة أن تطرح نفسها باعتبارها دولة يهودية خالصة ومحاولة حل مشكلة الفلسطينيين بوصفها مشكلة سكانية وليس مشكلة شعب سياسي ضمن تمهيد كيانات في المنطقة. هذا على الأقل ما يبدو في صورة الوضع الحالي وعلينا أن نخطر مثل هذه الأطروحات.

كذلك نحن لسنا في حاجة الى عقيدة أمنية بل في حاجة الى عقيدة كفاحية توحد الناس كما أننا في حاجة الى عقيدة اقتصادية فيما لو منعت عنا الأموال كيف سندير أمورنا الاقتصادية والاعتماد على الذات.

نعالج كل ما هو سلبي في شؤون الانسان الفلسطيني وآن الأوان في ضوء المخاطر المحيطة بنا أن نعيد النظر في تفكيرنا وأولوياتنا.

➢ أ. يحيى رباح

بخصوص الأوراق المقدمة حقيقة الأوراق أغلبها مهمة والأخوة بذلوا جهداً كبيراً فيها ولكن منهجياً عندما طُلب من الأوراق وإعدادها، أعدوها من أجل ماذا. هل كي تذهب لصانع القرار أم ماذا وبالتالي هذه الأوراق مشتركة جميعاً في عنصر نقص ونقص واحد وهو فقدانها الحالة النقدية.

فبخصوص المشروع الصهيوني الذي ورد في ورقة الأخ أبو معن أنا شخصياً أعتبر أن المشروع الصهيوني فاشلاً من إعلانه قبل 113 سنة حتى الآن نتائجه غير ناجحة وليس كل من صرح تصريحاً من قبل زعماء الحركة الصهيونية نعتبر تصريحه مرجعية لنا.

لذلك علينا عندما نقدم أوراقنا البحثية تعرف الى أين تذهب هذه الأوراق حتى نقترحها بطريقة معينة.

بخصوص ورقة الأخت مجد فالخلاصة لهذه الورقة تعتبر خلاصة أخلاقية وليس خلاصة سياسية، فبخصوص قرارات الأمم المتحدة التي تحدثت عنها في الورقة نريد لهذه القرارات آلية تنفيذ. فمجرد التمسك بالقرارات دون تنفيذها فهذا شيء أخلاقي وليس سياسي فنحن لا نريد أن نعمل كصائدي الفراشات، الفراشة الملونة أصيدها فألصقها على لوح زجاج. لذلك نقول أن الثوابت الفلسطينية تحتاج الى تداول وإذا لم يجري معها تداول فإنها تموت والتداول هذا يجب أن يكون في غرف القرار وبالتالي هذه الأوراق ينقصها الحالة الاشتباكية أو الحالة النقدية، فلا يوجد مفاوضات في أي منطقة في العالم أنهت كل مشاكلها.

خذ مثلاً الاتحاد الأوروبي لا يوجد فيه أي دولة إلا ولها مشاكل مع الدولة الأخرى. إذا المفاوضات لا تنهي كل شيء، لكن المفاوضات تعطيك قوة قانونية فيجب علي كمفاوض فلسطيني ألا أسعى الى مفاوضات تحل المشكلة 100% فهذا لم يحدث في التاريخ الانساني أن طرفين تفاوضا وحلا مشاكلهما 100% ويجب

علينا في أوراقنا ألا نكون أحادي الجانب وأن نكون صرحاء في تقديمنا لهذه الأوراق.

➢ د. محمد المدهون

أتمنى أن تنتقل هذه الأفكار والأوراق المقدمة من كتاب يوضع على الرف الى أصحاب القرار لكي يستثمر ويستفاد منه بشكل كبير جداً.

فما الهدف الذي نريده من هذه الورشات؟ هو أن نتمكن من صياغة رؤية فلسطينية بغض النظر أن ننشرها أو لا ننشرها نتحدث عنها أم لا وإنما نريد أن نصل الى رؤية فلسطينية بالحد الأدنى شبه متفق عليها. تعقيبي على الأوراق المقدمة باختصار:

أولاً في قضية الوضع الديمغرافي واللاجئين لا داعي لتقديم مصطلحات جديدة من قبلنا تؤدي الى نوع من الخلل والتوهان في هذا الموضوع لا داعي له، بخصوص ورقة الأخت مجد فهي جيدة للخطاب الاعلامي والمحاججة الاعلامية فقط بحيث يكون لدينا القدرة على الوصول الى الرأي العام والعالمي.

في موضوع الأستاذ التفكجي هناك براغماتية في ورقته زيادة عن اللزوم وهناك مبالغة في المرونة والبراغماتية والتي ليست مطلوبة منا في هذه الفترة خاصة وأن الموضوع ليس مطروحاً على الطاولة بشكل كامل.

أريد أن أضيف شيئاً أساسياً قبل الانتقال عن الأمن والحدود.

أولاً عدم محاولة ملامسة الرؤية الاسرائيلية والتنامي معها فيما نريد لا نريد أن نفكر ماذا يريدون حتى نفكر ماذا نريد فعندما تتحدث اسرائيل عن السلام فهي تتحدث عن الأمن فهل نحن حينما نتحدث عن السلام نتحدث عن الأمن؟ أم أننا نتحدث عن أمننا وأمنهم نريد أن نكون دقيقين في هذه المسألة ولا نتماهى مع الرؤية الاسرائيلية في قضايا الحدود والأمن.

المسألة الثانية هو التناغم الوطني في الرؤية وأنا أعتقد أننا كفلسطينيين اتفقنا ولأول مرة على برنامج فلسطيني سياسي واحد وهو برنامج حكومة الوحدة

الوطنية وهي الحكومة الحادية عشر، فبالإمكان يمكن أن نتفق عليه ونطرحه ونقول أنه الحد الأدنى الذي يمكن أن نشترك فيه ونتفق على أساسه والأساس الذي يجب أن ننطلق فيه من خلال هذا الموضوع هو الأساس الديمقراطي.

المسألة الثالثة هي تحديد مسبق للمفاهيم أي مفهوم نتحدث عنه سواء الأمن والحدود....، نتفق أولاً ما هو المفهوم لهذا الذي سنتحدث عنه فمثلاً مفهوم الأمن. هل هو مفهوم الأمن الضيق أم مفهوم الأمن الواسع الذي يشمل الأمن الغذائي والاقتصادي... إلخ حتى نتحدث عن المفهوم ضمن صياغتنا لهذا المفهوم.

المسألة الرابعة: مسألة فرض سيطرة ونغمة أنه يوجد شيء مخيف اسمه حماس ومن ثم الانقسام وبالتالي أنه إذا لم تقدم مرونة في البرنامج السياسي والتفاوضي فإن حماس سوف تأكلكم وبالتالي تقديم تنازل مجاني للاحتلال. فوجود هذه النفسية وسيطرتها علينا هي أكبر خطر موجود علينا فحماس ليست بعبع أو كابوس، حماس جزء من منظومة الشعب الفلسطيني قالت بشكل واحد أننا شركاء في الدم وشركاء في القرار وقالت بشكل واضح أننا مع الانتخابات ودخلت الانتخابات على هذه الأرضية وذهبت الى القاهرة في 2005 ذهبت الى مكة وذهبت الى أكثر من مكان في العالم، لكن في النهاية يجب ألا يسيطر على الناس الذين يذهبون بعيداً في القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني أنه يجب أن توقعوا تحت أي ظرف لأنه إذا لم توقعوا راحت منكم أو راحت عليكم، لذلك واجب علينا أن نشطب هذا من عقليتنا في الكتابة والعمل وفي التفكير.

المسألة الخامسة: لا مانع لدينا من التفكير في حل الدولتين ولكن لدى تحفظ عليه وهو أن نقدم مبادرات وليس أن نفكر فقط وأن نكون جاهزين في غاية الجاهزية الفكرية فأنا مع هذا الكلام يكون هذا ثقافة فلسطينية عامة.

النقطة الأخيرة هي موضوعنا وهو الأمن والحدود فلسطينياً.

أولاً: الدولة الفلسطينية حدود الـــ 67 بمـــا فيهـــا القـــدس وهـــذا يعنـــي زوال الاحتلال نهائياً وتفكيك وإزالة المستوطنات كافة فهـــذه نقطـــة رئيســـية فـــي الأمـــن إذا أردنا أن نبحث عنه.

ثانياً: تقرير المصير فلسطينياً وما يتضمن ذلك مـــن قـــدرة علـــى الحكـــم وحـــق العودة وكل القضايا المتضمنة فنحن نريـــد أن نقـــرر مصـــيرنا بأنفســـنا وبالتـــالي هـــذا جزء من الرؤية لدينا في موضوع الأمـــن والحـــدود لـــدينا وألا نكـــون مهـــددين علـــى هذه الأرض.

– السيادة على كامل الأرض الفلسطينية وهنا أضـــيف لهـــا شـــيئاً آخـــر وهـــو وحدة الأرض الفلسطينية فأنا لا أريد معازل ولا كنتونـــات بحيـــث لا يكـــون للاحـــتلال وجود على هذه الأرض.

– القدرة على الدفاع عن الفلسطينيين فـــي هـــذه الأرض وهـــذا مـــا سيســـتلزمه بعد ذلك من قدرة على الدفاع وإلا فما مفهوم الأمن والســـيادة إن لـــم نســـتطيع حمايـــة المواطنين في هذه الأرض وهذا يســـتلزمه جـــيش وأجهـــزة أمنيـــة يـــتم بناءهـــا وفـــق رؤية فلسطينية على أساس مهني وعلى أســـاس حمايـــة فلســـطينيين ولا يحمـــي حـــزب أو جهة معينة أو أشخاص طبعاً وهذه الدولة يفترض أن لهـــا علاقـــات، علاقـــات مـــع جوارها العربي وليس اسرائيل فهذا جـــزء مـــن الأمـــن الفلســـطيني وأن أمننـــا لـــيس باستمرار ارتباطنا مع الاحتلال وإنما أمننا بإقامـــة علاقـــات مـــع جوارنـــا ومجتمعنـــا العربي وضرورة الحفاظ على تواصـــل جغرافـــي لهـــذه الدولـــة بشـــكل مســـتقل مـــع عمقنا العربي بعيداً عن الوصاية الاسرائيلية.

في النهاية أقول جيد أن نتفق علـــى رؤيـــة فلســـطينية تمثـــل مجمـــوع مـــا تـــم الاستماع له ســـواءً مـــن أفكـــار واردة فـــي الأوراق أو مـــن آراء واردة مـــن زمـــلاء شاركوا في النقاش من مختلف الفصائل الفلسطينية.

وأنها تمثل شيء دعني أسميه إجماع وطنـــي أكـــاديمي علـــى بعـــض أو جـــزء من القضايا الفلسطينية التي يمكـــن البنـــاء عليهـــا وعـــدم الســـماح لأي أحـــد بـــالتفرد

بالقرار الفلسطيني المستقل وأخذ القضية بعيداً عما يريده الجميع بعيداً عما تريده حركة فتح.

➢ **د.عبدالله ابو العطا**

ان المازق الذي يمر به شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية نتيجة التعقيدات الكبرى في الوضع السياسي الفلسطيني الراهن والتباس المفاهيم والانزلاق كنتيجة لتكرار الاخطاء التي جرى تجاهلها بحجة حالة الطوارئ وتغليب الاعتبارات التكتيكية على البعد الوطني والاستراتيجي تجعل من الضروري والمفيد نقاش بعض المفاهيم التي تحكم الحراك الوطني في ظل تعثر الوصول الى حلول مقنعة ومنصفة للجانب الفلسطيني خاصة في ظل الظروف المعقدة والصعبة التي زادت بسبب حالة الانقسام والاستقطاب الحاد في الساحة الفلسطينية بما يحمله من ابتعاد عن الرؤية الموضوعية والنقد الموضوعي الذي نحن بحاجة ماسة له في ظل الازمة الحاصلة في البنيان السياسي والفكري الفلسطيني . فاختلاف الرؤى والبرامج في اطار التعددية السياسية امر مفهوم ولا يجب ان يمس الاطار الوطني الاستراتيجي العام الذي يفترض ان يكون جامعا وموحدا ، فالاختلاف في سبل وطرق الوصول للهدف لا يجب ان يكون اختلافا على ماهية الهدف نفسه . فالاحزاب الاسرائيلية على اختلافها وتباين الرؤى والايديولوجيات نجدها متفقة على الهدف الصهيوني الاستراتيجي العام حيث ترى في اي كيان فلسطيني خطرا جسيما يهدد كيانها لذا تتفق في طروحاتها على ان تكون الدولة الفلسطينية منقوصة ومقطعة الاوصال ومنزوعة السلاح دون سيطرة على الاجواء والمعابر والمياه والممرات وغيرها . وكان ذلك ينطبق على الساحة الفلسطينية حيث كان الهدف التحرير الشامل ثم اصبح انهاء الاحتلال والاختلاف كان على الاساليب والوسائل والطرق واليات الوصول لتحقيق ذلك .

والشرخ الرئيسي حدث نتيجة اتفاق اوسلو الذي احدث انقساما حول تحديد الطابع الاستراتيجي العام للمرحلة هل نحن في حالة صراع ام في مرحلة حل الصراع مع الحركة الصهيونية واسرائيل .فالمطلوب مراجعة سياسية شاملة لذلك الاتفاق بعد انقضاء 17 عام على توقيعه في ظل المازق التفاوضي الحالي

الذي يستند فيه المفاوض الفلسطيني الى نفس المبررات وادوات التحليل التي قادت الى ذلك الاتفاق على الرغم من تراجع اسرائيل عنه وعدم تطبيقه واستخدامه كوسيلة لتنفيذ مخطط الضم الاستراتيجي اي استكمال المشروع الصهيوني في تهجير الشعب الفلسطيني وافراغ الارض من سكانها وتكريس نظام الفصل العنصري ، كما ان هذا الاتفاق واستمرار العملية التفاوضية ادى الى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين وساهم في تخليد هذه العملية ليساهم ذلك في فك العزلة الدولية عن اسرائيل لتقيم علاقات استراتيجية مع بلدان معروفة بعلاقاتها التقليدية مع الفلسطينيين والعرب ، وادى الى تهميش م. ت. ف وتقزيمها لصالح السلطة الفلسطينية التي ادى نشوئها الى خلق التباس لدى القوى بحيث اصبحت في تنازع على سلطة وهمية تحت الاحتلال على حساب المشروع الوطني التحرري الذي لم ينجز بعد . لقد اثبتت التجربة فشل خيار التفاوض من اوسلو الى واي ريفير وكامب ديفيد وطابا وانا بوليس لكن الخلل في موازين القوى وبالرغم من هذا الفشل يصر البعض على انه السبيل الافضل لتحقيق المصلحة الوطنية ، وامام تعثر الوصول الى حلول وعدم القدرة على صد الضغوط يطرحون حلول شكلية وفارغة المضمون للاستمرار في النفق بدل الخروج منه نهائيا تحت الضغط الحاجة للتمويل الخارجي وخطر انهيار السلطة وعدم القدرة على دفع الرواتب يلجأون الى ارضاء الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي لاستخدام نفوذها في الضغط على اسرائيل والذي تحول الى ضغط على الجانب الاضعف في المعادلة الا وهو الطرف الفلسطيني .

اما بخصوص المواقف الاسرائيلية تجاه موضوع الحل او التسوية مع الجانب الفلسطيني فهناك الموقف المتطرف والاشد تطرفا حيث يطرح الاول خدعة الدولة ذات الحدود المؤقتة من خلال تحويلها الى مجرد سلطة حكم ذاتي هزيل على كانتونات ومعازل تحت الهيمنة الاسرائيلية و الحصول على اعتراف بيهودية الدولة والتازل عن حق العودة والقدس ، وهو يخشى من العامل الديمغرافي وتعاظم العزلة الدولية وتصاعد حملة المقاطعة على مستوى الشعوب

والدول ويخشى من فوات فرصة استغلال الانقسام الفلسطيني وما سببه من انهاك وضعف اصاب الجسد الفلسطيني .

اما الموقف الاشد تطرفا فيعتبر ان اسرائيل انتصرت في حروبها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وعلى الفلسطينيين والعرب الاقرار بالهزيمة ولا حاجة لاي اتفاقيات او حلول نهائية معهم فالمطلوب مجرد ترتيبات انتقالية تعطي شرعية للتطهير العرقي الاول عام 48 وفتح الباب للتطهير العرقي الثاني في القدس وسائر الضفة الغربية ، وهم يتحدثون عن امكانية تعايش الفلسطينين مع الاحتلال عن طريق تحسين اوضاعهم المعيشية بالطفرات الاقتصادية ويتقاطع

اصحاب كلا النهجين في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية للتخلص من عبء قطاع غزة والاصرار على استمرار الاستيطان وضم القدس والاعتراف بيهودية الدولة لشرعنة التطهير العرقي وسرقة الاراضي وإدانة التاريخ الوطني والكفاحي الفلسطيني لسنوات خلت.

➢ أ. عبد العزيز قديح

تشكل الحدود إحدى القضايا المهمة في الصراع القائم حيث حاولت الحركة الصهيونية ومنذ بدء سيطرتها على فلسطين العمل على دفع الحدود وخاصة في الجهة الشمالية الشرقية من فلسطين من اجل توسيع سيطرتها على المياه ، وتعزيز سياسة التوسع تحت ذرائع الحدود الآمنة ، وهذا ما يعبر عنه عدم تحديد حدود دولتهم المغتصبة وذلك لجعل الحدود قابلة للتوسع على ضوء التطورات السياسية والعسكرية وهذا ما حدث على اثر حرب حزيران 1967 حيث دفعت إسرائيل حدودها داخل الأراضي العربية ، واستكمال احتلالها لكل الأراضي الفلسطينية ، وبعد ذلك حاولت تعزيز سيطرتها من خلال خلق كيانات استعمارية استيطانية في الأراضي الفلسطينية وخاصة في الجهة الشرقية ، وبعد ذلك نلحظ محاولات إسرائيل بربط الحدود بالادعاءات الأمنية وخاصة في منطقة غور الأردن لتحاول عبر سياسة الأمر الواقع بسط سيطرتها عليه في ظل عملية المفاوضات بحجج الدواعي الأمنية .

لذلك نرى ضرورة تمسك المفاوض الفلسطيني بتحديد حدود الدولة الفلسطينية كخطوة أولى ووقف شامل للتمدد الاستيطاني ، لمواصلة التفاوض على القضايا الأخرى ، والتمسك بحدود حزيران 1967 وعدم السماح لأي زحزحة لهذه الحدود تحت أي ادعاءات أمنية أو غيرها وخاصة في منطقة الأغوار لما تشكله من أهمية في التواصل مع البعد العربي ، وخاصة اتجاه الشرق ، حيث تحاول إسرائيل وبحجج أمنية سلخ منطقة الأغوار عن الجسم الفلسطيني والتمسك بالتواجد العسكري فيها بادعاءات أمنية لا أساس لها إلا التمدد والسيطرة والتوسع ، من خلال حملات الاستيطان المتواصلة لتكريس الوجود الاستيطاني على الأرض الفلسطينية وجدار الفصل العنصري من اجل فرض زحزحة الحدود وخاصة حول القدس ، وما يطرح من عملية تبادل للأراضي بنسبة محددة أثناء التفاوض لابد من الضغط من خلال رفض ذلك لتعزيز المطلب الفلسطيني بالتبادل على قاعدة المساحة و القيمة وليس على قاعدة المساحة فقط ، إن ادعاءات إسرائيل بان حدودها غير محددة ادعاءات غير صحيحة حيث قرار 181 الخاص بالتقسيم حدد الحدود الإقليمية لدولتهم ، وحمل نفس القرار تحديد حدود الدولة الفلسطينية ، وبذلك أعطى البعد القانوني لحدود الدولة الفلسطينية ، وفي القرارات الشرعية الدولية ، لذلك نرى أن لدى المفاوض الفلسطيني أوراق قوة يمكن الاستناد إليها في وجه الصلف الإسرائيلي الذي يستند إلى مبدأ فرض الأمر الواقع باستخدام القوة الغاشمة ، لذلك لابد من دراسة معمقة للخيارات الأخرى حيث يمكن التوجه إلى الجمعية العامة مستندين إلى مبدأ الاتحاد من اجل السلام والذي يجيز استخدام حتى القوة لإجبار إسرائيل للمثول للإرادة الدولية ، لذلك على المفاوض الفلسطيني إن يتمسك بالحق الفلسطيني في موضوع الحدود والاستيطان والعودة والقدس ، ويسند إن لدينا خيارات متعددة تبدأ بالذهاب إلى مجلس الأمن من اجل الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية وإذا ما استخدم حق الفيتو لنتوجه إلى الجمعية العامة وكافة المؤسسات الدولية مستندين إلى الموقف العربي الإسلامي والدولي المناصر لشعبنا ، وآخر الخيارات هو تمسك شعبنا بحقه التاريخي في كامل فلسطين وإعادة النظر في أشكال نضالنا وعلى قاعدة إن هذا الكيان المصطنع لا يمكن أن يعمر إلى الأبد وممتلكا للقوة ، وفرض سياسة الأمر الواقع

، وسيأتي اليوم الذي تضعف فيه إسرائيل وحلفائها ، ويصدع الحق الفلسطيني وهذا يتطلب منا كقوى فلسطينية ضرورة الإسراع في استعادة وحدتنا الفلسطينية وإنهاء هذه الصفحة السوداء في التاريخ الفلسطيني (حالة الانقسام) لكي نستطيع دعم المفاوض الفلسطيني في التمسك بالحقوق الوطنية في وجه التعنت الإسرائيلي من خلال إستراتيجية وطنية متفق عليها وطنيا تمزج ما بين المشاركة في العملية السياسية وبين أشكال المقاومة المتعددة ، ويسبق ذلك حالة استنهاض لخلق مناخات نضالية لدى شعبنا من خلال فسح المجال للحريات العامة ، وحق التعبير والانتماء ، في جو من الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية حاضنة نضالنا الوطني، والذي يجب تطويرها وتفعيلها ومؤسساتها لكي تستطيع مواصلة احتضانها للمشروع الوطني الفلسطيني ، لكي يستطيع أبناء شعبنا من الانخراط ف بالعملية النضالية وكل قطاعات، هذه السياسة التي تشكل الركيزة الهامة في مواجهة التعنت والصلف الإسرائيلي .

إن سياسة إدارة الانقسام بعيدا عن توفر الإرادة الفلسطينية الحازمة لدى الجميع لإنهائه لتعزيز المشروع الوطني، والذي لابد أن يستند إلى الإرادة والقرار الفلسطيني المستقل بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والدولية التي لا تخدم المشروع الفلسطيني بهذه السياسة نستطيع مواجهة المخاطر الإسرائيلية وإغلاق الباب أمام أي خيارات تهدف إلى الانتقاص من الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق شعبنا بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل حدود حزيران 1967 وعاصمتها القدس وحق أبناء شعبنا في العودة وتقرير المصير وإطلاق سراح أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال.

The outlook of the Palestinian national project in the case of the failure of reconciliation:

Reconciliation has become necessary whether the negotiations succeeded or failed, in both cases the subject of Gaza and the authority in charge will be presented, though we hope the success of the reconciliation efforts in reaching a national consensus government, leadership, and national action strategy for a national project with a national consensus, but the fear we feel is that the state of split may continue for some time. In this case, the outlook to the national cause under the bad conditions will be as follows:

1 - Strife and civil war.

2 - From the split to sharing (managing of the split).
3 - Return of the Arab trusteeship over the Palestinians.
4 - Islamic emirate in the Gaza Strip and the continuous occupation of the West Bank.
5 - The internationalization of the cause.

the Palestinian weapons are used against the Palestinian, the Palestinian combatant became a Palestinian security man or militia, his mission is to suppress, pursue, and insult the other Palestinian.

8 - The cause converted from the issue of people struggling for freedom and independence to a struggle between factions which are supposedly national liberation movements.

9 – The political international interest in our cause, as apolitical cause, has been regressed, and turned to a mere humanitarian interest, such as relief, food aids, the lifting of the blockade, etc.

10 - The split is no longer politically and geographically, but also spread culturally, socially and legally. Hamas represents a political and religious project, and therefore it produce a different culture to the culture of other political forces, especially in the Gaza Strip where prominent national and cultural symbols have been accused of treason and expiation. There are legal systems and legislations being formulated in Gaza different from what exist in the West Bank. Moreover, the relationship of citizens with each other has changed, where the culture of hatred, animosity, and exclusion has prevailed, and situation worsened to reach the marriage; where the family is now asking about the girl or the man is belong to Fatah or Hamas prior marriage.

11 – Under the split, there is no way build strategy for a national action, or a formation of national action leadership, and this will have serious consequences not only on the Palestinians in the West Bank and Gaza, but the Palestinians in Diasporas and the future of the cause.

12 – The split has increased the impact of foreign interventions in the national cause, whether it comes to the United States of America, the Europeans, Israel or other regional parties such as countries, organizations or parties which raise slogans of rejection, or what so called the moderation countries. There is no doubt that foreign intervention is a chronic situation in the Palestinian cause, but under the split it has become more visible due to the weakness of the Interior front.

continuation of the settlements building, and the plight of Hamas in the Gaza Strip is that its takeover continuation is subject to continuation of the truce with Israel.

The effects of the split on the national project and the future of the Palestinian cause;

1 - Israel and the United States allege the absence of a Palestinian partner for peace, and thus, Israel can evade their obligations.

2 – The split has weakened the Palestinian peace project because the President Abu Mazen became weaker at the negotiating table; he is no longer able to speak on behalf of all Palestinian people, particularly when Hamas described him as an expired president.

3 – The split has annulled the value and the possibility of implementing international legitimacy resolutions regarding Palestine, the international legitimacy is about the West Bank and Gaza together as a single unit. Also the split has weakened the right of return of refugees, this right is dependent on a UN resolution and Hamas does not recognize international legitimacy and its resolutions.

4 – The split has enabled Israel to be free for settlements building in the West Bank, and Judaizing Jerusalem in an unprecedented way, and enabled it to take decisions that lead to the racist Jewish state without international reactions.

5 – The split has also weakened the choice of resistance and the intifada, even in its peaceful form due to the interruption of communication between the West Bank and Gaza, and due to the absence of a single reference that could guide the struggle situation.

6 - The ability of the Palestinian people to self-rule has become doubtful, and this has encouraged the draft trusteeship and the Jordanian option, which we will refer to it later.

7 - The Palestinian warriors' and Palestinian weapons lost the respect and prestige in the world and amongst the Palestinian people, when

Palestinian Split and its Impact on the Future Settlement and the Establishment of the State

By :Prof Ibrahim Ibrash

Introduction

Although the Palestinian political field witnessed political pluralism since the first friction for the Palestinians with politics as a national issue in the twenties of the last century, but the current situation of the Palestinian political and ideological split, which is fed by foreign axes and hunkered down behind a helpful political geography, is unprecedented. The current split is beyond being a political dispute between Fatah and Hamas also cannot be simplified as a case of struggling over the power between Fatah and Hamas. The split is a culmination of a continuous accumulation of strategic impediments faced by the national project since its inception as a national liberation movement, and then it has deepened and grown with the emergence of Hamas and the Palestinian Authority, but the most serious turn of the split was when Israel employed the Palestinian political system crisis to pass e pre-prepared plan of separating Gaza from the West Bank, luring Hamas to take over Gaza, and keeping the conflict open on the West as a disputed land.

Thus, the split affected strategically and negatively the twin pillars of the national project - the resistance and the political settlement - which raises questions about the future of the Palestinian national project and opportunities for establishing one state in the West Bank and Gaza Strip, where the international references to the political settlement and the resistance and operational needs is based on the unity of the West Bank and Gaza. It wouldn't be an accomplished honorable political settlement and successful resistance under the current split. Today, we see both sides of the Palestinian equation are in a predicament, where in the negotiation is impeded by the Israel's new conditions such as Palestinian pre- recognition of Israel as a Jewish state, and the

land of Palestine is an option that can be accepted by the international public opinion after all means are being blocked by Israel, if it appears- to Israel- that this demand impossible, the most impossible and dangerous is to ignore what is prepared by Israel of a new catastrophe" Nakba" for the people, or at least a devastating civil war. Obviously, national unity and putting an end to this devastating split constitute a powerful weapon for protecting the national cause, especially since this split has led, and will lead if it continued, to further erosion at the level of the national cause, and will facilitate the implantations of Israeli projects in all directions.

compensation for the properties, thus ending the status of refugee, or liquidating of the issue of refugees, which is the essence and spirit of the national cause,(Without any emotional charge).

Finally, it should be noted that the series of activities and initiatives undertaken by some institutions, groups and national non-official figures to raise and support the refugee issue at the international level, and thus the issue gains new ground, although slowly, and this raises the concern of Israel because it knows the importance of promoting the refugee issue, which is a purely human rights issue.

Conclusion:

First: After the end of the Cold War, Israel was eager to repeal the UN resolution 2379, which describes Zionism as a form of racism, as it was eager to repeal some articles of the National Charter, and it seeks, today, to cancel the resolution 194, and its consequences, and to cancel the refugee status, based on the support of the United States. This in turn entails a caution to fall into the trap of this action, and insisting on the adherence to the implementation of the resolution 194, "the right of return never dies through the age".

Second: the preparation for a comprehensive national strategy to defend the right of return, and to mobilize and unite all possible potential in and out the Palestinian arena, in order to make this right a case of international public opinion.

Third: with intransigence and prevarication of Israeli which represented in ending the occupation, and continuation of building settlements and Judaizing Jerusalem, the confiscation of land, denying the right of return and the establishment of a viable and sovereign Palestinian state with its capital Jerusalem, and replace it with a densely populated, fragile, and non-viable pockets (cantons). Moreover, these cantons are unable to provide any solution to Palestinian society in terms of economic or social issues, and the national issue. It is important for the Palestinians to review the situation thoroughly in order to identify alternative options. Perhaps, the demand for the establishment of a democratic one state over all the

political level, which has become in the last three decades - at least – a field of interest for wide sectors. In other words, there was not a national strategy for the Palestinian refugees' issue that prevail the social-humanitarian dimension in dealing with it internationally.

The issue is now on the verge of a crucial turning point, and questions arise on a large scale: Is there any horizon within the givens of the current situation to resolve the issue?! And what about the Palestinian stance?! In the objective approach to determine the truth of this

situation, it is noted that it ranges between two sides: the solemn declaration to uphold a just solution to the issue on based on Resolution 194, without declaring the necessity to be implemented. However, this attitude seems to be unfavorable for the Israelis. We have seen how the General Giiora Island confirms that there is no solution to the refugee issue without the emergence of a new Palestinian leadership that can be able to adapt and modify the story; while another general (Shlomo Gazit) is demanding the Palestinian leadership to declare publicly the relinquishment of right of return, and cancellation of refugee status. From another point of view, "Uri Avnery" in his study on the "right of return" mentioned that raising the right of return with the arrogance and intransigence of the Barak was the reason for the failure of the Camp David talks in 2000.

The second dimension is represented in stances that have not been formally adopted, despite they were adopted by or with participation of public officials, and appear in the brief remarks sometimes, and ambiguous at other times, ranging from talk about a just solution agreed upon, and return to the homeland rather than return to their homes, and the need for separation between the emotional charge and political system searching for a satisfactory settlement that fulfilling the feelings of all parties. Or as the stances seemed in Geneva: the replacement of the right of return with a permanent residence instead, and linking that it to the Israeli sovereignty, at least in terms of populations comparison (Palestinians/Israelis), (it remind us of the saying "return within the framework of family reunification", and the difference here is: the acquisition of citizenship in the first case, and gaining the right of permanent residence in the second(!)), and the

declassified which was stripped of its secrecy aspect prove that all the operations of ethnic cleansing were committed at that time against the Palestinians, and led to the deportation of half the Palestinian people.

The number of the people have been deported in 1948 was about 750,000 citizens, and followed with some 482,000 citizens in the wake of war in 1967. Despite resolution 194 adopted by the United Nations on 12.November 1948, and resolution No. 237 issued on 14 June 1967, which call for return of refugees, Israel refused to comply with their implementation despite that its acceptance to resolution 194 was a condition for its admission to the United Nations, and refused to acknowledge over responsibility for what happened to the refugees.

The Israeli stance:

The current Israeli stance towards the refugees issue can be summarized as follows: Israel believes that there can be no Palestinian - Israeli settlement without resolving the refugee problem, and that the solution stems from the rejection of the international resolutions related to the case, and only allow return for humanitarian reasons, in limited numbers, in the context of family reunification, and the decision in this regard should be made by Israel only, demanding the Palestinian leadership to declare publicly relinquishing the right of return, and the cancellation of refugee status, as well as cancel (UNRWA). And some have gone beyond that such as General "Giiora Iland" who said that "the solution of the refugee problem cannot be achieved without the emergence of a new Palestinian leadership that can adapt and modify the story", and that remind us of what was going on before the departure of President Yasser Arafat. In return of this all, Israel gives the right of Palestinians living in exile to return to the Palestinian state which will be established.

Palestinian Stance:

The issue of refugees has been considered, over the past decades of the life of the Nakba, part of the national cause as a whole, and it definitely is, but it has not been given sufficient attention to be placed as a matter of human rights issues on the daily agenda of the national

The Issue of Refugees…Between the Right of Return and the Denial of the Other

By :Mr Ahmed Abu Shawesh

More than a half century before the establishment of the Zionist movement, the British politics promoted in the Arab eastern region the saying “Palestine is a land without a people to a people without a land” in order to avert the dangerous of establishing a strong Arab state its core is Egypt and Levant countries, and could compete with emerging nationalistic European states at that time, and to protect the British interests in and out the region.

From the womb of abovementioned imperialistic policy and the resembling racial colonial policy, the Zionism movement was born. Thus, the Palestinians were deported, and a call to replace them with the Jewish and that were the two faces of the same coin, first the British and Zionist later.

At the end of the thirties and early forties, the ideas of deportation were turned to committees and plans, which culminated during the 1942 – 1944 with Plan "Dalet", prepared by the officer, "Yigal Yadin," (Israeli general, became a famous later), and the plan, as Yadin emphasized, was set up to seize the country and roads, before the departure of Britons, and to blow up, burn, and destroy the Arab villages and expel its Arab population. Plan" Dalet "has determined the practical policies on the battlefield during the 1948 war, which reflects the ideas and visions of the Zionist leaders regarding the forced deportation.

During the implementation of the plan "Dalet", the most heinous ethnic cleansing operation was committed through massacres carried out by the forces of "Haganah" and other terrorist organizations in many villages and cities such as: Der Iasien, Lod, Sasa, Tira, Safsaf, Tantura, etc, and most of these massacres have become widely documented. The testimonies of the recent Israelis historians such as: Avi Shlaim, Ilan Pappe, and Benny Morris, and what revealed by Zionist archive

The security considerations for the future solution

1. Security as first priority: security couldn't be a first priority unless all issues, such as refugees, Jerusalem, settlement, natural resources…etc, are solved.
2. Border security.
3. The security of Jerusalem.
4. Constituting a stable regional security force as the Palestinian-Israeli security issue affected everything happens in the Middle East.
5. Other issues that could support the security.

The security issues will play a key role in establishing Palestine state through four means:

a) The state has to be able to control its borders (in the cooperation with its neighbors or the United Nations army).
b) The state should be involved in the security arrangements to maintain the security for its neighbors (that doesn't mean those arrangements that are proposed by Israel which aim at utilizing other countries' armed forces to serve the Israeli security).
c) Palestinian territories mustn't be a place for future regional conflicts.
d) Establishing a viable independent Palestinian state its capital is Jerusalem, and with a full sovereignty, this will be a positive contribution for the regional security.
e) After achieving a stable peace in the region, working on arms limitation and shrinking the military forces should be taken into consideration, particularly in Israel as it should work seriously on getting rid of its nuclear arsenals.

The Palestinian Security Concerns

Palestinians experience a lot of issues that hinder their interests; the sources of threat are represented in the following:

a) Threat on the unity and integrity of the Palestinian territories.
b) Threat on the Palestinian Diaspora and the right of refugees to return to their homes.
c) Direct threats related to the Palestinian security.
    1. Israeli military and armed settlers.
    2. Israeli refusal to curb settling.
d) Geographic separation of the Arab countries.
    3. Unemployment rate and deteriorating economy.
    4. Displacement and expulsion threat.
    5. Weak Palestinian situation in Diaspora.
    6. The absence of security and democracy for the Palestinians inside Israel.

The Palestinian security concept that the Palestinian people aspire to achieve

a) A state free of civil and military Israeli existence.
b) To be geographically connected state.
c) The country should constitute a self-defense power consists of:
    1. Security apparatuses away from the political and partisan wrangling, and they should be subject to a legislative surveillance.
    2. The state should have an army to defend its borders.

The external security of Palestine

In order to analyze the external security, we should examine the independent Palestine' relationship with its neighbors and the role the external powers, as well as international institutions and the political picture of the Middle East.

The internal and external security arrangements are critically connected to each other, which include the security arrangements along the Palestinian-Israeli borders as well as the direct interaction between Palestine and its neighbors.

c) To have the sovereignty over the land, any solution should include our sovereign supervision over every spot on the border.
d) The Palestinian people should feel themselves secured after the sufferance of displacement, expulsion, and occupation.

Dimensions of the Palestinian security:
Currently, the Palestinian security has local and regional dimensions, each of them faces threats which will be reflected on the present as well as the future of the Palestinian people.

a) Local Dimension: In order to achieve a real security for the Palestinian people, our demands should include:
   - Expelling the occupation from all the Palestinian lands including the eastern of Jerusalem.
   - Solving the refugees issue according to The United Nations resolutions including no. 194.
   - Solving the conflict of Jerusalem.
   - Ceasing settlement and removing settlements.
   - Practicing our right self-determination and establishing our state on our national land.
b) Regional Dimension: The regional security couldn't be achieved in Middle East unless:
   - Acknowledging self-determination for peoples particularly the Palestinian one.
   - Acknowledging that no territory acquisition by force and evacuating all the territories that are occupied by Israel in 1967.
   - Establishing an independent Palestinian country with full sovereignty on its territory able to build good relationships with other countries.
   - Solve refugees issue according to the United Nations resolutions, especially resolution 194.
   - After achieving Peace, it's vital to stop armament and reducing Israel's military arsenals and shrink its army.
   - Having a Middle East free of mass destruction weapons.

The Security Concepts and Concerns to the Israelis and the Palestinians

By: Major general \ Omar A'ashour

1. The Israeli security concepts and concerns

The security still dominates the Israeli thoughts and the policy makers since the establishment of Israel in 1948. The Israelis claim that they fight in more than five wars in order to maintain their presence and expand their occupation.

The Israelis consider that security consists of two basic elements:

a) The independent security capabilities.
b) Security cooperation.

According to the national security's point of view, each element of them is considered to be complementary part and couldn't be replaced by the other.

2. The Palestinian security concepts and concerns

We have to evaluate the reality and to assess needs when we are going to talk about The Palestinian security, since the Palestinian security concepts the concerns should be formulated according to the Palestinian people, and to meet their needs and interests, particularly those who live in exiles, or who suffer from the occupation although the they live under what so-called self-governing, and the third part live inside Israel. These concepts are related to the all issues which the Palestinian people suffer from, whether individually or nationally such as: Borders, Settlements, refugees, Jerusalem, Water, the economic situation, etc.

a) The Palestinians need to have the control over their future, and their daily life. In other words, they have to govern themselves and stay in their homeland.
b) Presence security is a vital issue that will be achieved through announcing Palestine as an independent state, as well as the people should have control over their future, and to convert from a victim to a peer enjoying equal rights and liabilities.

number of citizens are compared (There are empty settlements). As it is proposed from the Labor Party (Yossi Beilin), or what's called now Peace Movement, gathering the settlements in blocs means that the Palestinians should give up some lands vis-à-vis removing a high proportion of settlements as well as gathering settlers in blocs.

Sixth: The Border Adjustment and gathering the settlements vis-à-vis annexing some settlements such as: (Gilo, Ramot, Eastern Talpiot) to Israel, Israel will relinquish some settlements such as (Atarot Neve Yaakov, Pisgat Zeev), and then there will be geographical connections between the Palestinian lands vis-à-vis Israeli geographical connection. However, the areas that are located in the middle of the settlements blocs (Hebrew University and Hadassah Hospital), there is a suggestion to make them as a joint Israeli Palestinian University as well as joint hospital for the middle east region.

Seventh: Agreeing on equal portion for both sides for limited period, the portion of the Palestinian party will increase by the time and the portion of the Israeli Party decrease. At the end of this agreement, all occupied land should be returned to the Palestinians (as the Israeli-Jordanian agreement in Al-Majame' region- Arabah Valley).

Eighth: Compensations: For the first time, Shamo'n Periz- president of Israel said in a speech the cost of settlement hit $ 60 billion; this amount is presented to discuss the compensation for settlements with Arab properties. According to another study by an Israeli researches center, the settlements costs in the West Bank are estimated at $17 billion.

Ninth: Renting the settlements for a certain period, but it provisioned to be under the Palestinian sovereignty without making any modification to the settlements, and ensuring a free movement for the Palestinians.

Second: since the settled land is occupied and confiscated by force according to the Israeli laws, which imply that the building including the land is for the land lord. So, we could establish housing bank provides loans to Palestinian people who want to live in these settlements, and retuning those amounts of loans through long term installments, in other word (financing the purchasing of the settlements by the Palestinian citizens)

Third: There are various Israeli proposals suggested by some of Israeli researches centers, and imply gathering the settlements and making border adjustments to 6-11% of the West Bank. Shall we agree on this? I think this is a positive and virtual solution since Al-Latrun region contains three demolished villages as well as this region (south Qalqilya till Latrun) is close to the Borders that have been heavily settled due to the protection of coastal cities to the Israelis. Furthermore, it's expected to include Gush Etzion as a "Historical Israeli region" as the Israeli settlement started in it since 1924 and many settlements, such as: Mswat Yitzhak, Kfar Etzion, Rvadim, was built at that time directly after purchasing the lands. After that, the Jewish National Fund has bought about 8413 dunums south Bethlehem that follows the Great Jerusalem Project, Western north Jerusalem (Givat Zeev) and the eastern region (Ma'ale Adumim) that will be held a long discussion on it to recognize Jerusalem concept. Thus, it's possible to request adjusting the border through exchanging lands from the west bank with lands from the Jewish State that has the same economical values exactly as what was proposed in Taba and Camp David (Land Exchange).

Fourth: Giving the chance for the Palestinians to buy houses in the settlements and to live with the Israelis in separate neighborhoods or even in one building under the Palestinian law.

Fifth: In case of rejecting exchanging land concept, gathering settlements and removing some of them is considered a valuable Palestinian achievement, but it leads to expanding the existed settlements, filling the empty ones, especially those which are close to the western borders, as well as pulling out from the empty settlements in the isolated areas that is considered to be dead if the size and

The Future of the Settlements

By:Mr Khalil Al-Tafakji

Introduction:

The Israeli settlements, particularly those were built in West Bank and Jerusalem became an integral part of the Israeli reality. We can obviously confirm that all the Israeli governments proved that they are unable or unwilling to stop building and expanding the Israeli settlements in the occupied Palestinian territories during the past 42 years. The Israeli governments, one way or another, always circumvent restriction imposed on the settlement. Thus, all the plans to stop the settlement have led to inverse results as the number of the settlements units was increased and developed to be an influenced power. The burden of the existence of settlements represented in the difficulty of establishing a Palestine state with geographical connections, and preventing any Israeli-Palestinian coexistence in the region, however Israel virtually has imposed a de facto situation on the ground and on the international the Palestinian community, it succeeded to found a creative solutions to adapt with this situation without causing damage to the Israeli interests.

A set of suggestions regarding the settlements future will be previewed directly after reviewing the Israeli settlement projects in the occupied Palestinian territories.

Suggestions for the settlements future:

First: All the settlements in the west bank including Jerusalem should be under the Palestinian authority and the settlers should be considered as Israeli citizens, and are living in Palestine under the Palestinian law. All the prevailing rules and regulations should be respected without discrimination.

independently or in conjunction with the Israeli army, or with an international force. Such responsibility includes; imposing law and order, dealing with suspects in the armed action, the dismantling of armed entities, and to prevent incitement, etc.

Finally, if it turns out that the peace regional agreements are powerless in confronting these threats, Israel should possess the right to deploy the Israeli army in the region and strengthen its forces, and that will be done in compliance with the agreements signed between Israel and the Palestinian state. Likewise, an active force will continue working along the Philadelphi Corridor that separating Gaza Strip and the Egyptian Sinai.

crossings, especially on the eastern side of any future Palestinian state, and also the Israel's right to access the Palestinian entity when needed.

Israel believes that the word "disarmament" to include a more general definition of the definition agreed upon, or provided for by international law, since the common definition does not take into account the changing nature of conflicts and military threats.

According to the Israeli definition, the disarmament is a mean to reach the aim, which represented in; A) preventing any security threat, whether equal or unequal, B) or the emergence of any other impediments to the daily life in Israel, or developing them either within or through the Palestinian territories.

The disarmament means in the eyes of Israel not to form an army or a Palestinian military capabilities that

could pose a threat to it. Israelis won't allow the crystallization of any threat from the Palestinian state, and / or through its territory, or for it to be exacerbated. The main and the most important duty of a Palestinian state is to prevent hostile activities, and to prevent the establishment of infrastructure of "terrorism" within its borders.

The approach, designed to achieve the strategic goal of preventing threats to Israel from a Palestinian state, entails a number of "capacity building" training programs for the Palestinian security forces.

An Israeli timetable could be envisaged for the main stages of the development of Palestinian security responsibilities: 1 - In the current stage, Israel bears the responsibility to ensure security, while Palestinian security forces bear limited responsibility in specific areas. 2 – Authorizing an international body in the first phase of the proposed plan to carry out the necessary tasks to ensure the disarmament of the Palestinians, preventing the establishment of infrastructure of "terrorism" within the Palestinian state. 3 - Israel will transfer, in the second phase, the responsibility of the most areas in most regions, with the exception of the Jordan Valley. And it will be possible at this stage to agree on areas that the Palestinians bear responsibility, either

The Palestinian entity on central mountains of West Bank has a topographical advantage compared to the Israel's coastal territory. Where a Palestinian transmission station located on Ebal hill near Nablus can disrupt the entire Israeli communication system by transmitting the same frequencies that are used in the Israeli territories.

Israel does not encourage any presence of international forces in the West Bank and Gaza Strip, and it would be wrong to believe that these forces will ensure the Israeli requirements, including the verification of a full disarmament of Palestinians' weapon.

Thus in the current situation, it is important to refer that Israel's security must be based on defensible borders, meaning that it should continue controlling the major areas in the West Bank, and Jerusalem should remain united and indivisible, because the split will lead to possible Palestinian attacks such as sniping and mortar and rocket shelling from the areas around it.

Therefore, Israel's strategy in maintaining secure borders is aimed primarily at preventing the security incidents that may threat its stability, and if they occur actually, it offers the possibility of Israeli rapid response to the threat. Because the border defense may prevent several distinct threats, the Israeli control over Jordan valley has become crucial. In the absence of such control, the situation will be deteriorated along the border with Jordan, as what currently prevails on the border of Gaza and Egypt, where smuggling of arms, combatants and others are taking place on daily basis.

The Israeli political forums show conviction that the safe borders reduce radical Parties attempt in undermining the stability in Jordan, or exploiting its territory as a base for launching attacks and military operations against Israel through the Palestinian territories. The peace agreement between Israel and Jordan is considered as a cornerstone of Israel's security, so maintaining this border is very important for it.

Noting that the establishment of a disarmed Palestinian entity does not mean Israel will give up on a full control of security. In this regard, Netanyahu demand the control over the permanent Israeli border

The Israeli Security Arrangements during the Permanent Solution

By : Dr. Adnan Abu A'amer

The vital security demands of Israel were considered of the top priorities for Israel since the Palestine Liberation Organization signed the Declaration of Principles in the Oslo Agreement in 1993, where the approach "diplomacy based on security," dominated the Israeli political thinking.

The phenomenon of firing missiles and rockets fired from Gaza, which can reach the strategic and deep areas inside Israel, has lifted up level of the Israeli security dimension in the permanent solution negotiation. Giving the fact that, the small regular army may be forced to fight battles for long periods without receiving support from the reserves forces, which could be hindered or blocked to reach on time due to rocket fire.

The definition of Israel to the concept of disarmament is based on; not allowing the emergence of any security threat, whether equal or unequal, military or neurotic, inside the Palestinian territories or through it, and preventing the Palestinian army, or its military capacities from constituting any threat to Israel.

Therefore, it seems that Israel is not ready to give up the absolute control of the West Bank, which allow the army to; access to any place of hiding or manufacturing prohibited weapons, prevent the militants from the manufacturing rockets that may launched on Tel Aviv, also to intercept suicide bombers before implementation.

Also Israel suffers from what is described as" important topographical security flaws ", because all of the aviation corridors are vulnerable to possible attack carried out by hostile elements used anti-aircraft missiles, shoulder- fired from a hill in the West Bank on the aircraft during takeoff or landing in Ben Gurion Airport.

which does not address the concept of negotiation in itself, but rather it starts from its basis. This does not mean the abolition of the legal basis as of Resolution 242 which guarantees achieving a Palestinian state with secured borders of 1967's, but the meaning is the principle of negotiation and its starting point. It is a must to rely on the international law and all relevant resolutions, details, and explanations, and not to rely on one decision that has become subject to more than one interpretation.

The second principle, there are two parties in the equation of negotiating, the Israelis and the Palestinians, and that there is a parallel commitments on them to implement resolution 242.

The third principle, is the principle of understanding and absorbing, by all parties including the Israeli side and the international parties, that the international resolutions were not issued to be negotiated, specially the resolutions of the Security Council resolutions which are binding resolution.

The last principle is that the negotiations are only a mean to achieve the Palestinian goal, and there are many options based on the legitimacy and international law through which the Palestinian goal can be achieved in the case of the failure of negotiations.

Israeli conditions backed by force, extremism, and biting land policy under the status quo.

This entails a review, analysis of the causes, and put things into perspective. The observer of the Israeli allegations regarding the secured borders, which determine the extent of sovereignty, will be surprised by the allegations about the Israeli historical, religious, and biblical border of land of Israel which is not subject to any international legal basis.

In the 1948 war, Israel was able to annex additional parts of land around its borders to reach the so-called armistice lines, then it captured the rest of the territory of historic Palestine and parts of the surrounding Arab countries during the 1967 aggression, this it turn reveal the expansion base of Israel, which governs its strategic objectives.

Israel claims that it has no borders, and the resolution 242 which was mainly set for negotiation with the Palestinians and the Arab states, would allow it to acquire territories by war, and gives it sovereignty over the land acquired. Israel is trying to extend its borders to the maximum possible extent under the pretext of the secured borders. In the meantime, it tries to maintain, as much as possible, the negotiations under its conditions and realities it imposed.

However, in contrary to the Israeli allegations regarding the secured borders and the extent of sovereignty, there are several interpretations and explanations for the international law in this regards, which are based on a set of international laws and resolutions such as resolution 181 concerning the establishment of the Israeli state, and the resolution 242, which does not allow the principle of territory acquisition by war. In addition to a series of relevant resolutions and international norms.

What is happening now of continuous weakening and imposing conditions on the Palestinian side aims at pushing him to make a concession on even the minimum right of establishing a Palestinian state on 1967 borders, within secured borders and with a full sovereignty. This indicates strongly that there is a strategic mistake,

.Israeli Claims about Sovereignty and Secured Borders in International Law

By:Mrs Majd Muhanna

For many years, discussions and exhausting negotiations were held among the Palestinian, Israeli, Arab and international parties about the borders of the Palestinian state that should be resulted from the permanent solution negotiation. The final form of the borders has being subject to several interpretations and material facts. While the Palestinian and Arab parties were clinging to borders that existed before the Israeli aggression and occupation of the West Bank and Gaza Strip on June 5, 1967, according to the UN Security Council Resolution 242, Israel stuck to its interpretation of the English text of the resolution, which includes the word "territory" and not "the territory" mentioned in the text of the resolution in Arabic. And "the" definition became a debatable and controversial geographical range. This geographical range is unspecific and is subject to the Israeli conditions and vision, and it has being increased by extended settlements and the Israeli greed and reached as far as to claim the Jordan Valley as security border of the Israeli state. The first debatable border was melted to start a dispute over a new border that almost swallows the majority of the West Bank by implementing what so-called de facto policy. Even though in the midst of negotiations and despite the Israeli allegation of committing to the peace, the same policy has being continued!

The Palestinian people, and not only the Authority or the Palestinian national forces, is experiencing a deep trouble, where the horizon is blocked, and the Israeli arbitrary intransigence is increasing, and the will of Arab and international, but the U.S. also is still ineffective. And the Palestinian state, which represents the minimum acceptable to Palestinians, has getting unachievable, and the negotiations, which is the mean to achieve the assumed state, receive continuous blows of the

Contents

Abstract

Page

Israeli Claims about Sovereignty and Secured Borders in International Law **1**

By:Mrs Majd Muhanna

The Israeli Security Arrangements during the Permanent Solution **4**

By : Dr. Adnan Abu A'amer

The Future of the Settlements **8**

By:Mr Khalil Al-Tafakji

The Security Concepts and Concerns to the Israelis and the Palestinians **11**

By: Major general \ Omar A'ashour

The Issue of Refugees…Between the Right of Return and the Denial of the Other **15**

By :Mr Ahmed Abu Shawesh

Palestinian Split and its Impact on the Future Settlement and the Establishment of the State **20**

By :Prof Ibrahim Ibrash

Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine III

Security and Borders of a Desired Palestinian State

Gaza - 2010